

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي خلق الانسان في أحسن تقويم وهدى من شامسه الى
الصراط المستقيم وأمره بالصلاة والصدقة والصيام والحج الى بيته
الحرام لينور بالنعيم المقيم وجاد على من وقف في سبيل الخيرات نفسه وماله
لما علم ان الله ماله بالنفع الجسيم وأنهم دان لاله الا الله وحده لا شريك له
الابرار الجواد الكريم رأته دان محمد اعبده وردوه الموصوف بالخلق العظيم
الواقف نفسه الزكية للشفاعة العظيمة يوم يقر الجحيم من الجحيم والمر من
أخيه وأمه وأبيه وصاحبه ويومه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ذلك
تقدير العزيز العليم وبعد **بسم الله الرحمن الرحيم** فان العلماء الاولين قد جعلهم الله درجة
للاخرين لبذل معجزهم فوضبط أحكام دين الاسلام من كل واجب
ومندوب ومباح وحرام والاهم الخلق الماهرين ترتيبه على أبواب وقصول
نعمه للاخرين وان كتاب أحكام الاوقاف لادام الامام أبي بكر الخدي
عرو الخالص يوم الله دار الاسلام لما كان العمدة في هذا القرن من تأليف
الاولائل وكان **بسم الله الرحمن الرحيم** منهونا يجعل أحكام الوصايا
له دلائل وكان كثيرا الابواب غير خال عن الاطناب اختصرته الى كتاب
احتوى على ما فيه من الفائدة وعلى ما في كتاب هلال بن يحيى من الزوائد

وضعت اليه كثيرا من المسائل والاصول ورتبه على أبواب وفصول
ليسهل بها الوصول الى ما فيه منقول ومعيته الاسعاف في أحكام الاوقاف
وبالغت في تصريح الكلام حتى صادرت مسائله على طرفي القمام والمحدث
على المبدأ والقمام والملاحة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله
وأصحابه الغر الكرام الامعة البررة العظام عدد قطر الغمام

*(كتاب الوقف) *

هو في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقف لان
الناس يوقفون اى يحبسونه للعذاب وفي الشرع هو حبس العبد على حكم
ملك الواقف وعن القليل والتصدق بالمنفعة على اختلاف الرايين ويستبينه
وهو جائز عند علمائنا ابي حنيفة وأصحابه رحمه الله وذكر في الاصل كان ابو
حنيفة رحمه الله لا يبيح الوقف فاخذ بعض الناس بظاهره هذا اللفظ وقال
لا يجوز الوقف عنده وقال الخصاص اخبرني ابي عن الحسن بن زياد قال قال
ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف الا ما كان منه على طريق الوسايا وعن ابي
يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول ابي حنيفة حتى قيل له انه كان اعمر بن
الخطاب رضى الله عنه ارض تدعى فوقةها وسياقى مسند افرج عنه وقال
لو بلغ هذا الحديث ابا حنيفة لرجع والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف
بينهم في لزوم وعدمه فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز الاعارة فتصرف
منفعته الى جهة الوقف مع بقائه العبد على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه
حال حياته جازع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الاباحدا صرين امان
يحكم به القاضي بدوى صحيحة وينة بعد انكار المدعى عليه فحينئذ يلزم
لكونه مجتهدا فيه واختلافوا في قضاء الحكم والصحيح انه لا يرفع الخلاف
ولو كان الواقف مجتهدا رى لزوم الوقف فامضى رأيه فيه وعزم على زوال
ملكه عنه او مقلدا فسأل فانتي بالجواز فقبضه وعزم على ذلك لزم الوقف
ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتهد أو أفاق المقلد بعد عدم اللزوم بعد
ذلك او يخرج به شرج الوصية فيقول أو وصيت بغلة ارضى او دارى او قول
جعلت اوقفا بعد موتي فتصدقوا بها على المساكين أو يوصي بان توقف فانه
يلزم فيه وابتنه والصحيح انه يصح من الثلث غير لازم انما قال كونه وصية

محضة واللزوم انما هو في حق ورثته حتى لو مات من غير وجوع يلزمهم
 التصديق بمنافعه مؤبدا ولا يمكنهم ان يتلكوه بعده لتابد الوصية فيه بعدم
 إمكان انقطاع النفع بغير اختلاف الوصية بخدمة عبده لانه لاسان بعينه فانه اذا
 مات الموصي لم يرجع العبد الى ورثة الموصي لانتهاؤها بوث المستحق للخدمة
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يلزم الوقف بدون هذين الشرطين وهو قول
 عامة العلماء وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق ببسبع حواطين
 في المدينة وابرأهم الغليل عليه السلام وقف واقفا وهي باقية الى يومنا هذا
 وقد وقف الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وسياق
 مصرح به ثم ان ابا يوسف رحمه الله قال يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة
 الاعتراف عنده وعليه الفتوى وقال محمد رحمه الله لا يصير وقفا الا باربعة
 شروط سنأتي في أول الفصل ولابي حنيفة رحمه الله ما روى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما انه قال لمانات سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا حبس بعد سورة النساء وما روى لا حبس عن فرائض الله وعن
 شريح رحمه الله جاء محمد ببيع الحبس ولانه عقد على منفعة معدومة فيكون
 جائزا غير لازم كاهو الصحيح منه او غير جائز كانت قد سلم والدليل على انه باق على
 حكم ملكه بعد الوقف انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فاعلى اولاد فلان
 انه يفعل كما قال وانه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وان ولاية التصرف فيه
 اليه ولهذا عطف على قوله بانه حبس العين على حكم ملك الى آخره ولانه
 لا يمكن ان يزول ملكه منه لا الى مالكه مع بقائه لانه غير مشروع اذ يستند
 بصير كالتأبئة بخلاف الاعتراف لانه اتلاف لمال المصدق وبخلاف المسجد
 لانه جعله لله تعالى خاصة ولهذا لا يجوز الانتفاع به وهذا لم يتقطع حتى العبد
 عنه فلم يصرح الله تعالى ولما كان الوقف عندهما اسقاط الملك لا الى مالك
 كالمسجد عرفوه بانه حبس العين عن التملك والتصدق بالمنفعة وأصل قولهما
 ما رواه أبو بكر أحمد بن عمرو والخشاف في كتابه قال حدثنا محمد بن عمرو الواعظي
 قال انبأنا صالح بن جعفر عن المسور بن رقاعة قال قتل بخيريق على رأس اثنين
 وثلاثين شهرا من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى ان اصبت
 ذمرا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بها قال وحديثنا عن عبد الحميد

ابن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك قال قال
 مخيريق يوم أحد فأدعى ان أصبت فأموالي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يضعها حيث أراه الله تعالى فهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * وحدثني محمد بن بشر بن جديع عن أبيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه
 الله عليه يقول في خلافة بختناصرة سمعت بالمدينة والناس يهايمون منذ كثير من
 شيخنة من المهاجرين والانصار ان حوافظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السبعة التي وقف من أموال مخيريق وقال ان أصبت فأموالي لعمدي يضعها
 حيث أراه الله تعالى وقتل يوم أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مخيريق خير يهودي قال وحدثني ابن أبي سبرة عن اسمعيل بن أبي حكيم قال
 شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يتخاصم اليه في عقار حبس لا يساع
 ولا يوجب ولا يورث فقال يا أمير المؤمنين كيف تجوز الصدقة ان لا تأتي ولم
 يدرك يكون أم لا فقال عمر رضي الله عنه اردت امر اعظم ا فقال يا أمير
 المؤمنين ان أبأ بكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحتل حق تقبض
 قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قضوا بما تقول هم الذين حسوا
 العقار والارضين على أولادهم وأولاد أولادهم وعرفان وزيد بن ثابت
 فأياك والظعن على من سلفك وأقمه ما أحب اني قلت فقلت وان لي جميع
 ما تطلع عليه الشمس أو تغرب فقال يا أمير المؤمنين انه لم يكن لي به علم فقال
 عمر استقر ربك وأياك والرأي فيما مضى من سلفك أو لم تسجع قول عمر رضي
 الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم ان لي مالا أحبه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احبس أصله وسبل غره ففعل فلقد رأيت عبد الله بن عبيد الله يلى صدقة
 عمر وأبا بالمدينة وال عليا في رسل اليثامن غره * قال وحدثني ابن أبي سبرة عن
 المسور بن رفاعة عن ابن كعب القرظي قال كانت الحبس على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة حوافظ بالمدينة الاحواف والاصافية
 واللال والميثب والبرقة وحسنا ومشرية أم ابراهيم وانما سميت مشربة
 أم ابراهيم لان أم ابراهيم مارية كانت تنزلها قال ابن كعب وقد حبس
 المسلمون بعده على أولادهم وأولاد أولادهم وقد حبس أبو بكر رضي الله عنه
 ربا عاله بمكة وتر كما فلا نعلم انها ورت عنه ولكن يكتمها من حضر من ولد

ولقد وثقه بكنة ولم يوارثوها فاما ان تكون صدقة موقوفة او تركوها على
 ماتر كما أبو بكر رضي الله عنه وكرهوا مخالفة فعله فيها وهذا عندنا شبه
 بالوقف وهي مشهورة بكنة وحبس عمر رضي الله عنه قال حدثنا يزيد بن
 هرون قال حدثنا عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال
 أصاب عمر رضي الله عنه حرة أرضا فبصر فقال يا رسول الله اني أصبت أرضا
 بغير علم أصب ما لأقط انفسى عندي منه فمات امرأتي فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان كنت حبست أصلها أو صدقت بغير علم فاجعلها عمر رضي الله عنه
 لاتباع ولا توهب ولا تورث تصدق بها على الفقراء والمساكين وابن السبيل
 وفي الرقاب والغزاة في سبيل الله والضيعة لاجنح على من وليها ان يأكل
 منها بالمرء وان يطعم صدقة بغير عقول منه وأوصى به الى حفصة أم
 المؤمنين ثم الى الأكابر من آل عمر وقال وحديثنا محمد بن عروا قدي قال
 حدثنا قدامة بن موسى الجعفي عن بشر مولى المازنيين قال سمعت جابر بن
 عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صدقة في خلافته دعا
 نفرا من المهاجرين والانصار فاجلسهم ذلك واشهدهم عليه فانتشر خبرها
 قال جابر رضي الله عنه فلم أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والانصار
 الا حبس ماله صدقة مؤبدة لا تشتري ابدا ولا توهب ولا تورث قال
 حدثنا الواقدي قال لي ابو يوسف رحمه الله ما عندك في وقف عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه فقلت أبانا ابو بكر بن عبد الله عن عاصم بن عبد الله عن
 عبد الله بن عاصم بن ربيعة قال سمعت كتاب عمر رضي الله عنه حين وقف
 وقفه انه في يده فاذا توفي فهو والى حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يلى وقفه الى أن
 توفي ولقد رأيته هو بنفسه يقسم غرق في السنة التي توفي فيها ثم صار الى
 حفصة رضي الله عنها فقال ابو يوسف رحمه الله هذا الذي أخذناه اذا اشترط
 الذي وقف انه في يده في حياته ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان فهو جائز وهذا
 فعل عمر رضي الله عنه كما ترى وحبس عثمان بن عفان رضي الله عنه قال
 حدثنا محمد بن عروا قدي الاسدي قال حدثنا عمر بن عبد الله عن حفصة
 قال تصدق عثمان في امواله على صدقة عمر بن الخطاب قال وحديثنا قروة
 ابن اذينة قال رأيت كتابا عند عبد الرحمن بن ابان بن عثمان فيه بسم الله

الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق بما له الذي
بغير يدعي مال ابن ابي الحقيق على ابنه ايان بن عثمان صدقة بلاء لا يشتري
اصله ابد ولا يوهب ولا يورث شهد على بن ابي طالب رضي الله عنه واسامة
ابن زيد وكتب وحس على بن ابي طالب رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن
عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد عن ابيه عن علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع لعلي رضي
الله عنه نبيع ثم اشترى على رضي الله عنه الى قطيعته التي قطع له عمر اشياء
مخفوفة اعينها فيدهم يعملون اذ تقبر عليهم مثل عنق الجزور من الماء فاتي
عليها بنشره بذلك فقال رضي الله عنه فبشره الوارث ثم تصدق بهم اعلى الفقراء
والمساكين في سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب يوم
يبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف الله النار عن وجههم او يبلع جسد ادها
في زمن على رضي الله عنه القوسق قال وروى موسى بن داود قال حدثنا
القاسم بن الفضل قال حدثنا محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه تصدق
بارض له بتا بئلا فيهم او وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر غير انه لم يستثن
منها الواو شيئا كما استثناء عمر رضي الله عنه قال نا على عن عبيدة عن عمرو بن
دينا قال في صدقة على بن ابي طالب رضي الله عنه ان جبير اورياح وابانيزر
موالي يعملون في المال خمس حجج منه نفقاتهم ونفقات اهليهم ثم هم اسرا لوجه
الله تعالى قال وحديث ابن ابي سبرة عن يحيى بن شبيب قال مايت على بن
الحسين يبيع من رقيق صدقة على ويناع قال حدثنا بشر بن الوليد قال
انبا ابا يومف قال حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن علي بن ابي طالب عن ابيه عن
جده انه تصدق ببيع في بيع بها مرضاة الله تعالى ايدخلني بها الله الجنة
ويصرفني عن النار ويصرف النار عن في سبيل الله ووجهه وذو الرحم
والبعيد والقريب لا تباع ولا توهب ولا تورث كل مال لي يبيع غير ان رباحا
وابانيزر وجبير ان حدث بي حدث فليس عليهم سبيل وهم محروون موال
يعملون في المال خمس حجج وفيه نفقاتهم ووزقهم ما كان لي يبيع حيا انا
او ميتا ومع ذلك ما كان لي بوادي القرى من مال ورقيق حيا انا او ميتا ومع
ذلك الايتية وأهلها احيا انا او ميتا ومع ذلك عبد اهلها وان زديعا مثل

ما كتبت لابي نيزر ورواح وجبير وحبيب الزبير رضى الله عنه قال حدثنا
 محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام بن عمرو عن ابيه عن
 الزبير بن العوام رضى الله عنه انه جعل دورا على نبيه لاتباع ولا تورث
 ولا توهب وان للمردودة من شأنه ان تسمى كن غير مضرة ولا مضرجا فاذا
 استغثت بزوج فليس لها حق وحبيب معاذ بن جبل رضى الله عنه قال حدثنا
 محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن معن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
 كعب بن مالك قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن ابي عن ابيه قال كان معاذ بن
 جبل رضى الله عنه اوسع انصاري بالمدينة ربحا فصدقه بقدره التي يقال لها
 دار الانصار اليوم وكتب صدقته قال ان ابن ابي اليسر خاسم عبد الله بن
 ابي قتادة في الدار وقال يبيع هي صدقة على من لاندري ا يكون او لا يكون
 وقد قضى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما الا صدقة حتى يقبض فاختصموا الى
 مروان بن الحكم فجمع لهم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقرأوا ان تنفذ الصدقة على ما سئل ورأوا حبيب بن ابي اليسر فيكون
 له ادا بخبسه امامهم كلف فيه غللا فلقد كان الصبيان يضجكون به وقد حبست
 عائشة رضى الله عنها واختها ام سلمة وام حبيبة وصفية ازواج النبي صلى
 الله عليه وسلم وحبيب سعد بن ابي وقاص وشاذ بن الوليد وجابر بن عبد الله
 وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع
 منهم على جواز الوقف ولزومه ولان الحاجة ماسة الى جواز لقول زيد بن
 ثابت رضى الله عنه لم ترا خيرا لم ت ولللعى من هذه الحبس الموقوفة اما الميث
 فيجبري اجرها عليه واما الميث فيحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على
 استملاكها فان زيد بن ثابت رضى الله عنه جعل صدقته التي اوقفها على ستة
 صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتابا على كتابه هذا واما الجواب
 عن قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن فرائض الله فقول انه محمول على انه
 لا يمنع اصحابه ان يرضعوا عن فروضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد
 الموت بدليل نصها لما كانوا عليه من حرمانهم الاثا قبل نزولها وتورثهم
 بالمواخاة والموالاتة مع وجودهن وقول شريح جاء محمد يبيع الحبس محمول على
 حبس الكفرة تمثل البعيرة والوصيلة والسائبة والحام عملا بما هو صريح اللفظ

متواتر المعنى وسلا الصمت عليه توفيقا بين الأدلة والله اعلم

«(باب في ألفاظ الوقت وأهله ومجمله وحكمه)»

يتوقف انعقاد الوقت على صدوره وركنه من أهله مضافا إلى محل قابل لحكمه
لما علم أن قيام ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالمحل (فركنه) لفظ الوقت
ومافى معناه كقولك صدقة محرمة أو صدقة محبة أو صدقة موهبة أو صدقة
لا شياع ولا توهب ولا تؤن أو صدقة موقوفة (وأهله) أهل التسرع وهو
الحرق العاقل البالغ غير مرتد ولا مدين مجبور عليه فيصح منه لزما عندهما
ولو في مرض الموت لأن الورثة إبطال ما زاد على الثلث كالسدبير ولا يصح
من العبد إلا إذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق بالدين ولو استغرقه لا يصح
وقفه وإن أذن له سيد مع الغرماء بناء على قول أبي حنيفة رجه الله ولأن
المسبي والمجنون الذي لا يعقل لا يجوز لهما عن التصرف ولأن المرتد وسباني
يأبى في آخر الأبواب ولأن المدين المجبور على قول من يرى به وإن لم يكن
مجبورا عليه يصح وقفه وإن قصد به ضرر غيره ما ثبت حقه في ذمته دون
العين (ومجمله) المال المتقوم بشرط كونه عقارا أو منقولا أو متعارفا ووقفه
وسباني يأنه في فصله (وحكمه) ما ذكر في تعريفه من أنه حبس العين عن
التخلك والتصدق بالمنفعة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لا زما
عند عامة العلماء إلا أن محمد أرحمه الله اشتراط التمسك إلى المتولى واختاره
جماعة وعند أبي حنيفة رجه الله يكون ذرا بالصدقة به في الأرض ويقي
ملكه على حاله فإذا مات مؤن عنه ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حياقي
وبعد وفاي جاز عندهم إلا أن أبا حنيفة رجه الله قال ما دام الوافق حيا كان
ذلك ذرا منه بالتصدق بالثقة وكان عليه الوفاء بما ينزل ولو رجع عنه جاز ولو لم
يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من أوصى بخدمة عبده
لأنه إن كان الخدمة تكون للموصى له والرقبة على مالكها حتى لو مات
الموصى له بها يصير العبد برأثا لورثة المالك إلا أن في الوقت لا يتوهم انقطاع
الموصى لهم وهم الفقراء فتنبأ بهذه الوصية ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة أو قال وقف ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقت قال
هلال رجه الله لأن الوقت يكون للغي والله قدير ولم يسم لاجل ما هو فذلك

مطلب المدين المجبور
عليه

ابطال وصاؤك قال ارضي بحبوسه ولم يرد على ذلك قائم الا انه يكون وقتنا
 ولان الارض توقف للدين والوصايا وطس الاصل فهم ذاقوق لم يسم سبيله
 ووجهه فلم يرد في غلته فقد خسر حسن ان يكون على ما امر به النبي صلى الله
 عليه وسلم هم من النما بغيره في الله عنه لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر
 الصدقة على ما امر به عمر بن الخطاب فلذلك ابطاله حتى يجمع الكلامان
 الصدقة والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا وقال ابو يوسف رحمه الله
 يجوز ويكفون وقفا على المساكين لان مطلقه ينصرف الى المساكين هوفا
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او موقوفة صدقة ولم يرد على هذا جازي
 قول أبي يوسف ومحمد وعلال الرأي وجههم الله ويكون وقفا على الفقراء وقال
 يوسف بن خالد السبي رحمه الله لا يجوز ما لم يرد قوله وآخرها وقف قرا أبدا
 والصحيح قول صاحبنا لان شل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى
 ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا ولو قال ارضي هذه
 بحمرة صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان الحرمة بمنزلة
 قوله موقوفة في لغة أهل المدينة ولو قال حبست ارضي هذه او قال ارضي
 هذه حبس لا تكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت ارضي هذه او قال ارضي
 هذه او قال هي محرمة (قال القتيبي) أبو جعفر هذا في قول أبي يوسف كقول
 موقوفة ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل قال هلال في قولنا
 وقرل أبي حنيفة لان في قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكأنه قال
 ارضي وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا وقال كذلك لو قال هي محرمة
 حبس او حبس محرمة لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل ولم يسم لمن الفله
 فذلك ابطاله ولو قال موقوفة حبس محرمة لا تساع ولا توجب ولا تورث
 ولم يرد على ذلك لا يجوز الا ان يجعل في الصدقة والمسكين مع حبس
 الاصل في غير ذلك عندنا ولو قال حبس صدقة او صدقة حبس قال هلال هذا
 جائز (وقال الله بن أبي جعفر) هذا ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة
 ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدا جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على
 الفقراء لان في قوله موقوفة لله تعالى أبدا دال على انه أرادهم المساكين لان
 فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى ونحوه من ان تكون موقوفة للدين

مطلب لو قال ارضي هذه
 صدقة موقوفة او موقوفة
 صدقة

بقوله تعالى أبدأ وكذا الوفاة صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل أبدأ
 أو قال موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب ثواب الله تعالى ولما روى
 بأن يوسف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبدأ تكون وصية الوقت على الفقراء
 ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح وبصير تقديره صدقة
 موقوفة على الفقراء لأن محل الصدقة الفقراء إلا أن غلبتها تكون لفلان
 ما دام حيا ومنه لو قال صدقة موقوفة على زيد أبدأ أو قال على ولدي أبدأ لأنه
 يصح من غير ذكر الأبد جمع ذكره أولى ولا يصح على قول يوسف بن خالد السهمي
 وإن ذكر الأبد لأن ذكر لفظ الأبد مضاف إلى الصدقة على زيد أو ولده وهو
 لا يتأبد قبله وهذا اللفظ وكذا الوفاة أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه
 الخير والبر أو قال على وجه الخير أو قال على وجه البر يكون وقفاً على الفقراء
 لأن البر عبارة عن الصدقة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة في الحج عنى
 أو العمرة عنى يصح الوقف ولو لم يقل عنى لا يصح لأنهم ليسوا بصدقة ولو قال
 أرضي هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في الفزو أو قال في أفغان
 الموتى أو في حفر القبور أو قال في بناء المساجد أو الحصون أو قال على مرمتها
 أو قال على عمل السبائك في الأماكن المحتاج إليها أو غير ذلك مما يتأبد فانه
 يصح ويكون وقفاً على ذلك السبيل (قال الفقيه) أو جعفر رحمه الله متى ذكر
 موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا الوفاة
 موقوفة على إنشاء السبيل لأنهم لا يتقطعون ويكون لفقراءهم دون أغنيائهم
 كنفس الغنينة وكذا الوفاة على الزنى أو على المتقطع بهم لأنهم يتأبدون
 ويكون لفقراءهم فقط وهذا قول لاهل رحمه الله وما ساقى من بطلانه على
 الزنى قولنا لنصف دمه الله قال شمس الأئمة رحمه الله إذا ذكر مصرفهم
 تنصير على الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يعضون ولا يعضون لأن المطلوب
 وجه الله تعالى ومتى ذكر مصرفهم يستوى فيه الأغنياء والفقراء فإن كانوا
 يعضون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم وإن كانوا لا يعضون فهو باطل
 إلا أن كان في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالاً لا بين الناس لا باعتبار حقيقة
 اللفظ كما يتأخر فالوقف عليهم صحيح وبصرف لفقراءهم دون أغنيائهم
 فهذا الضابط يقتضي صحة الوقف على الزنى والعجمان وقراء القرآن

مطلب صحة الوقف على
 الزنى والعجمان والقرآن
 ونحوهم

والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء منهم كالتبائى لأشعار الإسماعيل
 بالحاجة استعجال الان العبي والاستغفال بالعلم يقطع عن الكتب فيطلب
 فيه الفقر وهو أصح مما ساقى في باب الوقف الما بطل أنه باطل على هؤلاء
 ولو قال أرضى هذه موقوفة على فقراء قربائى أو قال على أولادى لا يصح لأنهم
 يقطعون فلا يتأبد وبدونه لا يصح إلا أن يجعل آخره للفقراء ولو قال أرضى
 هذه موقوفة على فقراء بنى زيد أو قال على تبائى بنى عمرو فان كانوا يصحون
 وكان الوقف في العصة لا يصح لأنه لا يتأبد وان كانوا لا يصحون يصح وبه
 بمنزلة الوقف على التبائى الفقراء روى عن محمد بن حمره الله أن ما لا يحصى عشرة
 وعن أبي يوسف رحمه الله أنه مائة وهو الماخوذ عند البعض وقيل أربعون
 وقيل ثمانون والفقهاء أنه منقوض إلى رأى الحاكم ولو قال أرضى صدقة
 لا تباع تذكر نذرا بالصدقة ولا تكون وقفا لأن قوله صدقة عبارة عن النذر
 فيه صدق مولا لا يغيره الفاضل عليها ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا
 على المساكين ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدى على زيد أيام
 حياته جائز لم يزل لتأيد بسبب كونها للفقراء بعده لأن ما لله تعالى يكون
 للفقراء إلا أن زيدا يقدم عليهم ولو قال على صدقة موقوفة على زيد مادام حيا
 وكان في حصته فإنه يكون باطلا لكونه غير مؤبد ومن شرط صحة الوقف التأيد
 كما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم جعلوا أوقافهم مؤبدتها فكان
 مثل ذلك يصح وما لا فلا ولو فعل جعلت غلة دارى هذه لله ما كين يكون نذرا
 بالصدق بالله ولو قال جعلت هذه الدار لله ما كين كان نذرا بالصدق بعين
 الدار لله ما كين للعال ولو قال شىء على سبيل أو لسبيل ان كان من ناحية
 نذر أو هذا الكلام لا وقع صارت وقفا ولا فيسئل عن نيته فان نوى وقفا
 فهو كائى وان نوى صدقة تصدق بهيها أوقفتها وان لم يكن له نيته تورث عنه
 إذا مات والله أعلم

مطلب الوقف على فقراء
 القرابة

مطلب عدم الإحصاء

هـ (فصل في بيان ما يوقف جواز الوقف عليه) هـ اتفق أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله على أن الوقف يتوقف جوازه على شروط بعضها في التصرف
 كملكه فان الولايات على الممل شرط الجواز والولايات يستند بالملك أو هي نفس
 الملك حتى لو وقف ملك الغير بغير إذنه توقف على إجازته وبعضها يرجع إلى

بيان الشروط المختلف فيها

نفس التصرف وهو كونه قربة في ذاته وعند التصرف حتى لو وقف المسلم أرضه أو داره على البيعة أو الكعبة أو على دار دعوة للمبتدعة أو على فقراء أهل الحرب لا يجوز لعدم كونه قربة في نفس الأمر وعند التصرف وكذا لو كان الواقف ذميا لعدم كونه قربة في نفس الأمر وسياق بيانه في وقف أهل الذمة إن شاء الله تعالى وبعضها يرجع إلى الحمل وهو كونه عقارا أو منقولا تبعاً للعقار واختلافاً في كون أربعة أشياء شرطاً للجواز الأول التسليم للموقوف ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لأن الوقف ليس بقليل وإنما هو أخرج له عن ملكه إلى الوقف فأشبهه الاعتراف بخلاف الصدقة المنقذة قائمها أخرج من ملكه إلى ملك قصاص إلى قبض العين لذلك ولما تقدم من رواية الواقفي في وقف عمر بن الخطاب أنه في يده فإذا وقف فهو إلى حفصة ولا يدرى المخرج إليه يده حكماً لاستيفائه الولاء منه فيصير كأنه أخرج منه إليه فلا تزيد الفرع على يدا الأصل في الحكم بشرط عند محمد رحمه الله لأنه أقرب إلى الله تعالى بعين من ماله فيوقف جوازاً على التسليم كالصدقة بالعين وقد علم جوازه ثم تسليم كل شيء عنه بما يليق به في المقبرة يحصل بدفن واحد فمأخذ أباذه وفي السقاية بشرب واحد وفي الختان بنزول واحد من المارة هذا في المقبرة والختان الذي تنزل فيه المارة كل يوم وأما السقاية التي تحتاج إلى صب الماء فيها والختان الذي ينزله الحاج بحكة والقرارة بالثغر فلا بد فيها من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج إلى من يقوم بمساحته وإلى من يصب الماء فيها والغنى والتفكير في الختان والسقاية والبر والحرص سواء لا ستوائهم في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه بمجاعة ياذن بانيه وسياق ما فيه من الاختلاف في باب بناء المساجد إن شاء الله تعالى وعلى هذا الاختلاف ينبغي ما إذا استغنى الناس عن الصلاة في المسجد نظراً ما حو إليه فاعاده محمد إلى ملكه وأراده أن كان ميتاً لأن التسليم بالصلاة بشرط عنه ما ابتدأه فكذلك انتهاء وإبقائه أبو يوسف رحمه الله مسجد لعدم اشتراطه التسليم والثاني كونه مقرر شرط عند محمد رحمه الله لتوقف التسليم عليه وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لما بيناه الحقه بالحق فلو وقف نصف أرضه يصب عنه ولا يصب عند محمد رحمه الله وسياق في غامه في فصل وقف المشاع

والثالث ذكر التأييد او ما يقوم مقامه كالمسحوقه وهو ما شرط عند محمد
رحمه الله وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله فالحق قال وقت أرضى هذه
او قال جهاتهم وقوة ولم يزد عليه جازعده وصارت وقفاً على الفقراء وبه أفتى
مشايخ بلطون عليه القسوى لان قوله وقت يقتضي ازالته الى الله تعالى ثم الى
نائبه وهو الخليفة برزاي يقتضي التأييد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق وعند
محمد لا يجوز لان موجب زوال الملك بدون التملك وذلك بالتأييد كالاتفاق
واذا لم يتأيد لم يتوفر عليه موجب ولهذا يسلطه التأييد كما يسلط البيع ولو قال
وقت أرضى هذه على عمارة المسجد الفلاني يجوز عند لانه لو لم يزد على قوله
وقت يجوز عند قبل الاولى اذا عين جهة ولا يجوز عند محمد لاحتمال خراب
ما حوله فلا يكون مؤبداً وعن أبي بكر الاعمش ينبغي ان يجوز على الاتفاق لان
الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجداً او بمنزلة زيادة في المسجد
قال الفقيه أبو جعفر هذا القول أصح الى وقال أبو جعفر الاسكاف ينبغي
ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد وقف على عمارة المسجد
يكون مسجداً بدون البناء فلا يصح كون عمارة البناء مما يتأيد فلا يصح الوقف
والاول اوجه ولو قال وقت أرضى هذه على ولدى وولدى ولدى ولم يزد
يصح عند أبي يوسف فاذا انقضى وانما يكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد
لاحتمال الانقطاع ولو قال وقت أرضى هذه على ولدى وولدى وولدى وولدى وولدى
بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضاً لان تعيين الوقف عليه يمنع ارادة غيره
بخلاف ما اذا لم يعين بله اياه وقفاً على الفقراء الا ترى انه فرق بين قوله أرضى
هذه موقوفه وبين قوله وقوفه على ولدى فصيح الاول دون الثاني لان مطلق
قوله موقوفه ينصرف الى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبق
العرف فظهر بهذا ان الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه انما هو
في التنصيص عليه او على ما يقوم مقامه كالفقراء وهو ما التأييد معنى
فشرط اتفاقاً على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ رحمه الله تعالى
والرابع اشتراط الواقف الاستماع بالوقف لا يمنع من صحة عند أبي يوسف رحمه
الله ويمنع عند محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على النفس انما فتوى على
قول أبي يوسف وان معه جماعة من ائمة العلم

(فصل في بيان اشتراط قبول الوقف وعدمه) * قبول الموقوف عليه الوقف
 ليس بشرط ان وقع لاقوام غير معينين كالمال لقراة المساكين وان وقع
 لشخص بعينه وجعل آخره لائقراة يشترط قبوله في سنة فان قبله كانت
 الغلة له وان رده تكون لائقراء ويصير كانه مات ومن قبل ما وقف عليه
 ليس له الرد بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده فلو قال وقتت ارضي
 هذه على اولاد زيد وولته وعقبه ومن بعدهم على المساكين فقبله بعضهم ووده
 بعضهم تكون الغلة كلها لمن قبل منهم وان رده كلهم تكون للمساكين وان
 قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي يكون لمرور المساكين فان حدث
 زيد ولد او نسل وقبله كلهم او بعضهم رجع الى قبله منهم وان رده كلهم كان
 للمساكين وهكذا الى ان ينقرضوا بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لجماعة
 باعيانهم فردها بعضهم فان حصصهم تكون لورثة الموصي وكذلك لو ردها
 الكل والفرق بينهما ان الموصي انما اوصى لهم فقط فباطل منها ان يكون لورثته
 واما الوقف فانه قد جعله بعدهم للمساكين فاذا بطل يكون لهم يسير
 للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد وعمر و
 معاذا ومن بعدهم على المساكين ثم مات احداهما او ردت تكون حصته
 للمساكين ولا يستحقها الاخر لانه جعل الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه
 لهما وما كان لله تعالى فهو للمساكين فمن قبل منهم ما بقي حيا تقدم عليهم
 بحصته فقط بخلاف المسئلة الاولى فانه اوجبه لهم اولاً ثم جعله من بعدهم
 للمساكين فلا يكون لهم شيء ما لم يرث الكل او ينقرضوا ولو قال وقتت ارضي
 هذه على زيد واولاده ومن بعدهم على المساكين فقال زيد لا اقبل لنفسي
 ولا لاولادي يصح رده في حصته فقط واما اولاده فان كانوا كبارا فالرد
 والقبول اليهم وان كانوا صغارا تكون حصتهم لهم ولو قال وقتت ارضي هذه
 على زيد ومن بعده على المساكين فقال زيد قبلت غلة هذه السنة ورددت
 ما به ردها ارفال قبلت ثلثها او نصفها ورددت الباقي استحق ما قبله وكان
 الباقي للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على زيد
 وعمر ومعاذا ان قبلوا ومن بعدهم على المساكين فقبل احداهما ورد الاخر
 استحق القابل حصته وتكون حصته الراد للمساكين وقد روي عن زفر

رحمه الله انه قال اذا ارضى ابن يجرى على زيد وعمر من ثلثه في كل شهر
دراهم لكل منهم ما عاشا انه اذا مات احدهما تطل وصية الاخر لكونه
قال ما عاشا والمراد من هذا عند حديثهم ما هو وقال سائر اصحابنا رحمه الله
وصية الباقي منهم على حالها ولا تبطل بغير الموت الاخر ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل ابدأ على زيد وعمر ومن بعدهما على المساكين وكان
احدهما ميتا تكون الفلانة كاهما للحي منهم ما قدم جواز الوقف على الميت فاذا
مات الحي أصبح الفلانة للمساكين

(باب بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما يدخل فيه وما لا يدخل وانكار
دخول بعض الموقوف فيه ووقف ما يقطعه الامام)*

انما وقف الموقوف على البالغ ارضه او داره او ما جرى التعارف بوقفه من
المتقولات وغيره ويجوز عليه ولا مرتد يصح لازمة دعامة العلماء وقال
ابو حنيفة يجوز به واذا اعادة ولا يجوز على ما ينشأ في اول الكتاب فلو قال
ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ ولم يرد تصديق وقفا ويدخل فيه
ما يقع من الشجر والبناء دون الزرع والخمرة كما في البيع ويدخل فيه ايضا
الشرب والطريق استعملنا لانها انما توقيف للاستعمال وهو لا يوجد الا بالبناء
والطريق فكان كالأجارة بخلاف ما لو جعل ارضه او داره مقبرة وفيه ما الشجار
عظام رابضة فانها لا تدخل في الوقف فتكون له ولو رثته من بعده ولو قال ارضى
هذه صدقة موقوفة بحقة وقفها وبيع ما فيها ومنه اوعى الشجر ثمرة فاعلم يوم
الوقف حال هلال في القياس تكون الثمرة له ولا تدخل في الوقف وفي
الاستصحاب ان يلزمه التصديق على الفقراء على وجه البذل على وجه الوقف
لانه لما قال بجميع ما فيها ومنه اوقفه فكلم بما يوجب التصديق فليزله التصديق
بالثمرة التي كانت متصلة به يوم الوقف وما يحدث بعده يصرف في الوجهة التي
منها لكونه غلة الوقف وذكر التام في رجل قال جعلت ارضى هذه وقف على
الفقراء لم يعلل بحقة وقفها يدخل البناء والشجر الذي فيه اتباعا ولا يدخل الزرع
الثابت فيها حقة كان او شعيرا او غيره وكذلك البقل والاشجار والرياحين
والانحلاف والظواهر وما في الاجرة من حطب يقطع في كل سنة والورد
والياسمين وورق الخنازير والبطيخان وزهر بصل النرجس والوطاب

بيان ما يدخل في الوقف
وما لا يدخل

فانما لا تدخل واما الاصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع الا بعد عامين
 او اكثر فانما تدخل تبعه ولو زاد بضعه وقفها تدخل الثمرة القائمة في الوقف وهذا
 اولى خصوصاً اذا زاد يتبعه ما فيها ومتهار ولو وقف دارا يبيع ما فيها وفيها
 جامات بطرن او يتوارثه كقارات عسل يدخل الحمام والفحل تبعه للدار
 والعمل كماله وقف ضبعة وقد كرمها من العبيد والد واليب واللات الحرانة
 فانما تصير وقفاً تبعه الهوا وان لم يجر اصاله كالماء والهواء والاطراف في بيع
 الاراضي والعبيد ووقفهم من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف ولو زوج
 الحياكم جارية الوقف يجوز وعبد له لا يجوز ولو من امة الوقف لانه يلزمه المهر
 والنفقة ولو ضعف بعضهم من العمل يجوز للتيميم به وشراؤه غلام يملكه وكذلك
 الدواب والآلات يبيعها ويشترى بفتحها ما هو اصله للوقف وليس لاقطع قطع
 الاشجار المثمرة ولا يبيعها وله يبيع غيرها بعد القطع لاقبله لانها مادامت متصلة
 بالارض تكون تبعه الهوا واذا ثبت القسم في اصول النخل ان كان في تركه
 ضرر بالنخل يقطع ويبيع غلته غلة الوقف كمن السعف والا يتركه على حاله
 واذا صار غلة لا شربح من ان يكون غلة وصار وقفاً وهكذا حكم سائر ما ينبت
 من اصول اشجار الوقف ولو كان في الكرم وقف شجر يضرب ظلهما بشجرة ان
 كان غمرها يزيد على ما ينقص من غمره لا يقطع ولا يقطع وهكذا الحكم لو
 أضربت بالارض ولو وقف ضبعة له وقال شهرتم اتفق عن تحديد حاجز الوقف
 ثم لو قال من بعض قطع من الارض انها غير داخله في الوقف ينظر الى حدودها
 فان كانت مشهورة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفاً والا كان القول
 فيه اقوله وهكذا الحكم لو وقف دار وقال ان هذه الحجرة تدخل في الوقف
 فانه ينظر الى حدودها وتدخل الجيران عنها فان شهدوا انها من الدار كانت
 وقفاً والا كان القول قوله فيها الشكل كونه وقفاً ولو وقف أرضاً اقطعها
 اياها السلطان فان كانت ملكاً له او له وانما صحت وان كانت من بيت المال لا يصح
 ولا يصح وقف ارض الحوزة وهي ما حازها السلطان عنه بدعوى أصحابها من
 زراعتها وادامتها ومن يدفعهم اياها اليه لانه يكون منقذاً للمساكين مقام
 الخراج ورقبة الارض على ثلاث ارباع اقله وقفاً ان ادخله السلطان فيما
 له مارتها لا يصح لكونه مزارعاً ولو وقف أرضاً اشتراها به قد فاسد يصح

ان كان بعد القبض لانه استملكها بان اخرجها اياها عن ملكه بالوقف وعليه
 قيمتها وان كان قبله او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا ولو وهبت له ارض
 هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها ولو استحق ما وقفه لا يلزمه ان
 يشتري بنفسه الذي يرجع به على البائع ارضا للهبة ابدلا لانه وقف ما لا يملك
 ولو استحق به ذمة مشاعرا اخذه المستحق لا يطل الوقف في الباقي عند أبي
 يوسف لانه يبيعونه شاعرا بدها قبل الاولى بقاء ولو اشترى ارضا بالتخييار وقبضها ثم
 وقفها قبل مضى مدته يصح ويكون ذلك ابطالا للتخييار وهكذا الحكم في البائع
 اذا كان التخييار له ووقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفها المشتري بعد القبض
 في مدة خياره للبائع فامضى البيع لزم وبطل الوقف لان البائع اذا طرأ على
 موقفه ابدله ولو استحققت به ذمة الوقف قضت قيمتها جاز شراؤه ووقفه
 ومنه العتيق لا يعتد اذا نكح الى زمن الامتلاء ولو اشترى ارضا فوقها ثم اطلع
 فيها على عيب يرجع بالانقضاء ولا يلزمه ان يشتري به بدلا لعدم دخول الانقضاء
 العيب في الوقف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح
 ويبيحه القاضى على دفع ما عليه ان كان وسرا وان كان معسرا البطل
 الوقف وباعه فبإعماله بخلاف عتق المرهون لعدم إمكان رده به ذمة زوجه
 وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم الى المستأجر لعدم اهتلق حقه بماليتها
 وذكر الباقى في فتاويه باختلافه في جواز وقف البناء بدون الارض وذكر
 عن محمد رحمه الله انه قال اذا وقف بناء في أرض الوقف على الجهة التي وقفت
 الارض عليها جاز رده كفي أو فأن المصاف ان وقف حوائث الاسواق
 يجوز ان كانت الارض اجارة في ايدي الذين بنوها لا يخبر جهنم السلطان
 عنها من قبل انارأ شيئا في ايدي أصحاب البناء يوارونها وتقسيم بينهم
 لا يمرض لهم السلطان فيها ولا يبرحهم وانما عليه يأخذها منهم وتداولها
 خلف عن سلف ومضى عليها الدهور وهي في ايديهم بقبولها ويوارونها
 ويخبر زعيم اوصاياهم ويهدون بها ما يريدون ويبنون عليه فيكذلك
 الوقف فيها جائز اه وفي فتاوى الناطقى عن محمد بن عبد الله الانصارى من
 أصحاب زفر رحمه الله انه يجوز وقف الدراهم والطعام والكميل والموزون
 فقبول له وكيف يصنع بالدراهم قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذا

مطالب وقف الدراهم
والطعام

بيع المكيل والمارزون بالدراهم او المذنانير ويدفع مضاربة ويصدق بالفضل
وقبل على هذا فبقي ان يجوز اذا قال وقتت هذا الكر على ان يقرض ان
لا يذره من الفقراء فيصدق اليهم ويذرونه فاذا حصدا وبؤخذ ويقرض
اغيرهم وهكذا اذا مالوا وقت رب المال ضبعة من مال المضاربة يصح عند أبي
يوسف مطلقا وعند محمد لا يصح ان كان في المال ربح يبيع بناء على جواز وقف
المشاع وعدمه والله أعلم

• (فصل في غرس الواقف وغيره الاشجار وبنائها في الوقف) • رجل غرس
فيما وقف أشجارا او بنى بناء أو نصب بابا قالوا ان غرس من غلة الوقف ومن
ماله وذكرانه غرسها للوقف تكون وقفا ولولم يذ كر شيئا وغرس من ماله تكون
ملكه ولو غرس في المسجد تكون للمسجد لانه لا يغرس فيه ليكون ملكا
ان كان لها عمرة كالتفاح مثلا باج بعضهم لا يقوم الا كل منها والصحيح انه
لا يساح لانها صارت للمسجد فتصرف في عمارته بخلاف مشجرة على طريق
العمامة جعلت وقفا عليهم ويستوى فيها الغني والفقير كالماء الموضوع في
القنوات وما السقاية وسرير الجنائز والمهضف الوقف ولو كانت الثمار على
أشجار رباط المسارة قال أبو القاسم ارجوان يكون التزال في سعة من ثنائها
الا ان يعلم ان غارسم اجعلها للفقراء وقال أبو الليث الاسوطان يحترز عن
تناولها من لم يكن ساكنا فيه الا ان تكون عمرة لقيمة لها كالتوت مثلا ولو غرس
رباطي شجرة في وقف الرباط وتعاهدا حتى كبرت ولم يذ كر وقت الغرس انها
للباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان الميه ولا يذ كر الارض الموقوفة قال الشجرة
وقف والا فمليه وله رفعها ولو طرح سرقينا في وقف استأجره وغرس فيه
شجرات ثم مات يكون لورثته ويؤمرون بقطعها وليس لهم الرجوع فيما زاد
السرقين في الارض عندنا ولو وقف شجرة باصلها على مسجد معين او على
الفقراء فان كان لها عمرة او ورق يتفع به كشجر القرمص لا تقطع الا اذا يبست
او يبس بعضها فانه يتقطع اليابس ويترك غيره لانه لا يتنعع باليابس ويتنعع
بالأخضر وان لم يكن لها عمرة تقطع ويصرف ثمنها في عمارة المسجد او يصدق به
• مقتضىها • أشجار عظام وكانت فيما قبل اقتضاها الارض مقبرة ان علم مالها
الارض تكون الاشجار له باصلها يصنع بها ما يشاء وان كانت حواتا واتخذها

أهل التمر بمقبرة قال اشجار اصواها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة
ولوليت بعد ذلك في الغار من ان علموا الا قال رأي فيها القاضي ان رأي بها
وصرف ثماني حمارة المشجرة تجازله ذلك وهي في الحكم كنهم اوقف ولو جعل
أرضه اودن مقبرة وفي اشجارا و يشافهي ومقرهاله ولورثته من بعده لان
مراضع الاشجارا وليا كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا
في ضفة حوض قرية او في جاني طريق العامة او على شاطئ نهر العامة كانت
له فان قطعها ثم ثبت من عسروها اشجارا تكون له ايضا لو جردها من ملكه
اشجارا على حافتي نهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس
وهو يجري امام باب وجعل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار ملكا
لشربة فلما ثبت فيه ولم يعرف غارمه يكون لهم وان لم يكن الارض لهم بل
للعمامة وللشربة حق التبديل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك
المكان حين اشترى الدار صاحبها فانه لا تكون له ولا ان تكون له لان ما يمت
في قضاءه يكون له ظاهرا واقعا علم

فعل في وقف المذكور اذ العلم به اختلاف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في
وقف المذول مستقلا فعن أبي يوسف في النواذر لا يجوز اوقف في الحدوان
والريق والمنازع والنباب ما خلا الكراع واللاح الا بريق التبع كما تقدم
والصحيح ما روى عن محمد رحمه الله من انه يجوز وقف ما يرى فيه التعارف
كالصالح والكتب والنفاس والقدم والشار والقدر والجلالة لو جرد
التعارف في وقف هذه الاشياء وبذلك التماس كما في الاستصناع بخلاف
ما لا تعارف فيه كالنباب والامتعة لان من شرطه التأييد كما بناه امكن تركه
فيما ذكرنا التعارف وفي اللاح والكراع اليه اذ النص فان خالد بن الوليد
رضي الله عنه وقف دروعا له في سبيل الله فاجازه النبي صلى الله عليه وسلم
وجعل رجل ناقة في سبيل الله فأودت امرأته ان تعجب علم انا خبر بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحج من سبيل الله وطاعة رضى الله تعالى
عنه خمس سلاحه وكراهه في سبيل الله أي خيله والابل كلليل لان العرب
تقاتل عليها وتصلح عليهم السلاح فبقى فيما رواه على الاصل ولو وقف بقرة
على رباط يان يهطى ما يخرج من لبنها او شراؤها ومنعها الانشاء السبيل ان كان

الشيء اذ البن المفقون كذا
في فروعك اه

في موضع قمار فوا ذلك يصح كافي ماء السقاية والا فلا ولو وقف ثورا على أهل
قرية لينزى على بقرهم لا يصح لانه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرينة مقصودة
ولو وضع حباتي مسجد او علق نفسه قنديل له ان يرجع به لانه لا يترك فيه دائما
ولو كثرت الدواب المربوطة للعرابطين وعظمت موتها يجوز للموتى بيع
ما كبرت منها وخروجت عن صلاحية ما ربطت له ويمسك المانع منها ولو باع
أهل المسجد نفسه او غلة وقفه يجوز ان لم يكن غنة فاض وان كان فالصحيح
انه لا يصح الا باذنه وقد تقدم ان محمد بن عبد الله لا نصارى من أصحاب زفر
رحمه الله تعالى قال يجوز وقف الدراهم والطعام والله أعلم
(فصل في وقف المشاع وقسمته والمهاياة فيه) * اتفق أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرخي
واختلفا في الممكن فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بن علي
اختلافهما المتقدم فنقول نقر بعالي قول أبي يوسف رحمه الله اذا وقف
أحد الثمر يكن حصته من أرض جاز واذا اقتسمها بعد ذلك لما وقع في
نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج الى إعادة الوقف فيه وان وقفه ثانيا كان
أدوية لا ارتفاع الخلاف حيثئذ ولو وقف نصف أرضه مثلا فيبيع ان يبيع
نصفها ثم يقاسم المشتري ولو رفع الامر الى القاضي فأمره بزيادة المقامعة معه
جاز وليس له ان يقاسم نفسه لانها مأخوذة من المضاءلة فتقتضي المشاركة بين
اثنين فما فوقهما ولو قضى بجواز الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم اذا طلب
من القاضي القسمة قال أبو حنيفة لا تقسم ويأمرهما بالمهاياة وقال لا تقسم
اذا كان البعض ملكا والبعض وقفا ولو كان الكل وقفا فادار بابه قسمته
لا يقسم حتى لو وقف ضيقة على ولديه مثلا فاراد أحدهما قسمته اليدفع نصيبه
مزارعة لا يجوز بل يدفع القسم كلها مزارعة وليس ذلك الى أوبابه واتحاهم
للقيم ولو قسمه الواقف بين أوبابه انزوع كل واحد منهم نصيبه وليستكون
الانزوع لهدون شر كانه توقف على رضاهم ولو قول أهل الوقف ذلك فيما بينهم
جاز وان أبي منهم بعد ذلك ابطله ومن وقف دورا للاستغلال ليس له ان يسكنها
أحد ابغى من آخر ولو وقف داره اسكنى ولديه فطلب أحدهما المهاياة وأبي
الاخر يسكن كل نصفها بلا مهاياة * حاثت بين اثنين فوقت أحدهما نصيبه

مطلب وقف الدور

وأراد نصب لوح الوقف على بابه فنهى عنه الآخر له ذلك لأنه نصرف في محل
 مشترك ولو رفع الأمر إلى القاضي فأذن له به جاز صيانة للوقف عن البطالان
 ولعموم ولايته امرأة وقفت داراً في مرضها على ثلاث بنات لها وجعلتها
 بعدهن للمساكين وليس لها مال غير دارها ولا وارث لها غيرهن قالوا نلت الدار
 وقف والبنات ميراث لهن يعلن بهما شق من الاجارة والملك وهذا عند أبي
 يوسف خلافاً لمحمد ولو كانت الأرض بين رجلين قصصدها بجاهل صدقة
 موقوفة على المساكين ودفعها معاً إلى قيم واحد جاز اتفاقاً لأن المانع من
 الجواز عند محمد هو الشروع وقت القبض لا وقت العدة ولو وجد ههنا
 لوجودهما معاً منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل الأقيم واحداً
 وسلمهما جاز اتفاقاً لعدم الشروع وقت القبض ولو اختلف في وقفهما
 جهة وقياً واتحد زمان تسليمهما لهما أو قال كل منهما ما قبله قبض نصيبه مع
 نصيب صاحبه جاز أيضاً اتفاقاً لأنهما صاراً كقول واحد بخلاف ما لو وقف
 كل واحد وحده وسلم أقيم وحده فإنه لا يصح الوقف عند محمد لوجود الشروع
 وقت العدة وكذا وقت القبض ولو قال وقفت نصيب من هذه الأرض وهو
 نلتها فرداً أكثر من ذلك كان نصيبه كافاً وقفاً كالوصية بخلاف البيع فإن
 الزائد يكون للبائع أو أرضاً أو دربين اثنين فوقف أحدهما نصيبه على
 الفقراء وحكم بغيره ثم أراد القسمة فقسم القاضي وجمع الوقف في أرض أو
 دار واحدة جاز عند أبي يوسف ومحمد واختاره هلال كمالو كان لهما داران
 وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز
 ذلك فكذلك ههنا إلا أن ثمة يجوز وأما كنان في مصر واحد ومصرين
 وهما يجتمع إذا كانا في مصر واحد لاني مصرين وعلى قول أبي حنيفة
 ينقسم القاضي كل واحدة على حدة إلا أن يرى المصالح في الجمع فيقتضي جمع
 الوقف كافة في أرض أو دار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كأن
 الشرى يكن اقتسمها بنفسهما أو ذلك جائز ولو اقتسم الشرى كان وأدب خلاف
 القسمة دراهم معلومة فإن كان الماعلى هو الواقف جاز ويصير كأنه أخذ الوقف
 واشترى بعض ماله بوقف من نصيب شرى كما يدرأه وأنه جائز وإن كان
 باله كس لا يجوز لأنه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف

وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفاً ثم إذا أراد تخير الوقف عن الملك برفع الأهر إلى
القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة أذرع شائعاً من أرض فقام فوقه نصيب
الوقف أقل من ذلك بخودة الأرض التي وقعت للوقف أو أكثر لكونهم أدون
القطعة الأخرى جاز أن مثل هذه القسمة يجوز في الملك فكذا في الوقف
إذا كان فيه صلاح للوقف لتحقيق المعادلة ولو أراد أن يصرف الأرض
الوقف إلى أرض أخرى مكانها ويجعل الوقف ملكاً لنفسه لا يجوز لأنهم
مأخذ للوقف إلى غيره إلا أن يكون قد شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف
فحينئذ يجوز ولو قال وقف من أرضي هذه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً لأن
الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك رعي بين شيئاً قليلاً لا بوقف عادة
ولو قال وقف جميع حصتي من هذه الدار والأرض ولم يسم السهام يجوز
استصحابنا ذلك ثبت الواقف على إقراره وإن بعد غنات بينة فمنه بدت بالوقف
ومقدار حصته وسواء حكم القاضي بالوقف وإن شهدوا على إقراره بالوقف
ولم يعرفوا مقدار حصته الزمه القاضي ببيان مقدار حصته وإلّا ولو لم يسمه فيه
وإن مات قام وارثه مقامه فما أقرب به لزمه وحكم به القاضي ثم إن ثبت عنده
أريد من ذلك حكم به أيضاً ولو وقف نصف أرض له ثم مات وقد أوصى إلى
رجل وفي الورثة كبار وصغار فأراد الوصي أن يقامهم الكبار ويصرف حصته
الوقف جاز أن تهم حصته الصغار إلى الوقف والأقلا لأنه وصي الصغار ووال
على الوقف فلا يمكنه أن يفرز حصته الوقف عن حصته الصغار كالأول كان وصياً
على صغار فانه ليس له أن يقسم بينهم ويقرز نصيب كل واحد منهم عن نصيب
الآخر لأنه يلزم أن يكون مائة مائة منه وأنه لا يجوز ولو أراد الواقف أن
أن يقسمها ما وقفاً ليتولى كل واحد منهم على ما وقفه ويصرف غلته فيما
سوى من الوجود جاز ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق يستقر الباقي
وقفاً عند أبي يوسف خلافاً للمحدثين بخور المقامعة مع وكيل الواقف ووصيه
ولو وقف نصف أرضه وأوصى إلى ابنه وإلى رجل اجتنى لا يجوز له أن يقاسم
الابن ويفرز حصته الوقف لكون الابن وصياً أيضاً ولو وقف نصف أرضه على
جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف
الآخر على تلك الجهة أو غيرها وجعل الولاية عليه أعمرو في حياته وبعد

وفاته يجوز لهما ان يقتسماها أو يأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده
لانه لما وقف كل نصف على حدة صار وقفين وان اتحدت الجهة كمالو كانت
لشريكين فوقها كذلك والله اعلم

• (باب في الوقف الباطل وفيما سطره) •

اختلقت أختنا في مال الوقف أرضه أو داره بشرط الخيار لنفسه فقال أبو
يوسف ان بين وقتنا معلوما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقف
مجهول لا يصح كون الوقف باطلا وقال محمد لا يصح الوقف معلوما كان الوقف
أو مجهولاً واختاره هلال وقال يوسف بن خالد السبكي الوقف جائز والشرط
باطل على كل حال كالأعتق بشرط الخيار وكما لو جعل داره موصداً على أنه
بأختيار لثلاثة أيام فانه يصح الجعل ويبطل الشرط اتفاقاً ولو ذكر الوقف
جهة لا تنقطع وهي تشمل الفقراء والأغنياء بان قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على بني آدم أو قال على الناس أو بني هاشم أو على العرب
أو على العجم أو قال على الرجال أو النساء أو قال على الصبيان أو قال على
الموال أو قال على العبيان أو الزمنى أو قال على قزاة القرآن أو القسقاء
أو المحدثين وما أشبه ذلك مما يشمل الفقراء والأغنياء وهم لا يخصصون كان
الوقف باطلا وهذا على إطلاقه قول المصنف وقد تقدم المصاطب المقتضى
للحصة والبطالان في أول الأبواب وهذه الأهم لم يقص به المصنف ليكون قريباً
بجفاف ما لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على ولد زيد لأن زيداً معين
فيكون الوقف على ولد جائزاً وأما الناس وما أشبههم فلا يخصصون ويبطل
فهم الفقير والغني فلا يدرى ان تعطى الغلبة للأغنياء أو الفقراء ولا يمكن
صرفها إلى الجهة من لاستلزام اختلاف الجهة غنى وفقراً اختلاف المصروف
جهة وصدقة وهما مختلفتان وصار كأنه قال وقفت على زيداً على عمر وومان
بلا بيان فانه لا يصح لأن الوقف موضع الحظر لأحد الأمرين فلا يكون علم ما
ولا على أحدهما بعينه لأنه لا يلزم الترجيح بالإصرح ولو قال على انى أبطله
أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو وهبته أو قال على ان تلان أو لورثتى ان
يطلو ما يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول المصنف وعلال وجائزاً
على قول يوسف بن خالد السبكي لأبطله الشرط باطلاً عايداً بالعتق ولو قال أرضي

مطلب لو وقف على ان له
ابطاله

هذه صدقة موقوفة يوما او شهرا او ذكروا قمامة او ما لم يرد على ذلك صح
 وتكون وقفا ابدا ولو قال فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة كان الوقف
 باطلا لانه لما قال موقوفة شهرا لم يشترط بعد الشهر منها شيئا فلما لم يشترط ذلك
 كانت موقوفة ابدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يرد على ذلك
 فاذا مات فلان كانت لامسا كين وهي موقوفة ابدا واما اذا قال صدقة
 موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لانه شرط
 الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط
 الرجعة فيكأنه قال صدقة موقوفة وسكت هكذا فرق بينهما هلال ورجع الله
 ثم قال ارايت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة سنة قال الوقف
 صحيح جائز وهي موقوفة ابدا قلت فان قال اذ امت السنة فالوقف باطل قال
 فهو كما شرط أي نصير الفلانة لأمسا كين سنة والارض ملك لورثته لانه
 باشرطه البطلان خرجت من الوقف المضاف انا لازم به الموت الى الوصية
 المحضة وقال المضاف ولو وقف داره يوما او شهرا لا يجوز لانه لم يجهله مؤبدا
 وكذلك لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي على فلان سنة يكون باطلا لاجل اصل ان
 على قول هلال اذا شرط في الوقف شرط يمنع التأيد لا يصح الوقف * ولو قال
 اذا جاء غدا او اذا جاء رأس الشهر او قال اذا كتبت فلانا او اذا تزوجت فلانة
 وما اشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف
 لا يحتمل التعليق بالخيار لكونه مما لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق
 الهبة بخلاف الذر ولا يحتمل التعليق ويخلف به ولو قال ان كتبت فلانا اذا
 قدم او ان برأت من مرضي هذا فارضى هذه صدقة موقوفة يلزمه التصديق
 بعينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة الذر واليمين ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة على ان لي أصلها او على انه لازول ملكي عن أصلها او على أن اسبع
 أصلها او اتصدق بغيرها كان الوقف باطلا ولو قال هي صدقة موقوفة ان شئت او
 ان احببت او هو يت كان الرقب باطلا في قولهم لان هذا انه تعليق الوقف بشرط
 وتعليقه باطل في قولهم * ولو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة
 موقوفة فانه يظن ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان
 التعليق بالشرط الكائن تمييزا ولو عاق وقفها على شرائها فاشترها لا انصير وقفها

بمخلاف تعليق العقوبة للقبول وعدمه * ولو وقف أرض غير فاجازها المالك
 جاز الوقت عندنا خلافا لما أتى بناء على جواز صرف القسوى موقفا عندنا
 وبطلانه عنده * ولو اشترى على وقف أو حوض وقف وليس له ما يمكن به
 عمارته أو احترق حانوت وقف مع السوق وصار بحال لا ينتفع به يبطل الوقف
 على قول محمد ويرجع النقص إلى الواقف وإلى ورثته من بعده وكذلك لو كان
 بعيدا عن القرية وشرب وصار لا ينتفع به ولا يرغب أحد في عمارته واستجار
 أصله (وروى هشام عن محمد) أنه قال إذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به
 المسكين فله أن يشي إن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وعلى هذا فيمنعني أن لا يشي
 على قوله برجوعه إلى مالك الواقف أو ورثته بمجرد تطلعه أو خرابه بل إذا صار
 بحيث لا يشتري بثمنه وقف آخر يستغل ذكره بعض المحققين ولو قال أرضي
 هذه صدقة موقوفة على أن أباي أعطي غنمي المن شئت من الناس جاز الوقف ثم
 إذا شاء ما لا غنى له ولا لاهل الدنيا أو ما أشبه ذلك لم لا يجوز الوقف عليه يبطل
 لصورته كالمذكور في صاب العقد والله أعلم

(فصل في شرط استبدال الوقف) لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله
 عز وجل أبدا على أن أباي أو أشتري بثمنها أرضا أخرى فتكون وقفا
 على شروط الأولى جاز الوقف والشروط عند أبي يوسف استحسانا أو أخذاره
 الخلفاء وهلال وقال محمد ويوسف بن خالد سمعت الوقف صحيح والشروط
 باطل وهو القياس وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول أبي يوسف رحمه
 الله لأن هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فإن الوقف عما يحتمل الارتفاع من أرض
 إلى أخرى فإن أرض الوقف إذا غصبها الإنسان وأجرى عليها المأسحق صارت
 بغير الاتصال للزراعة ونحو قيمتها وشري بقيمتها أرض أخرى تكون وقفا على
 شرائط الأولى وكذلك أرض الوقف إذا قل زوالها الأمة وصارت بحيث
 لا تصلح للزراعة أو لا تنفع غلها من وثمنها يكون صلاح الوقف في استبدال
 بأرض أخرى فيصح أن يشترط ولاية الاستبدال وإن لم تكن الضرورة داعية
 إليه في الحال ولو قال الواقف في أصل الوقف على أن أبيعها أو أشتري بثمنها أرضا
 أخرى ولم يرد على هذا يكون الوقف باطلا في القياس لأنه لم يرد كإقامة أرض
 أخرى مقام الأولى وجاز في الاستحسان لأن الأرض تعينت للوقف فيقوم

غنما تمامها في الحكم ويجبر دسرا أرض بغيرها تصير وقفا على شرائط الأولى
 من غير تجديد وقف كالوقف العبد الموصى بخدمته خطأ ضمن الجاني قيمته
 واشترى بها عبدا فإنه يجري عليه حكم أصله ويجبر الدسرا وهكذا حكم المدبر
 المقتول خطأ هذا إذا شرط الاستبدال في أصل الوقف وأما إذا لم يشترط فقد
 أشار في السير إلى أنه لا يملكه إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك ويجب أن
 يخص برأى أول القضاة الثلاثة المشار إليه بقوله عليه الصلاة والسلام
 قاض في الخنة وقاضيان في النار انفسري العلم والعمل لا يحصل التطرق
 إلى ابطال أو تخاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا ولو وقف أرضه وشرط أن
 يستبدلها بأرض ليس له أن يستبدلها بدار ولو شرط البدل دارا لا يستبدلها
 بأرض ولو شرط أرض قرية لا يستبدلها بأرض غيرها لثبوت أرضي انقري
 مؤنة واستغلا لا يلزم الشرط ولو اشترى البدل من أرض عشر أو خارج جاز
 لعدم خلو الأرض عن أحدهما ولم يقيد البدل بأرض ولا دار يجوز له أن
 يستبدلها من جنس العقارات بأي أرض أو دار أو بلد شاء للاطلاق ولو باعها
 بغير فاحش لا يصح في قول أبي يوسف وهلال لأن التقسيم كالوكيل ولو جاز
 أبو حنيفة الوقف بشرط الاستبدال لا يبارز البيع بالعين الفاحش كما هو مذهبه
 في بيع الوكيل به ولو اشترى القيم نصف الثمن أرضا واشهد على نفسه أنها
 من البدل جاز ويشتري بالباقي أيضا بدلا ولو باع الوقف بعت منه ثم مات ولم
 يبين حال الثمن كان دينه في تركته ولو كان الوقف مرسلا يترك فيه شرط
 الاستبدال لا يجوز له بيعه واستبداله وإن كانت الأرض سبعة لا ينتفع
 بها ولكن يرفع الأمر إلى القاضي الذي مر ذكره أن تقال سبيله أن يكون
 مقربا للإياع وانما ثبت له ولاية الاستبدال بشرط وبدونه لا كالبيع الخلق
 عن شرط الخيار لا يملك أحد المتبايعين نقضه وإن لحقه فيه غبن ولو وهب غنمه
 نصح الهبة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا تصح ولو ضاع لا يضمه إنكونه
 أمينا ولو باعها ورقت عليه بعيب بقضاء وهلك الثمن عنده فإنه يضمه من
 ماله ويجوز له بيع الأرض المردودة عليه في الثمن الذي ضمنه بخلاف ما إذا
 غصبها رجل ضمن قيمته تعذر ردّها وهلك القيمة عند القيم ثم ردّها إليه
 واستردا القيمة منه فإنه يرجع في الغلة ولا يبيدها ولو باع أرض الوقف

بعروض يصح في قياس قول أبي حنيفة فبيع العروض باحد النقيدين
 ويشترى به بلا ويشترى به ما لا وعند أبي يوسف لا يساع الا باحد النقيدين
 ثم يشترى به بدل ولو اشترى به ما لا يصبح وقفه كفلام وبارية يكون الثمن دينارا
 عليه ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بما هو فسخ من كل وجه
 كالرد بالعيب قبل القبض مطلقا وبعد بقاء أو بفساد البيع أو بخيار
 الشرط أو الرؤية جاز له به ثانيا لان البيع الاول صار كانه لم يكن وان عاد
 بما هو كعقد جديد كالاقالة بعد القبض لا يملك به ثانيا لانه صار كانه
 اشتراها سرا جديدا قصيرا وقتا فمتنع بيعها كما لو اشترى أرضا فبذلها الا ان
 يكون شرط الاستبدال مرة بعد أخرى ولو اشترى بالثمن أرضا ثم ردت الاولى
 عليه بعيب بقضاء عادت الى ما كانت عليه وفقا والتي اشتراها ملك له لانها
 بدلت عن الاولى فاذا انسخ البيع فيما من كل وجه رجعت الوقفية الى الاصل
 لعدم قصور الخلف مع وجود الاصل وبغير قضاء لا تعود الى الوقفية فتكون
 له وما اشتراه بدلا هو الوقت اعود ما باعه اليه بعهدة جديد معني ولو اشتراه رجل
 ثم وهبه لمن باعه اياه او مات فوريته البائع لا يرجع الى الوقفية بل يبقى على ملكه
 ويشترى بثمنه بدلا له لم انتقض عقده فيه وهذا ملك ببيع جديد ولو باع
 أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم استعقت الأرض الاولى تبقى
 الثانية وقفا في القياس وفي الاستحسان لا تبقى لانها انما كانت وقفا بدلا عن
 الاولى وبالاستحسان انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا
 ولو قال على ان استبدل بها ثمن مات وأوصى الى وصيه به فانه لا يملكه لانه شرطه
 لنفسه وهو امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة بخلاف ما اذا وكل به في حياته
 حيث يصح التوكيل لقيام رأى الموكل وامكان تدارك الخلل لو وجد ولو شرطه
 لغيره من يلى عليه جاز وله ذلك مادام الواقف حيا ولا يجوز بعده موته الا اذا
 شرط له الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول أبي يوسف وهلال يشاء على
 ان اقيم عندهما بمنزلة الوكيل والوكالة تطول بالموت فصحتاج الى الاسناد اليه
 في حياته وبعد موته ايضا التيقى الوكالة واما على قول محمد فان الولاية لا تبطل
 بموت الواقف لان المتولى وكيل الفقرة الاولى كمل الواقف حتى لا يمكنه ان
 يهرزه بدون شرط في أصل الوقف فيجوز له الاستبدال ولو بعده موت الواقف

ولو شرط للمتولى استبداله بعد وفاته تقييد بشرطه ويجوز له هو استبداله مادام حيا ثم ليس للمتولى سوى الاستبداله به خاصة دون الاستناد والايصابه ولو شرطه لرجل آخر مع نفسه يجوز له الانفراجه دون الرجل لانه اشترطوا به مع رأيه • ولو كتب في أول كتاب وقفه لايبيع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على ان فلان يبعه والاستبدال بمثله ما يكون وقفا مكانه جازيه • ويكون الثاني ناسخا للاول ولو عكس وقال على ان انفسلان يبعه والاستبدال به ثم قال في آخره لايبيع ولا يوهب لا يجوز يبعه لانه رجوع منه مما شرطه أولا ولو باع المتولى دارا الوقت وقبض الثمن ثم عزله القاضى ونصب غيره فاسترد الثاني الوقت من المشتري بحكم القاضى يجب عليه اجر فماسكن فيها لانها معدة للاجرة وهذا بناء على قول المتأخرين والله أعلم

• (فصل في اشراط الزيادة والنقصان في مقدار المرتبات وفي أربابها) •

لو اشترط في وقفه ان يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من أهل الوقت وان يدخل معهم من يرى ادخاله وان يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد أحد منهم أو نقصه مرة أو أدخل أحدًا أو أخرج أحدًا ليس له ان يغيره بعد ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاه فقد انتهت ماداه واذا أراد ان يكون ذلك له دائما مادام حيا يقول على ان فلان بن فلان ان يزيد في مرتبة من يرى زيادته وان ينقص من مرتبة من يرى نقصانه وان ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى رأيا بعد رأى ومشقة بعد مشقة مادام حيا ثم اذا حدث فيه شيئا مما شرطه لنفسه او مات قبل ذلك يستقر أمر الوقت على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس ان يلى عليه بعده شئ من ذلك الا ان يشترطه في أصل الوقت واذا شرط هذه الامور وبعضها للمتولى من بعده ولم بشرطها لنفسه جاز له ان يفعلها مادام حيا لان شرطها لغيره بشرط من نفسه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولى فعل ما شرطه • ولو شرط هذه الامور له المتولى مادام هو حيا جاز له ولا للمتولى ذلك مادام هو حيا • ولو شرط لنفسه في أصل الوقت استبداله او ازالة والنقصان ولم يزد عليه ايسر له ان يجعل ذلك او شيئا منه للمتولى وانما ذلك له خاصة

لا نقصار الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له أن يفعل إلا ما شرطه
وقت انعقد وسياق لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص إن شاء الله
تعالى

• (باب في بيان وقف المريض والوقف المضاف إلى ما بعد
الموت وشرط رجوعه إلى المحتاج من ولده) •

لو وقف في مرض الموت لازم وإن كتبه ~~في الوصية~~ في حق نفوذه من الثالث
كالتدبير المطلق والمضاف إلى ما بعد الموت وصية محضة فإن مات من غير
رجوع عنه ينفذ من الثلث وقد تكررت الإشارة إلى هذا البحث فإذا وقف
المريض أرضه أو داره في مرض موته يصح في كلها أن يخرج من ثلث ماله
وأن لم يخرج وإجازته الورثة فكذلك ولا يتطل فيما زاد على الثلث وإن إجازته
البعض ورواه البعض جاز في حصة المجهز وبطل في حصة الزاد إلا أن يظهر له
مال آخر يخرج الوقف من ثلثه فحينئذ يلزم في الكل وحكم المال الغائب
بحكم المعلوم وقدومه كظهوره ومن باع منهم سهمه قبل ظهور المال
الآخر أو قدومه لا يطل ببعده لأطلاق القاضي التصرف له فيه قبل
الظهور والقدوم ويفرم قيمته ويشتري به أرض وقد قبضه على وجهه
وإن كان عليه دين محيط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين كما لو اشترى أرضا
ودفعها ثم ظهر لها شفع فانه يجوز له إبطال الوقف وأخذها بالشفعة وإن لم
يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما بقي بعد الدين إن كان له ورثة وإلا ففي كله
نإن باعها القاسم بقيمتها للدين ثم ظهر أو قدم له مال يخرج الأرض من ثلثه
لا يطل ببعده فيشتري به أرض بدلا عنه وإن باعها بأكثر من القيمة يشتري
بالبقية بدل وإن وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المساكين وهي
تخرج من الثلث وتوقف بقيمتها عليهم على إجازة البقية فإن إجازوه وتسم
غلتهم على الموقوف عليهم على ما شرط لهم والاقسم بينهم وبين سائر الورثة على
قدومهم منهم منه وكل من مات منهم عن ورثة ينقل سهمه إلى ورثته ما بقي
أحد من الموقوف عليهم حيا فإذا انقرض الموقوف عليهم ~~تكون~~ القلة
للمساكين وحكم ما بقي عند عدم خروج كلها من ثلث التركة كحكم خروج
كلها ولو وقفها على أولاده وأولاد أولاده وتسلمهم أبدا بينهم بالسوية ثم على

المساكين وهي يخرج من الثالث وكانت أولاده ونافلته ذكورا واناثا وكان
له زوجة وأبوان فان اجازته الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما
شرط لهم والاقسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد نافلته فما أصاب ولد
الصلب يعطى منه لزوجه وأبويه غنمه وسدسها ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل
الحظ للأنثيين لانه في المرض ~~ك~~ الوصية وهي لا تجوز لو اوث دون وارث وما
أصاب النافلة كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرطه الواقف وقد
ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقي من ولد
الصلب أحد فاذا انقرضوا تكون الغلة كلها للنافلة على ما شرطه الواقف
لجوارزه عليهم عند وجود أولاد الصلب وسقط ما كان يعطى لزوجه وأبويه
لأنهم ليسوا بموقوف عليهم وانما أعطيتهم مما أصاب أولاد الصلب فرائضهم
لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وانه لا يجوز ثم في كل سنة يعتبر
عدد القرى يقين يوم اتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد فما أصاب النافلة سلم لهم
وما أصاب أولاد الصلب قسم بينهم وبين بقية ورثته كما ذكرنا ولو وقفها على
الفقراء من ولده وولد ولده ونسله أبدا ثم من بعدهم على المساكين ولم يجزوه
نقسم الغلة على عدد فقراء القرى يقين من أولاده ونافلته ثم بعد ذلك كما تقدم
وهكذا الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وفقراء وولد ولده ونسله أبدا وعلى ولد
يدين عبد الله ولو وقف أرضه على قوم وأوصى بوصايا الآخرين والثالث
لا يفي بذلك ولم يجزه ما الورثة يضرب لأصحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر ما
أوصى لهم ويضرب للوقف في الثلث بقيمة الأرض فما أصاب سهم الوصايا منه
كان لأصحابها وما أصاب قيمة الأرض الموقوفة منه اقر بدقدهم منها وكان وقفا
على ما سئل فاذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مالا وقيمة الأرض
شترين دينارا والوصية عشرة دنانير يعطى لأوصى لهم خمسة وبيق نصف
لأرض وقفا - كون الوقف في المرض كالوصية فيمتساويان بخلاف ما لو اعتق
بمرض موته ودبر وأوصى بوصايا فانه يسدأ بالعتق فان فضل شيء يصرف
لوصايا والاعتق لما رد في الخيرة انه يسدأ بالعتق من الثلث ولو قال تعطى
له أرضي هذه بعد موتى لولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا
لم يثقل صدقة موقوفة فانما تكون وصية لا وقفا فتصرف الغلة الى المخلوق

من ولده ونسبه يوم موت الموصي ان خرجت من الثالث والاخصا به ولا
يستحق الحادث بعده شأنا لعدم جواز الوصية للمعدوم فاذا انقضت وصاؤه ود
الارض الى ورثة الموصي ولو وقفها ثم برأصارت وقف الصدقة فتصح من كل
ماله ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بعد وفاتي على ولدي ومن
هاتك منهم بجمع مع ما بقي له من غلات هذه الصدقة وما كان يسيبه منها لو كان
حي الولد وولده ونسبه له أبدا ما تناسلوا ويجري عليهم ويجري نصيب كل من
هاتك منهم عن غير ولد على من بقي ما بقي منهم أحده يصح الوقف في كلها ان
خرجت من ثالث ماله وتكون غلته لولده أصلبه وليس اثر ورثته على قدر ميراثهم
منه ومن هاتك منهم وله ولد أو ولد ولد يكون سهمه لولده فتقسم الغلة على عدد
أولاد الصلب كاهم فما أصاب الهالك لو كان حيا يأخذه ولده ونسبه وهو
وقف عليهم من جدهم وما أصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع ورثة
أبيهم على قدر ميراثهم منه ويأخذ ولد الهالك ونسبه مما أصاب ولد الصلب
ما كان يصيب أباهم لو كان حيا فبأخذون من وجهين أحدهما ما كان
لأبيهم وهو وصية لهم من جدهم الواقف وهي جائزة لهم والثاني ما كان يصيب
أبائهم مما صار للباقيين من ولد الصلب وهو ميراث لهم عن أبيهم فتقسم على
جميع ورثته على قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين يوفي منه أولا وكذلك
لو قال صدقة موقوفة على أولادي زيد ويكر وعمر ومن توفي منهم فتصيب
لولده ونسبه أو قال للمساكين وهاتك واحد منهم يأخذ ولده أو المساكين نصيبه
وبشارت ولدي الصلب الباقيين في الثلثين اللذين أصابهما من غلة الوقف
اقتسامه مقام أبيه لان ما أخذوا لا كان بوصية بل بدونهما جائزة لولديه عند
وجود ولده أصا به وأما ما يأخذه ولده الباقيان من الوقف فاعاها على جهة
الميراث لعدم جوازها على وارث دون وارث فيكون ما بقي لهم بجمع ورثته
هذا اذا لم يجز الورثة الوقف وأما اذا أجاز وبعد وفاته جاز وكان على ما
شرطه وكل من هاتك منهم يقتل سهمه الى ولده ونسبه ولا شيء لهم من حصة
من بقي من ولد الصلب لان الوصية قد اجيزت لهم من بقية الورثة ولو أبينه
البعض دون البعض تقسم غلته على ولد الصلب فما أصاب الهالك منهم
يكون نصيبه لولده ونسبه وما أصاب الاحياء منهم يكون لهم ثم من كان من

ولد من أجازاؤه الوقف فلاحق له فيما بقي من الغلة ومن كان من ولده من لم
 يجزأؤه الوقف فهو على حصته مما أصاب ولدا الصلب من الغلة لما عينا فان قال
 قائل لا يجوز أن يأخذ ولد الهالك من وجهين مسمى لا يسمى من الوقف
 وما كان نصيبه على طريق الميراث من حصص من بقي من ولدا الصلب وانما
 يعطون ما أصاب أباهم خاصة ولا يرادون على ذلك قيل له لو جعلها صدقة
 موقوفة بعد وفاته على ولديه زيد وعمر ومن هلك منهم انصيبه لولده ونسله
 أبدا ثم هلك زيد عن ولداً يكون نصيبه لولده والنصف لعمر و فان قال له النصف
 ولا يراد عليه شيء قيل له فان قال ومن هلك منهم ما نصيبه للمساكين وهلك عمر
 عن ولده صار نصيبه للمساكين أي يكون النصف الآخر لزيد خاصة فان قال
 ثم قيل له فقد صار لابن الصلب من الميت شيء لم يصل الى وريثة ابنته شيء منه
 لوقوع وصيته للمساكين في نصيب الهالك خاصة فتكون الوصية في حصته
 دون حصته الباقي قال هلال رحمه الله وهذا لا يحسب أحداً يجمع ان ولد
 الولد يمتحون لهم الوصية فهم كالمساكين فيما أخذون ما كان لا يمتحون من الغلة
 بوصية جدهم لهم ويقولون لهمهم ما تأخذ من غلة الوقف انما هو غيرناك
 من أين فكيف يكون ذلك ميراثاً منه ولا يكون لنا مثله وقد أوصى الواقف
 في حصته ببناء من الوقف ان يجوز لهم الوصية فان جاز لك أخذه دوننا جاز له
 ان يوصي في نصيب بعض الورثة دون بعض وأنه باطل فنبت ما قلنا ولو قال
 أرني هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ومن
 بعدهم على المساكين وليس له مال غيرها ولم يجز الوريثة يكون ثلثها مالها
 لورثته على قدر ميراثهم منه وثلثها وقف على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر
 الى عدد الثريتين يوم ايمان الغلة وتقسم جميع غلة الارض على عدددهم
 فان كان ما يصيب ولد الولد والنسل منها مثل غلة الثلث الذي صار وقفاً كما
 اذا كان أولاد الصلب عشرة والنساقلة خمسة او اكثر من غلة الثلث الموقوف
 كما اذا تساوى عدد الثريتين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا تنسب لولد
 الصلب منه وان كان ما يصيب النساقلة من جميع غلة الارض أقل من غلة
 الثلث الذي صار وقفاً كما اذا كانوا ثلاثة وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم
 ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثاً بين وريثته على

بعدهما على المساكين ودفعها الى فانها تكون وقفها على من سعى ولا حق فيها
 لورثة المقر ~~تكون~~ المقر له معينا وان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفها
 على زيد وعمر ويعطيان من غلها في كل سنة كذا وكذا والمساكين كذا
 وكذا وللغزو كذا وكذا وليس للمقر مال غيره ثلث الارض يكون ثلثها وقفا
 على زيد وعمر وثلث الاخر ثلثا لورثته وثلثه للغزو والمساكين لانهما
 أفراد كلاهما ومن الغلة صار كانه أفراد كلاهما وقف على حيا له بخلاف
 المسئلة الاولى وان قال دفعها الى وقال قد وقفها على ولد فلان ابن فلان وعلى
 ولد ولده ونسبه ابد امانا لواله او على الفقراء والمساكين وليس لمال غيره
 وكان المقر بالوقف من جملة المقر لهم به لا يستحق هو ولا ولده ولا ولد ولده من
 غلته شيئا فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته على مجموع المقر لهم فيضم
 الى الثلث الذي هو حصصة الفقراء والمساكين فنأخذ الورثة ثلثه والفقراء
 والمساكين ثلثه ولو أقر بارض في يده ان رجلا مالا كالهوا وقفها على الفقراء
 والمساكين لا تصير وقفها من جميع مالها وانما تصير وقفها من الثلث فان خرجت
 منه كانت كلها وقفا والاخص به لانه لما يقر بانه وقفها على رجل بعينه صار
 كانه هو الذي وقفها في مرضه والى هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرق بين
 اقراره لمعين وبين اقراره لنفسه معين لجعل الكل للمقر له فيما اذا كان معينا
 وقفا كان المقر به أو ملكا وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي
 لورثة المقر ولو أقر بارض في يده ان رجلا مالا ماله صدقة موقوفة عليه وعلى
 ولده ونسبه ابد انهم من بعدهم على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفها عليه
 ولا على اولاده لكونه أقر على كيم لا غير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده
 فلا يقبل قوله في ذلك لنفسه ولا لولده وان لم يكن له منازع معين لكونه أقر
 بانهم صدقة والاصل في الصدقة ان تكون للمساكين فقد أقر به لهم معنى
 فيحتاج الى اثبات ما ادعاه لنفسه ولا لولده واما اقراره بالغير فانه شهادة منه
 على الواقف فتقبل بخلاف ما اذا أقر بارض في يده ان رجلا مالا فانها
 تكون له لانه لم يقربها لاحد واذا أقر بان الارض التي في يده وقفها على رجل
 على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم وللفقراء
 والمساكين سهمه ان على ما رواه محمد بن أبي حنيفة وقال الحسن بن زياد

مطلب اقر المريض انه
 وقفها على معين كانت كلها
 وقفا واذا لم يكن معينا كان
 له الثلث فقط

لهم اسم واحد واقفه أعلم

(باب في اقرار الصحيح بارض في يده اتم اوقف)

إذا أقر رجل صحيح بارض في يده اتم صدقة موقوفة ولم ير ذلك صح
اقراره ونصبر وفعلى الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في يد الاقوام
عادة فلو لم يصح الاقرار عن هي في أيديهم لمطلت أوقاف كثيرة ولا يجعل هو
الواقف لها الا ان يقسم بينة بان الارض كانت له حين اقر فحينئذ يكون هو
الواقف لها وقبل قيام البينة بذلك يكون الرأى فيها الى القاضي ان شاء اتركها
في يده وان شاء أخذها منه ووجه قبول البينة ان يدعى رجل انه الواقف
لها فيقيم المقرينة انه هو الواقف فتدفع خصومة المدعى وتثبت لنفسه ولاية
لا يرد عليها عزل وهذا كرجل أقر بجزءه عبد في يده فانه يصح اقراره بها
ولا يكون له الولاء الا ان يقسم بينة انه كان له حين الاقرار بعنقه فكذلك
المقر بالوقف ان أقام بينة انه الواقف قبلت وقبله الا تكون له الولاية قياسا
وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم عليها على الفقراء
ذكره في فاضلignan وذكر ان المصاف وهو لال ان ولايته له ولا يقضى عليه
بانزاعها من يده حتى يعلم ان الولاية ليست له لانهم لو أخذت منه لقضى عليه
بانهم لم تكن له ولم يثبت ذلك بخلاف الولاية فانه باقراره بالعق خرج من يده فلا
يجعل له الولاء واما الارض فلا يخرج من يده بالاقرار بالوقف فتبقى الولاية
على حالها ولو اقرارها وقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله
فما قال لان من في يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس
لا يقبل قوله الا تخول ان اقراره الاول صارت له مساكين فلا يعلق بطلان ولو
قال بعد الاقرار انا وقفتم على ذلك الجهة يقبل قوله ايضا ما لم تقدم بينة تشهد
بخلاف ما قال ولو أقر اتم اوقف عليه وعلى ولده ونسله أبدا ومن بعدهم على
المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة جرت ان يكون
الوقف عليهم من غيرهم فلو ادعى عليهم بعد ذلك جماعة بانها اوقف عليهم
بانقرادهم قائلهم يصح اقراره على نفسه فقط لتكون حصته منه لهم ويرجع
الى اولاده فيما بينهم فان كانوا بكرا وأقر وابدلهم كان لهم واللاتقسم
الغلة عليه وعلى ولده ونسله فما أصابه كان للمقر لهم والباقي لاولاده واذا مات

له لاحق له في الوقت لان انكاره له بمنزلة ردّه فان زاد المقر وقال وقتها علينا
 وعلى اولادنا ونسلنا ابدًا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكن كانت حصته
 وقفا على من أقر ثم ان صدقاً واولاد المنكر عنهم فيما في يده أخذوا واستحقاقهم
 منه ولا يعمل حقهم منه باتكاريهم وان وافقوه بعد موت أبيهم فيما كان
 في يده صارت كلها وقفاً وان تأخروا على الانكار يحرمون من الوقت وان
 رافقوه كلها في حياة أبيهم وانكروا بعدهم صارت كلها وقفاً لاقرارهم
 السابق وان وافقوه بعضهم وانكروا بعضهم بعد موت أبيهم ينضم أصيب
 الموافق الى الوقت ونقسم غلبته على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر منهم
 فلائذ ولو باع المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق يطل البيع
 وتصير وقفاً لصدقة المشتري والا فليزيمه قيمة ما باع ويشتريهم ببدل ولو
 كان مدموماً لا يقدر على شراء بدل يدخل مع الباقي في الوقت ولو أقر رجلين
 بارض في يده أنهم اوقف عليها وعلى اولادهم او نسلهم ابدًا ثم من بعدهم على
 المساكن صدقة أحدهما وكذبه الآخر واولاده ما يكون نصفها وقفاً
 على المصدق منهما والنصف الآخر له ساكن ولو رجع المنكر الى التصديق
 رجعت الغلبة له وهذا بخلاف ما اذا أقر الرجل بارض فكذبه المقر ثم صدقه
 فانهم لا نصير له مال بقوله هاتين والفرق ان الارض المقرية تقسم لانه صير ما كا
 لاحد كذب المقر له فاذا رجع اليه والارض المقرية يكون ما سكا ترجع
 الى ملأ التبر بالتمسك كذيب ولو أقر بارض في يد رجل أنه اوقف وذو اليد منكر ثم
 اشتراها أو ورثها منه نصير وقفاً مؤخذة بزمعه ولو كان معه ورثة فالمرجع
 فيما بينهم اليهم تقسوا وشبنا ولو أقر ان أبيه اوصى ان تكون ارضه صدقة
 موقوفة ولم يكن له وارث غيره وقال ليس له مال غيرها كالتشاهوة فاوله ان
 يطله في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو أقر بانه وقف الضيعة
 القلاية في سنة ثلاث وتسعمائة مثلاً وأشهد عليه بذلك ولم تكن في يده وانما
 كانت في يد رجل اشتراها من آخر فاقر المشتري انه اشتراها في سنة اثنين
 وتسعمائة للرجل المقر بالوقف بأمره وماله وانها له دونه فانها تكون وقفاً ان
 صدق المقر بالوقف المشتري فيما قال من الامر وصدق التاجر والا فلا
 وان أقر انه اشتراها له بأمره وثقة غم اعنه تبرعاً تكون وقفاً وان جهل المقر

امطلب باع المنكر حصته
 من الارض ثم رجع الى
 التصديق يطل البيع الخ

الامر بالشراء لعدم طوق كلفه عليه بصير ورثتها وقفا وان مات الواقف
فقال الورثة وقفها قبل ان يملكها وقال وصيه والموقوف عليهم وقفها بعد
ما ملكها بشرا او كيلة فريد وصديق زيد على ذلك بعد موت الواقف يكون وقفا
ان كان تاريخ الشراء سابقا على الوقف واقر بقصد الفتن عنه متبرعا ولا يقصد
بجهود الورثة في كونها وقفا لانتهاهم ورثتها وقفها فان قال نقدت الفتن من
مال الواقف يرجع في صيرورتها وقفا الى الورثة فان صدقوه على ما قال كانت
وقفا وان كذبوه في التوكيل يلزمهم الجين على نفي العلم فان حاقوا بطل كونها
وقفا والا فلا والله أعلم

• (باب الولاية على الوقف) •

لاولى الاأمين قادر بنفسه او بنائيه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس
من النظر تولية الخلق لانه يغفل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود
لا يحصل به ويستوى فيها الذكور والاثني وكذا الاعشى والبصير وكذلك
المهدود في قذف اذا تاب لانه أمين • رجل طلب التولية على الوقف قالوا
لا تعطى له وهو كمن طلب القضاء لايتقدم • لو وقف رجل أرضا له ولم يشترط
الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال والناطق ان الولاية تكون للواقف وذكر
محمد في السير انه اذا وقف ضبيعة له وانوجهها الى القيم لا تكون له الولاية بعد
ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم من ان التسليم
شرط عند محمد فلا تبقى له ولاية الا بالشرط منه له وليس بشرط عند أبي يوسف
فتكون الولاية له من غير شرط لنفسه وبه أخذ مشايخنا بلخ ولو شرط ان تكون
الولاية له ولا ولادة في تولية القوام وعزلهم والاستبدال بالوقف وفي كل ما هو
من جنس الولاية وسله الى المتولى جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط نفسه
ولاية عزل المتولى ليس له عزله من بعد ما سلها اليه عند محمد لكونه قائما مقام
أهل الوقف وعند أبي يوسف هو وكيلة له عزله وان شرط على نفسه عدم
العزل ولو جعل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عند من بناء على الوكالة
الا ان يجدها له في حياته وبعد مماته لانه يصير وصيه بعد موته ولا يبطل عند
محمد بناء على أصله ولو كان له وقف فعمل عند من حضره رجلا وصيا ولم يذكر
من امر الوقف شيئا نصكون ولايته الى الوصى ولو قال أنت وصي في امر

الوقف قال هلال هو وصى في الوقت فقط على قولنا وقول أبي يوسف وعلى قول أبي حنيفة هو وصى في الاشياء كلها وجعل في قاضيان أبا يوسف مع أبي حنيفة فكانت منه روايتين ولو جعل ولاية الى رجلين بعد موته ووصى أحدهما الى الآخر في امر الوقف ومات جازله التصرف في أمره كله بمفرده وروى يوسف بن خالد السعدي عن أبي حنيفة انه لا يجوز لأن الواقف لم يررض الا برأيهما ولم يررض برأي أحدهما وعلى قياس قول أبي يوسف ينبغي ان يجوز انفراد كل منهما بالتصرف وان لم يوص به الى صاحبه كالأوصى الى رجلين فإنه يجوز انفرادهما بالتصرف عنده ولو شرط الواقف ان لا يوصى المتولى الى أحد عنده وأنه امتنع الا بقاء ولو شرط ان تكون ولاية وقفه لنفسه أو وجهه الغير من ولأ أو غيره وشرط ان لا يبرز له منها سلطان ولا حاض كان شرطه باطلا اذا لم يكن هو اومن جعله مأمونا عليه ولو منع أهل الوقف ما عسى لهم فقط البوابة الزمة للقاضي يدفع ما في يده من ماله ولو امتنع من العهدة أو وله غلة جبره عليه فان فعل فهو الا أخرجه من يده فان مات ولم يجعل ولاية الى أحد جعل القاضي له فيها ولا يجره لمن الاجاب ما دام يجد من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك اما لأنه اشقق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجاب من يصلح فان أقام أجديا ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه كما في حقيقة المالك ولو جعل ولاية الى رجلين فقبل أحدهما وبذلك آخر يضم القاضي الى من قبل رجلا آخر أو قوم مقامه وان كان الذي قبل موثرا لذلك فنقض القاضي اليه أمر الوقف بمفرده جاز ولو قال جعلت الولاية فلان في حياتي وبعد مماتي الى ان يدرك ولدي فاذا ادرك كان شريكه في حياتي وبعد مماتي لا يجوز ما جعله لولده في رواية الحسن بن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويجوز وكذلك لو قال ان ادرك ابني فلان فاليه ولاية صدق هذه في حياتي وبعد مماتي دون فلان فإنه يجوز سند أبي يوسف ولو أوصى الى رجلين بان يشتري بحال ماله ارضا ويبيعها لهما أو تقاعى رجوعهما الله واشهد على وصيته جازر بفعل الوصى ما أمر به وتكون الولاية له على الوقف وله ان يوصى بما أوصى اليه ويبيعها ما كان لموليه ولو جعل الواقف رجلا متوليا على وقفه في حياته وبعد وفاته ثم وقف

مطلب لو امتنع من العهدة
والوقف غلة

وقفا آخر ولم يجعل له واليا لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا ان
 يقول انت وصي ولو وقف ارضين وجعل لكل واحدة واليا لشارك احدهما
 الاخر فان اوصى بعد ذلك الى رجل آخر يصير متوليا على كل وقف وقفه
 الموصى مع من جعله الواقف متوليا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا
 آخر وصيه يكون شريكا له متولى في امر الوقف الا ان يقول وقف ارضي على
 كذا وكذا وجعلت ولايتها الى فلان وجعلت فلانا وصي في ثركا في جميع
 اموري فحينئذ ينفرد كل منهما بما فوض اليه ولو جعل الولاية لافضل
 اولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبيرهم سناذ كرا كان او اثني ولو قال
 لافضل فالافضل من اولادي فابي افضلهم القبول او مات يكون من يليه
 فيه وهكذا على الترتيب كذا ذكره المتصنف وقال لافضل القياس ان يدخل
 القاضي به لرجلا كان حيا فاذا مات صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل
 ولو كان الافضل غير موضع اقام القاضي رجلا يقوم بامر الوقف مادام
 الافضل حيا فاذا مات يقتل الى من يليه فيه فاذا صار اهلا به بذلك ترد الولاية
 اليه وهكذا الحكم لو لم يكن فهم احدا اهلا بها فان القاضي يقيم اجنبيا الى
 ان يصير منهم احدا اهلا فترد اليه ولو صار المفضول من اولاده افضل من
 كان افضلهم فنقل الولاية اليه بشرطه اياها لافضلهم فينتظر في كل وقت
 الى افضلهم كالوقف على الافقر فالافقر من ولده فانه يعطى الافقر منهم واذا
 صار غيره افقر منه يعطى الثاني ويحرم الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده
 وكان فيهم ذكر وانثى صالحين للولاية تشاركهما فيه الصديق الولد عاها ايضا
 بخلاف ما لو قال لرجلين من اولادي فانه لاحق لهما حينئذ ولو جعلها لرجل
 ثم عد وفاته قال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصيتي بطائ ولاية
 المتولى وصارت للوصي ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم يوص الى احد
 يقضي للقاضي ان يولى عليه من دق في لبطان الوصية برجوعه ولو جعلها
 لامرؤس عليه لم يكن اهلا لآخره القاضي وان كانت الغلبة له وولى
 عليه ما مؤنات مرجع الوقف للمساكين وغير المأمون لا يؤمن منه عليه
 من يخرب او يسرق فيمنع وصوله اليهم ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان
 بعضهم غير مأمون بتدله الاثنى بمأمون وان رأى اقامة واحد منهم

مقامه فلا بأس به وان مات واحد منهم عن غيره وصى اقام القاضي مقامه
 وجلا ولو منهم ولو شرط الولاية بعد موت وصيه لم يثبت له ميراثه بلكر وهكذا
 وجب الترتيب ولو جعله الاولاده وفيهم صغيرا أدخل القاضي مكانه وجلا
 اجنيا او واحد منهم كبيرا ولو اوصى الى وصي تبطل في القياس مطلقا وفي
 الاستصحاب هي باطله مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم يمتنع
 من ولده ونسله في الولاية حكمكم الصغير قياسا واستصحابا ولو كان ولده عبدا
 يجوز قياسا واستصحابا الالهية في ذاته بدليل ان تصرفه الموقوف لم يخلق المولى
 يعتقد عليه بعد العتق لزال المنع بخلاف الصبي والذي في الحكم كالمبدف
 آخرهما القاضي ثم اعنى العبد واسلم الذي لانه والولاية اليهما ولو جعل
 الولاية لغائب اقام القاضي مقامه وجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه ولو
 قال ولاية هذا الوقف الى عبد الله حتى يقدم زيد فاذا قدم فهو وصي كان زيد
 وصيا وحده عند قدمه وقال بعضهم اذا قدم زيد كان شريكا لعبد الله في
 الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبده قاله لعل وهذا
 القول عندنا ليس بشئ والقول عندنا القول الاول ولو جعله الزيد مادام في
 البصرة كانت له مادام مقيما فيها وكذلك لو جعلها لامرأته ما لم تزوج فانها
 اذا تزوجت سقطت ولايتها وان لم تنص على سقوطها كما لو قال صدقني فلان
 ما كان فقرا فانه اذا استغنى لا يعطى شيئا لذوت ما علق الاستحقاق عليه ولو
 مات قيم المسجد فاقام اهله قياسا مكانه بغير اذن القاضي لا يصير قيميا في الاصح
 ولكن لا يضمن ما انتفى في عمارته من الغلة ان كان هو الذي اجر الوقف لانه
 اذا تم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر المقصوب تكون الاجرة له
 ذكر في فاضيلان بخلاف تولية الموقوف عليهم قياسا مات فيهم قائما
 صحيحة وان لم يستطلعوا رأى القاضي اذا كانوا يحصون وكان القيم من اهل
 المصالح ولو اقام قاضي بلدة قضا على وقف واقام قاضي بلدة اخرى قيميا آخر
 عليه هل يجوز لكل واحد منهما الاتفراد بالصرف قال الشيخ اسمعيل الزاهد
 ينبغي ان يجوز فتصرف كل واحد منهما بغيره لتفويض كل منهما الامر كلا
 الى من اقامه ولو اراد احدهما ان يعزل من اقامه الاخر قال ان رأى
 المصلحة في عزله كان له ذلك والا فلا واذا سكن الموقوف متول ومصرف

مطلب عزل أحد القاضيين
 من اقامة الاخر

لا تصرف في الغلة الا المتولى لان المشرع مأمور بحفظ المال لا غير والله تعالى أعلم

• (نصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف) • يجوز ان يجعل الواقف للمتولى على وقفه في كل سنة ما لا معلوما فنامه بامرءه والاصل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال لو اتي هذه الصدقة ان يا كل منها غير متائل مالا ومافله على بن أبي طالب رضي الله عنه حيث جعل نفقة العبيد الذين وقفه هم مع صدقته ليقوموا به ما رتبها من الغلة وهو بمنزلة الاجير في الوقف الا ترى انه يجوز له ان يستأجر اجراء لما يحتاج اليه الوقف من العمارة وعليه عمل الناس وليس له خدم معين وانما هو على ما تارة الناس من الجعل عند عقدة الوقف يقوم بمسألة من عمارة واستغلال ويبع فلات وصرف ما اجتمع عنده فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه الا مثل ما يفعله امثاله ولا ينبغي له ان يقصر عنه واما ما تفعله الاجراء والوكلاء فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجر معلوما لا تكلف الا مثل ما تفعله النساء عرفا ولونازع اهل الوقف القيم وقالوا لهما كم ان الواقف اغما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل لا يفعله الولاية ولو حل به آفة يمكنه معها الاصر والنهي والاخذ والاعطاء فله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في اماتة لا يخرجهم الحاكم الا بخيانة ظاهرة بينة وان رأى ان يدخل معه رجلا آخر فعل ومعلومه باق له وان رأى ان يجعل لمن ادخله معه حصص من معلومه فلا بأس وان رأى ضيقا فجعل لمن ادخله من غلة الوقف قدر ما عيننا جاز وفيه في له أن يقتصد صدقة ما يجعل له من الغلة ولو جعل الواقف للقيام وقفه أكثر من أجر مثله يجوز لانه لو جعل له ذلك من غير ان يشترط عليه القيام بامرءه يجوز فهذا اولى بالجواز ولو قال للقيم وكل في أمر الوقف في حياتي من رأيت واجعل له مما عينته لك ما رأيت فوكل رجلا وجعل له منه شيئا جاز ويجوز له اخراجه والاستبداد اليه وقطع ما جعل له وعدم اغامة أحد مكانه ولو شرط له تفويض أمره بعد عاتة مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم بعض معلومه لرجل اقامه فيها وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه ما سعى له فقط ويرجع الباقي الى اصل

الغلة ولو شرط له المعلوم ولم يشترط له ان يجعله اغيره ليس له ان يوصي به ولا يبيئ
 منه لاحد ويجوز له ان يوصي بامر الوقف وينقطع المعلوم عنه بموته ولو
 وكل هذا القيم وكيل في الوقف او اوصى به الى رجل وجعل له كل المعلوم
 او بعضه ثم جن جنونا عليه فبايطل نو كبله ومصابته وما جعل للصوي او
 الوكيل من المال ويرجع الى غلة الوقف الا ان يكون الواقف عينه بلهنة
 اخرى عند انقطاعه عن القيم فينفذ قيم حينئذ وقد راجع الجنون المطبق بما يتيقن
 حولا لاسقوط الفرائض كلها عنه ولو عاد عاقله عادت الولاية اليه لانها زالت
 بهارض فاذا زال عاد الى ما كان عليه ولو اخرج القيم حاكم ثم جاسا حكم آخر
 فادعى عنده انه اخرج يتعامل قوم معه واباه الله من غير جرمية يستحق بها
 الانخراج من الوقف لا يقبل قوله لان معنى امور الحكام على الصحة ولكن
 بقوله لا يصح انك موضع الولاية بامر الوقف فاذا اثبت انه موضع لها ردها
 اليه وأجرى له ما كان ربا عليه من الغلة وهكذا الحكم لو اثبت اهله
 عنده من اخرج به بتجدد توبة ورجوع عما كان يستغنى اخرجه ولو مات
 القيم عن غير اباءه وأقام القاضي مقامه رجلا يجري عليه من ذلك المال
 بالعروف ولا يجهل له جميع ما كان القيم ان كان اكثر من المتعارف لانه يجوز
 للواقف من التصرف ما لا يجوز للعامة الا ترى انه يجوز له ان يجعل كل الغلة
 للقيم بخلاف القاضي فانه لا يجري عليه الا بدرا لاستحقاقه لانه نصب ناظرا
 لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف الا ما فيه مصلحة ولو شئى الواقف
 ان يتعرض الحساكم الى ما جعله له تنولى من المال اقيامه بالوقف بادخال احد
 معه فيه او اخرجه من الولاية يستلزم في رفقته ان هذا المال جار على فلان
 مادام حيا وان خرجت يده عن اقيام بامر الوقف لم ينقطع عنه المال حينئذ
 يأخذ في كل سنة مادام حيا ولو جعله لولد القيم ونسبه ابدا بعد موته جاز كان
 ذلك المال جاريا عليهم بعد موته بحكم شرطه ولو وقف أرضا ووقف معها
 عبيدا يعلونه ثم اوشروا بنفقته من غلته بالامر وف ثم مرض بعضهم يستحق
 النفقة ان قال على ان يجري عليهم نفقاتهم من غلته ابدا ما كانوا احياء
 وان قال لهم منهم فم لا يجري شئ من الغلة على من تهطل منهم عن العمل
 ولو باع العاجر واشترى بتمنه عبدا مكاتبه جاز وان جنى أحد منهم قبل الموتى

مطالب الجنون المطبق ما يتيقن
 حولا

مطالب اذا لم ياشتر له قدر

ما هو الاصلح من الدفع أو القداء ولو قد اميا كثر من ارض الجباية كان متطوعا في الزائد فيضحه من ماله وان قداء أهل الوقف كانوا متطوعين وبيق العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة ولو وقف أرضه على ماله مثلا ثم مات فجعل القاضى الوقف قيميا وجعل له عشر الغلة وفي الوقف طاحون في يد رجل بالمقاطعة لا يحتاج فيه الى القيم وأصحاب الوقف يقبضون غلاتها منه لا يستحق القيم عشر غلاته لان ما يأخذها هو بطريق الاجرة ولا أجره بدون عمل والله تعالى أعلم

مطلب ما يأخذ القيم أجره

• (فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز) • أول ما يقوله القيم في غلة الوقف البداء بعمارته وأجرة القوام وان لم يشترطها الواقف نصا بشرطه ما يراه لانه لا قصد منه وصول النواب اليه دأما ولا يمكن ذلك الا بها وينعزى في تصرفاته النظر للوقف والغبطة لان الولاية مقبلة به حتى لو أجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا أجره من ابنه أو أمه أو عبده أو مكاتبه للتمتع ولا تظلم معها وسيأتي ما فيه من الاختلاف في باب الاجارة ولو اشترى المتولى بمافضل من غلة وقف المسجد حائطا أو مستغلا آخر جاز لان هذا من مصالح المسجد فلو باعه اخفاه وان فيه والصحيح انه يجوز لان المشتري لم يذ كر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون من جهة أوقاف المسجد ولو خشي القيم هلاك النخل أو الشجر الذي في الارض يجوز له ان يشتري ما يفرسه فيها لادقيق شجرها والخصف بعضها بعضا ولو أراد المتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد دفنا أو حصرا أو اجراء أو حصا لدقش فيه يجوز ان وسع الواقف في ذلك للقيم بان قال بقوله ما يرام من مصلحة المسجد وان لم يوسع بل وقف لبناء المسجد وعمارته فليس له ان يشتري ما ذكرنا لانه ليس من العماراة والبناء وان لم يعرف شرطه في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كان يشتري من الغلة ما ذكرنا جاز له الشراء والا فلا ولو اشترى بغلته ثوبا ودفعه الى المساكين فيض من ماله من مال الوقف لو وقع الشراء ولو طلب من القيم خراج الوقف والجباية وليس في يده شيء من الغلة قال النقيب أبو القاسم ان كان الواقف أمره بالاستدانة جاز والا كان ذلك في ماله ولا يرجع به في غلته وقال النقيب أبو القاسم ان استقبله أمر ولم يجد

مطلب في شراء المتولى المحصر واليمن

بدامن الاستدانة فيبقى له ان يستدين بامر الحاكم ثم يرجع به في غلة الوقف
 لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطق ان القيم لو استدان
 شيئا ليعمل في غلة البذر والاراحة في أرض الوقف ان كان باذن القاضي جازعه
 الكل وتقيد الاستدانة بما كره انما هو فيما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة
 واما اذا كان في يده شيء منها واشترى شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جازله ان
 يرجع بذلك في غلته وان لم يكن بامر القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقد
 الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع به على موكله ولا يصح أن يرهن القسم
 الوقف بدین لانه يلزم منه تعطيله فلورهن القسم دارامن الوقف وسكن المرتين
 فها قالوا يجب عليه اجر مثلها سواء كانت مدة الاستغلال أو لم تكن
 احتياطي في أمر الوقف ولوتناول الاكار من غلة الوقف شيئا فصالح المتولي
 على شيء ان وجد منه على ما ادعى أو كان مقر الايجات ان يسطر شيئا عنه ان كان
 الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ان لم يكن ما عليه فاحشا ولو اخذ منه متولي
 الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيم حشيش
 المسجد الذي يكون في أيام الربيع جاز ان لم يكن له قيمة الا فلا يجوز له طرحه
 ويضمن الاخذ بقيته ولو مالحو انت بعض ما على بعض والاول منها وقف
 والباقي ملك والمتولي لا يهرم الوقف قال أبو القاسم ان كان للوقف غلة كان
 لاصحاب الحوائط أن يأخذوه بنسوية الحائط المائل من غلة الوقف وان لم
 يكن له غلة في بدا المتولي رقهوا الامر الى القاضي بأمره بالاستدانة على
 الوقف لاصلاحه حائط بين دارين احدهما وقف والاخرى ملك فانهم
 وشاء صاحب الملك في حدة دار الوقف قال أبو القاسم يرفع القيم الامر الى
 القاضي ليعبره على نقضه ثم يبيده حيث كان في القديم ولو قال القيم للباقي
 أنا أعليك قيمة البناء وأقره حيث شئت وابن أنت لنفسك حائطاً آخر في حدة
 قال أبو القاسم ليس للقيم ذلك بل بأمره بنقضه وبيانه حيث كان في القديم
 ولو أراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفاظها ولا يصح
 فيها الفسار جازله ذلك ولو كان الوقف خانا فاحتاج الى خادم يكسح الخنا
 ويقوم بفتح بابه وسده فسلم القيم بعض البيوت الى رجل أعمى له يقوم بذلك
 جاز وليس له ان يبنى في الارض الموقوفة سونا لتستغل بالاجارة لان استغلال

مطلب اخذ من غلة الوقف
 ومات بلا بيان لاضمان عليه

الارض بالزراعة فان كانت متصلة ببساتين مصر وترغب الناس في استئجار
بيوتهم والغلة من البيوت فوق غلة الزراعة جازله حيث ان البناء يكون
الاستغلال بهذا أنفع للفقراء ولوا جمع من غلة وقف على الفقراء أو على
المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نائبة بان غالب جماعة من الكفرة على
مكان فاحتج في دفع شترهم الى مال يجوز للعاكم ان يصرف ما كان من غلة
المسجد في ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال
ويكون ديناً ذك الشئح الامام أبو بكر محمد بن الفضل البزازي ولو كان
الوقف على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى الاصلاح وظهور
له اوجه بر يضاف المتولى فوته ان صرفها الى العمارة والاصلاح لمخوف
الاسارى أو اعانة المغازي المنقطع فانه يتظر ان لم يكن في تأخير المرممة
ضرر ظاهر يخاف منه خراب الوقف يصرفها في ذلك البر ويؤخر المرممة الى
الغلة الثانية وان كان في تأخيرها ضرر ظاهر يصرفها الى المرممة فان
فضل شئ يصرفه في ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجهه تصديق
بالغلة على نوع من الفقراء فاما عمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما
لا يتصور فيه القليل فانه لا يجوز صرفها فيه لانه تصديق عبارة عن
التكليف فلا يصح الاعلى من هو أهل لائق ولو أنفق المتولى دواهم الوقف
في حاجته ثم أنفق من ماله منها في مصارفه جازو ببرأ عن الضمان ولو خلط
من ماله بدواهم الوقف مثل ما أنفق كان ضامنا لكل فانه الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل وهذا بناء على القول بان الخلط استلزام كما عرف في موضعه
والله اعلى أعلم

(فصل في اشتراط الواقف ان من أحدث في الوقف حد ناپ يديه ابطاله
أو نازع القيم فهو خارج منه) لو اشترط الواقف في كتاب وقفه ان من أحدث
من أهل الوقف حد ناپ يديه ابطاله أو شيأ منه أو فسد به بادخل يد انسان
فيه فهو خارج من هذه الصدقة ولا شئ له في شئ من غلتها وما كان له منها فهو
مردود على من كان من أهل هذه الصدقة مع اعلى اصلاحها وتجهيزها
وتبنيها في وجودها أو إصلاحها الموصوفة في هذا الكتاب كما شرطه جازا
وهو على ما شرط فلان نازع بعض أهل الوقف فيه وقالوا انما يريد تجهيزه

واصلاحه وقال سائرهم انما يريدون ابطاله وافساده وقد شرط الواقف ان
 من فعل ذلك فهو خارج منه يتظر القاضى الى امر المنازعين فيه فان كانوا
 يريدون منازعتهم تحديده واصلاحه فذلك لهم وهم في الوقت على حالهم
 وان كانوا يريدون بها ابطاله اخرجهم منها واشهد على اخراجهم فان قالوا
 ان القسم بطلنا بجمع حقوقنا وانما تنازعنا في حقوقنا لا في ابطال الوقف يتظر
 القاضى ايضا فاما قوله كالاول ولو شرط ان من تعرض لفلان والى هذه
 الصدقة من أهلها ونازعه فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه من غير
 تقييده بابطال الوقف وافساده ونازعه بعضهم وقال منعى حتى من الغلة فانه
 يكون خارجا عنه ولم يبق له فيه حق وان كانت منازعة اطلب حقه فلا
 بشرطه المطلق لانه لم يصرح به فقال على انه ان نازع فلا نأظر هذه الصدقة
 أحد فطالبه بحقه من الغلة فهو خارج من الوقف ولا حق له فيه فطالبه واحد
 منهم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان نازع فلا نأمرولى هذه
 الصدقة أحد من أهل الوقف فامرء اليه أو قال الى فلان ورجل آخر ان شاء
 اقره وان شاء اخرج به وصرف ما كان له من الغلة الى من يرى من أهل الوقف
 كان أمرا المنازع في الابقاء وعدمه اليه فان اخرج به مرة ليس له ان يده يده وان
 أراد اخرجه فكل ما فيه فاقبضه له اخرجه بعد ذلك والفرق ان باخراجه
 اياه قد فعل ما شرط له وليس فيه ما يقتضى التكرار وباقائه لم يفعل شيئا
 وانما تركه وهو ايسر بفعل فكان الشرط باقيا بحاله ولو شرط له رد من يخرج به
 منه جازله رده ثم لو نازعه به بعد الرد ورأى اخرجه ليس له اخرجه لانتهاء
 الشرط الا ان يذ كر افظا يقتضى تكرار الانواع منه بمنازعة له كقوله وكل
 نازعه اخرج به وان رأى رده اعاده فحينئذ يجوز له تكرار الزل والتولية
 في كل منازعة ولو شرط مثل ذلك للقيم وشرط له الايصاء به جاز واذا وصى
 به الى رجل جازله مثل ما جاز لا يصل ولو شرط الايصاء بذلك الشرط لكل من
 بلى عليه عم الحكم كل من بلى عليه من الذوام والله تعالى أعلم
 (فصل في انكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اياه) • لو أنكر المتولى
 الوقف وادعى انه ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده اصيل ورثه خائبا بالانكار
 ثم ان كان الواقف حيا فهو خصمه في اخراج به من يده ثم هو بالخيار ان شاء

أبقاه في يده نفسه وإن شاء دفعه إلى من يثق به وجعله والياً عليه وإن نقصت
الارض ضمن النقصان الحاصل بعد الجرد لا ما قبله لصيرورته غاصباً لها من
ذلك الوقت وكذلك إذا انهم شيء من الدار بعد انكار وقيمتها فإنه يضمه
ويبقى به ما انهم منها وإن كان ميتاً وطالبه أهل الوقف به أقام القاضى له
فمساواً أخرجه من يده إذا صح أمره عنده ولو غصبها غير المتولى ترد إليه ويضمن
الغاصب النقصان ويصرف يده في عمارتها ولا يصرف لأهل الوقف لكونه
بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك في أقام مقامها
وأنما يحقهم في الغلة خاصة ولو هدم الغاصب منها شيئاً وأدخل فيها جدوعاً
وأجرأ ضمن ما انهم منها وأمرهم يدم ما بقي فيها ولو كانت أرضاً وغرس فيها
أشجاراً أمر بقلمها أن لا يضر الهدم والقلع بالوقف وإن أضر به بان تحريق
الدار وتقص الارض برفعها لا يمكن منه ويضمن القيمة في قيمته أمانة لو عين
أن كان في يده من غلته ما يصحكي للضممان والآجره وأعطى الضممان من
الآجرة وإن أراد الغاصب قلع الشجر من أقصى موضع لا يتقص الارض فله
ذلك ولا يعبر على أخذ القيمة ثم يضمن له ما بقي في الارض من الشجر إن كان له
قيمة والأفلا ولو كانت أرضاً فكمهم الغاصب وحفر أم أرها أو فعل نحو ذلك
بما ليس بمال مستقوم لا يرجع شيء ولو كانت داراً فبني بخارجها وحصصها
وطين سطوحها لأشئ له أن يملكه أخذه وإن أمكنه الأخذ أخذه وإن نقصت
الدار بأخذ هذه ضمنه ولو غصبه رجل وأخرجه من يده نفسه أو غصب منه
ويعجز عن رده في الصورتين ضمن قيمته في قول من يرى تضمين العقار ثم يشتري
بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الأصل فإن ردت الارض المغصوبة
قبيل أن يشتري بالقيمة بدل ترد إلى من أخذت منه وإن ردت بعد الشراء
رجعت الارض إلى ما كانت عليه وقفاً ويضمن التيم القيمة للغاصب وتكون
الارض التي اشتراها له يرجع على أهل الوقف بمصارفهم عليهم من غلته ولو
باعها لبرده عوض القيمة بالنقصان منها كانت النقصان عليه خاصة ولا يرجع به في
غلة الوقف قياساً واستحساناً ذكره هلال ولو ضاعت منه القيمة لا يضمنها لهم
لكونه أميناً ولو هلكت القيمة ثم ردت الارض المغصوبة ضمن قيمتها ويرجع
في غلة الوقف ثم بعد الامتياز تصرف الغلة لأهلها ولو ضمن الغاصب قيمة

مطلب هدم الغاصب منها
ياه وأدخل جدوعاً وأجرأ
ضمن ما انهم وأمرهم يدم
ما بقي الخ

الوقف الذي يخرج من يده الجزء عن رده ثم رجع الى يده فانه لا يملكه لعدم قبوله
 الملك كالدبر اذا غصب ومن غاصبه قيمته للجزء عن رده باقية مثلاً فانه لا يملكه
 اذا ظهر بل يلهو بالى مولاه ويرد الى الغاصب ما أخذ منه وليس له من
 الوقف بعد رجوعه اليه لاخذ ما دفعه كالدبر ولو استغل الغاصب الارض
 سنين بالزراعة فاعادته له وعلى قيمة ما نقص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها
 وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزمه أجر مثلها وأجر مثل مال القيم
 وما أعد للاستغلال ولو استغل بخلها وشجرها فعليه رد الغلة ان كانت قائمة
 وورود مثلها أو قيمتها ان كانت هالكة انما هما بين المتقدمين والمتأخرين لكونها
 غنما من عين الوقف ويصرف ذلك لاربابه المتعلقة بهم به بخلاف قيمة عين
 الوقف على ما بينا ولو أخرجت الارض في يد الغاصب غلة ثم تلفت باقعة بها وبه
 لان ضمان عليه لعدم وجود الغصب فيها ولو كانت الغلة موجودة وقت
 الغصب ثم تلفت منها بالغصب ما يباح الاصل ولو زادت قيمة الوقف في يد
 الغاصب ثم غصب منه وبخزعن رده ينبغي للقيم ان يختار تقيمين الشافى لكونه
 أو فرع على أهل الوقف الا ان يكون معدهما واذا اتبع القيم أحدهما يرى
 الاخر من الضمان كالمال انما اذا اختار تقيمين الاول والثاني برئ الاخر
 ولو غصب أرضاً أو داراً فهدم بنه الدار وقلع أشجار الارض ولم يقدّر على ردها
 فضمنه القيم قيمة الارض والشجر أو الدار والبناء ثم رد الارض أو الدار
 والنقص المهدوم والشجر المقلوع باقى به فانه يكون للغاصب فيرد اليه القيم
 حصة الارض من القيمة وينصرف حصة الشجر والبناء في العمارة ولو هدم
 بناء الدار غير الغاصب يأخذ القيم أرض الدار من الغاصب ثم هو بالخيار في
 تعويض قيمة البناء أم لا فان ضمن الغاصب رجع عما ضمن على الهادم
 وان ضمن الهادم لا يرجع على أحد ولو ضمن الغاصب الحاصل قيمة البناء لم يرد
 للقيم عليه سبيل وان كان الغاصب معدهما لرد القيمة الى من كان الوقف في يده
 يوم البناء ولو غصب رجل أرضاً وقفها وأجرى عليها الماء حتى صارت بئراً
 لا تصلح للزراعة ضمن قيمتها وبشترى به أرض أخرى فتكون وقفاً على شروط
 الاولى ولو وقف رجله وضعها فاستولى عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ من الغاصب قيمته وبشترى

بما موضعا آخر فبقعه على شرائط الاول فقليل له أليس يبع الوقف لا يجوز
فقال اذا كان الغاصب باحدا وليس للوقف هيئة يصير مسميا لكاوالشي
المسبل اذا صار مسميا كما يجب به الاستبدال كالقرس المسبل اذا قتل والعبد
الموصى تادمه الكعبة اذا قتل والله تعالى أعلم

(باب اجارة الوقف ومن ارعته ومساقاته)

لوشروط الواقت ان لا يؤجر المتولى الوقف ولا شيئا منه او ان لا يدفعه من اربعة
او ان لا يعامل على ما فيه من الاشجار او شرط ان لا يؤجره الا ثلاث سنين
ثم لا يعقد عليه الا بعد انقضاء المدة الاول كان شرطه معتبرا ولا يجوز
مخالفته ولو قال من احدث من ولاية حبة الصدقة شيئا مذكرا فهو خارج من
ولايتها وهي الى ثلاث سنين كما قال ولو لم يذكر في صك الوقف اجارته فرأى
الناظر اجارته او دفعه من اربعة مصلحة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ما كان
ادرى على الوقف وانفع للفقراء اجاز له فعسله الا ان في الدور لا تؤجر أكثر من
سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رأى يتصرف فيها
تصرف المالك على طول الزمان بطلت مالكا ما في الارض فان كانت تزرع
في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو
في كل ثلاث سنين مرة جاز له ان يؤجرها مدة يمكن المستاجر من زراعتها ولو
شرط ان لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها سنة وبيعها
أكثر من سنة ادرك على الوقف وانفع للفقراء لا يجوز له مخالفة شرطها ببيعها
أكثر بل يرفع الامر الى القاضي ليؤجرها أكثر من سنة لكونه انفع للوقف
فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى ولو استغنى في كتاب رقبته
فقال لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء مضمنا فيؤجرها ببيعها
اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الامر الى القاضي الا اذا كان لمصلحة ولو اجر
القيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف
أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة لحال من الاحوال
وقال الفقيه أبو بكر البلخي انما أقول بقصد الاجارة مدة طويلة لئلا يكتفى الحاكم
بنظره فان حصل للوقف بها ضرر باطلها وهكذا قال الامام أبو الحسن
عليه السلام وعن الفقيه أبي الليث انه كان يجير اجارة الوقف ثلاث سنين

من غير فصل بين الدار والارض اذ لم يكن الواقف شرط ان تؤجر اكثر من
سنة وعن الامام ابي حنيفة الجارى انه كان يجيز اجارة الفضيحة ببيع ثلاث
سنين فان اجرا اكثر من ثلاث سنين اخذ الفواقيح قال اكثر مما ينبغي بل
لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يطله وبه أخذ الفقيه ابو
الليث ولو احتاج القيم الى اجارة الوقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان
يعقد عقودا مترددة كل عقد على سنة ويكتب في الاصل اسم المستأجر فلان بن
فلان ارض كذا وكذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا عقد كل سنة بكذا من غير
ان يكون بعضهم شرط البعض فيكون العقد الاول لازما لانه مخير والثاني غير
لازم لانه مضاف وفيه نظر لانهم قالوا بان الاول لازم والثاني غير لازم لكونه
مضافا فلا يفسد المقصود وذكر نعم الاثمة السرخسي ان الاجارة المضافة
تكون لازمة في احدي الرويتين وهو الصحيح وذكرنا ايضا ان القيم اذا
احتاج الى تججيل الاجرة يعقد عقودا مترددة على نحو ما قالوا واجمعوا ان
الامر لا يترك في الاجارة المضافة بشرط التججيل فكان فيما قالوا نظر من
هذا الوجه ولو اجر متولى الوقف او وصى اليقيم منزلا للوقف او للقيم
بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل على اصل
احتجائنا ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا وذكرنا الخلاف في كتابه انه لا يصير
غاصبا ويلزمه اجر المثل فقبل له انه في هذا حاله ان وجهه ان المتولى
والوصى ابطلا بالنسبة ما زاد على المسمى الى تمام اجر المثل وهما لا يملكانه
فيجب اجر المثل كالواجر من غير تسمية اجر وقال بعضهم يصير المستأجر
غاصبا عند من يرى غصب العقار فان لم ينته عن شيء من المنزل وسلم كان على
المستأجر الاجر المسمى لا غير والفتوى على انه يجب اجر المثل على كل حال
وعن القاضي الامام ابي الحسن على السعدي في هذا رجل غصب دار صبي او
وقفا كان عليه اجر المثل فاذا وجب اجر المثل ثم قاطع في الاجارة باقل من
اجر المثل ولو استأجر وقتا ثلاث سنين باجرته بوجه هي اجر مثله فلما دخلت
السنة الثانية كثر رغباء الناس فيها فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولى
نقص الاجارة بقتل ان اجر المثل لانه انما يعتبر وقت العقد وفي وقته كان المسمى
اجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك ولو كان احدا المستحقين متوليا فاجر

فإن لا تنفسخ الاجارة لانها اوقعت للوقف كالا تنفسخ موت الوكيل المؤجر
او اقصاه ولو تقبل المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي
العقد الا اذا تقبله من القاضي لنفسه بخلافه لقيامه بآئين ولو استأجر
رجل ارضاً وقفه او بنى فيها حائطا ثم جاء آخر فزاد في اجرة الارض واراد اخراجه
منها ينظر ان كان استأجره مشاهرة جاز للعتوى مضطراً عندئذ من الشهر
لانها اذا كانت مشاهرة بتعدد انعقادها عندئذ من كل شهر ثم ان لم يضر رفع
اليها بالارض كان لصاحب مرفعه وان اضرب جاز للمتولى ان يدفع اليه قيمته
ويسير وفقاً وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يترخص صاحب البناء الى ان يمكن
تخليصه من غير ضرر بالوقف فباخذ ولو اجر المتولى ضيقة من رجل سنين
معلومة ثم مات المؤجر والمسنأجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثته الارض
يذره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تكون الغلة لورثة ثم ان
انقضت بزراعتهم بعد موت المسأجر يلزمهم ضمان النقصان ويصرف في
مصالح الوقف دون اهـ له المأمور وهذا على وزان قوله في اجارة الوقف بدون
اجر المثل ولو استأجر المتولى رسلاً في همارتا المسجد بدهم ودنانير واجر مثله
درهم فاستعمله في عمارة وتقلا اجر من مال الوقف فالوايكون ضامنا لجميع
ما نقد لانه لما زاد في الاجرا كثر عمليتقارب الناس فيه صار مسأجر لنفسه
دون المسجد فاذا انقضى من ماله يلزمه ضمانه ولو كانت الزيادة عمليتقارب فيها
تقع الاجارة للمسجد فلا يضمن ما دفع ومثله حكم اوقعة صيلا ما اذا استأجر
مؤذنا لخدم المسجد باجر معلومة لكل سنة ولو استأجر فقيرا راما موقوفة
على الفقراء وسكن فيها وتزك المتولى الاجر له بحصته من الوقف جاز كالزكوة
الامام خراج الارض لمن له حق في بيت المال بحصته منه وللمتولى ان يحتال
على مدينه المسأجر الوقف ان كان مليا وان اخذ منه كفيلا بالاجر فهو واولي
بالحوار ولو مات بعض الموقوف عليهم قبل اتم امددة الاجارة يكون ماوجب
من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته بلهايات الوقف وهكذا
المحكم لو كانت الاجرة مجعلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في التماس
وقال هلال رحمه الله غراني استحسن اذا قسم المجهل بين قوم ثم مات بعضهم
قبل انقضاء الاجل الى الأرد القسمة واجيز ذلك ولو اجر القيم الوقف بمن

مسئلة في استحقاق المأبوت
ماخرج من الغلة قبل موته

يستحق غلته جاز لان حق الموقوف عليهم في الغلة لا في رقبة الوقت فحانوت
اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى ان يساير ارضه باجر المثل قالوا ان
كانت العمارة بحيث لو رقتت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر صاحب
البناء كلف رقبته وبؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر مداررجل في
موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولي شيء من غلة الوقت وأراد
صاحب الدار استجاره مدة طويلة قالوا ان كان لذلك الموضع مسلك الى
الطريق الا عظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان
لم يكن له مسلك اليه جازت اجارته مدة طويلة ولو باع القيم اشجارا في ارض
الوقف ثم اجر الارض من المشتري قالوا ان باعها بغير رقبته ثم اجره الارض
جازت الاجرة وان باعها من وجه الارض ثم اجره الارض لتصح الاجارة لان
مواضع الاشجار مشغولة وهذا الحكم لا يقتض بالوقف ولو اجر الناظر
الوقف بشيء من العروض او بغيره وان معين قيل يجوز بل اختلاف بخلاف
بيع الوكيل واجارته به فانه يجوز له ان يبيع حنيفة ولا يجوز له عند هذا قال
الفتية ابو جعفر في زماننا الاجارة تكون على الاختلاف أيضا لان المعارف
الاجارة بالدرهم والدينار ولو اجرها بحنيفة او شيء مالم يقبض اجازته ولو شرطه
على فخرج منها فسد ولو اجر الموقوف عليه الوقف قال الفتية ابو جعفر رحمه
الله في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن
معه شرط بغيره جاز له ايجار الدور والحواريات واما الارض فان شرط الواقف
البناء بالخراج أو العشر وجهه لانه موقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة
يمكن له ايجارها لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العمدة فيكون
شرط الواقف وان لم يكن شرط البعد عنه مما ذكرنا او اجرها الموقوف عليه أو
زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والقرن عليه وكذلك لو كان
الموقوف عليهم اثنين أو اكثر كثرة ثباتها أو أخذ كل واحد ارضاً لزرعها
لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف ان كانت الارض عشر بقية يوزعها بينهم وان
كانت حراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الحراجية انهم يشتريها من
البيد انما بالخراج من غلتها فلو جاز قيمتها لم يكن الخراج في الغلة ويكون في
ذمة الموقوف عليهم فيكون فيه تقييد بشرط الواقف في ارض موقوفة في قرية

مطلب اجر الموقوف عليه
الوقف

بزعرها أهل القرية بالثلث أو النصف وبيعها كما من جهة غاضى البلدة
 فاستأجر رجل من الحماكم الأرض سنة بذارهم ثم لومة فلما أدرك الزرع
 جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى إن يأخذ
 حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لأن غاضى البلدة إن
 جعله متوليا قبل تقلد الحماكم أو كان متوليا من جهة الوقف لا تدخل
 تولية الحماكم في تقلده وإن جعله متوليا بعدهما قلد الحماكم الحكومة
 فقد أخرجهم عن الولاية على تلك الأرض فلا نفع أجارتها ويجعل وجودها
 كعدمها فحزى زعرها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها إليه هبة اربعة
 على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى إن يأخذ ذلك من الخارج
 ولو غصب أرضا وقفنا وفعل فيها شيئا ليس بمقتوم كالكراب وحقه الانهار
 أو التي فيها سرقية أو اختلط بالتراب وصار بمنزلة المستهلك لا يضر القيم وإن
 زادها مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر بقلعه كما تقدم ولو أجزأ الوقف
 بما لا يتغابن فيه لا يجوز الاجارة وبقى للقاضي إذا وقع إليه ذلك إن يطلها
 ثم إن كان المؤجر مأمونا وكان ماله على سبيل السهو والغفلة ففسخ الاجارة
 وأقرها في يده وإن كان غير مأمون أخرجهما من يده ودفعها الى من يوثق به
 وهكذا الحكم لو أجزأها سنين كثيرة يخاف على الوقف بطل الاجارة ويخرجها
 من يد المستأجر ويجعلها في يده من يوثق به ولو قال المتولى قبضت الاجرة
 ودفعتها الى هؤلاء الموقوف عليهم وأنكر واذن كان القول قوله مع عينته
 ولا شيء عليه كالودع إذا ادعى رد الوديعة وأنكر المودع لكونه منكرا معني
 وإن كان مدعيها صورة والعبارة له معني ويبرأ المستأجر من الاجر وكذلك
 لو قال قبضت الاجرة وضاعت مني أو سرقته كان القول قوله مع عينته لكونه
 أمينا ولو أجزأ المتولى الوقف من أبيه أو ابنه أو من عبده أو مكاتبه لا يجوز
 عند أي حنيفة ويجوز عندهما قياسا على عبده ومكاتبه ولو استأجر
 من رجل أرضا أو دارا قضا اجارة فاستدوز زعرها أو سكنها يلزمه أجر مثلها
 لا يضا وزبه المسمى ولو لم يزعرها أو لم يسكنها لا يلزمه أجره وهذا بناء على
 قول المتقدمين ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف ينسخ
 الناذي الاجارة ويخرجهم من يده ولا يقر أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل

مطلب قال قبضت الاجرة
 ودفعها الى الموقوف عليهم
 الخ

مطلب لا يقر أحد الناظرين
 بالاجارة

أحدهما صاحبه فقد جازت الاجارة ولو أذن القيم المستاجر بالعمارة
وقاصصه من الاجرة جاز ولو اشترط المرمة عليه نفسه الاجارة بطلها
بخلاف مالو عين لها ادراهم معلومة فان الاجارة تكون صحيحة ولو استاجر
دار الوقت وجعل رواتبها مربط الدواب بضمن النقصان لانه بفراذن ولا
يؤجر الغرض الملبس في حيدل الله الا اذا احتاج الى النفقة واذا دفع المتولى
الارض من اربعة الى رجل ايزرعها يئذره على ان ما يخرج الله تعالى يكون
نصفه للوقت ونصفه للزارع جاز عند أبي يوسف ومحمد وكذلك ان دفع البذر
والارض من اربعة بالنصف ازان كان فيها احماء بة تغابن بثلثها وان لم تغابن
بثلثها لا يجوز ولو كان في ارض الوقت شجرة دفعه معاملة بالنصف مثلا جاز
ولو زرعها القيم يئذرها للوقت جاز وله ان يكرى أهلها راسا وواقها واذا
دفعها من اربعة فانخرج أو العشر من حصص أهل الوقت لانهم اجاروا معن
ولا يقطع العشر بوقف الارض لان الله تعالى عي له وبها فلا يتغير بالوقف
الا ترى انه يجوز وقفها على غير من جعل الله له العشر ابتداء وصار كالوئذر
الصدق بها تين المائتين ثم حال عليها الحول فانه يلزمه زكاتها ثم يصرف الباقي
فيما يذر ولو دفع الناظر الارض من اربعة والشجرة مائة ثم مات قبل انقضاء
الاجل لا يطل العقد لانه عقد له لاهل الوقت بخلاف مالومات المزارع قبل
انتهاء الاجل فانه يطل العقد لانه عقد لنفسه ولو زرعها الواقف وقال
زرعها نفسي يذري وقال اهل الوقت زرعتها الناس كان القول قوله
ويكون الخارج له وان لم يشترط استغلاها لنفسه لكون البذر من قبله
ولو سألوا القاضي في ان يجز جهام يذرعها اياها لنفسه لا يجز جهام يذرعها
بل يأمه بزرعها للوقت فان اعتل بعدم البذر والموت المحتاج اليها اذن له
بالاستدانة على الوقت وصرف ما يستدنه في غن البذر وما لا يدعه للزارع
فان ادعى العجز بامر القاضي اهل الوقت بذلك مع بقائها في يد الواقف فان
قالوا انه اذا صار ذلك في يده ياخذ ويبيحنا ولكن تزرعها نحن انما نزرع يذرعها
عنه لا يجيبهم الى ذلك لانه احق بالقيام عليه الا ان يكون غير مأمون فحينئذ
يجز جهام يذرعها ويبيح له في يده بوقفه واذا صار الخارج له بضمن مائة صدق
الارض بزرعته واذا زرعها ثم اصاب الزرع آفة فقال زرعتها لهم صدق

مطلب لا يؤجر النفس
الملبس الا اذا احتاج الى
النفقة

في ذلك وله ان يأخذ ما استدان لكانها من غلة أخرى ولو اختلف هو وأهل
الوقف فيما اتفق كان القول قوله فيه لان اليه ولايتهم وكذا الوزير ما غيره
وادعى انه زرعها للوقف وصداقه الواقف على ذلك ~~ا~~ كونه وكبلا عنه في
زراعتها وكذلك لو اختلفت وليها مع أهل الوقف فقال زرعتم بالنفسى
وقالوا انما زرعتم النسا كان القول قوله في ذلك لكون البذر له وما حدث منه
فهو واصحابه فصار كالواقف والله تعالى أعلم

* باب بناء المساجد والربط والتقايات والدور في النفوس
والخانات وجعل الارض مقبرة *

قال ابو يوسف رحمه الله ليس التمسيم بشرط في المسجد ولا في غيره من الاوقاف
وقد تقدم بيان وجهه فاذا قال جعلت هذا المكان مسجدا واذن للناس
بالصلاة فيه يصير مسجدا وقال محمد رحمه الله وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لازول عن ملكة قبل التمسيم وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي ثم
التمسيم في المسجد ان يصلى فيه بالجماعة باذنه وعن أبي حنيفة فيه رؤيتان في
رواية الحسن عنه بشرط أداء الصلاة فيه بجماعة باذنه اثنتان فصاعدا وبها
أخذ محمد وفي رواية أخرى عنه اذا صلى فيه واحدا باذنه يصير مسجدا الا ان
بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحدا باذنه واقامة ولم يذكر هذه الزيادة في ظاهر
الرواية فيمكن في صلاة الواحد لان المسجد حق الله تعالى أو حق عامة المسلمين
والواحد في استيئانه حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح
رواية الحسن لان قبض كل شئ وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وهو في
المسجد باداء الصلاة بالجماعة اما الواحد فانه يصلى في كل مكان ثم على الرواية
التي لا يشترط الاداء فيها بجماعة اذا بنى رجل مسجدا وصلى فيه هو وحده هل
يصير مسجدا اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم لانهم اذ كروا في الكتاب ان
عن قول أبي حنيفة لا يصير مسجدا حتى يصلى فيه بمبني للعجم ولما يدخل فيه
بانيه وغيره وقال بعضهم لا تكفي صلاته وهو الصحيح لانهم انما اشترطوا لاجل
القبض للعامة وقبضه لا يكفي فكذا صلاته ولو بنا وسلا الى المتولى هل
يصير مسجدا قبل اداء الصلاة فيه لا ورواية فيه عن أصحابنا واختلف المشايخ
فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويستم كما تسم سائر الاوقاف بالتمسيم الى المتولى

لأنه نائب عن الموقوف عليهم قال في الاختيار وهو الصحيح وكذا إذا سلمه
 إلى القساقى أو نائبه وقال بعضهم لا يصير مسجد بالتسليم إلى المتولى وهو
 اختيار شمس الأئمة السرخسى رحمه الله إذ قبض كل شيء بما يليق به كما مر
 في شرط التسليم رجل له مساحة لابسا فيها فأمر قوم أن يهوا فيها فيجماعة
 قالوا إن أمرهم بالصلاة أبدا أولى ذكره ولكن أراد ثم مات لا يورث عنه
 وإن أمرهم بالصلاة ثم أوصى ثمة مات يكون لورثته لأنه لا بد من التأييد
 والتوثيق بنائبه ولو جعل داره مسجد أو جعل رجلا واحدا مؤذنا وأماما
 فأذن الرجل وأقام وصلى وحده كان تسليما لأن أداها باذان وأقامة
 كإقامة الجماعة ولهذا قالوا لو صلى واحد من أهل المسجد باذان وأقامة
 لا يكون إن يجي بعده من أهل الدار أو هاقبه بالجماعة عند البعض ولو جعل
 متولى المسجد منزلا موقوفا على المسجد مسجد أو صلى الناس فيه سنة ثم
 ترك الصلاة فيه وأعيد منزلا مستغلا جاز لعدم صيرورته مسجد أو جعل
 المتولى ولو اتخذ رجل مسجد الصلاة الجائزة أو الصلاة العبد هل يكون له
 حكم المسجد اختلافاً في نفسه قال بعضهم يكون مسجد حتى إذا مات
 لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ الصلاة الجائزة فهو مسجد فلا يورث عنه
 وما اتخذ الصلاة العبد لا يكون مسجد مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في
 صحة الاقتداء بالامام وإن كان منفصلا عن الموقوف وفيما سوى ذلك فليس
 له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال أداء الصلاة لا غير وهو
 والمباني سواء ويحجب هذا المكان عما يحجب عنه المساجد احتياطا ولو
 اتخذ مسجد أو قبة سرداب أو قوفة أو جعل وسط داره مسجدا وأذن
 للناس بالدخول والصلاة فيه من غير أن يقر زله طر يقا لا يصير مسجد أو يورث
 عنه إلا إذا كان السرداب أو القبة أو المصالح المسجد أو كانا أو قاعا له وروى
 الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا أذن أن يكون لا قبل مسجد إذا كان
 الأعلى ملكا لأن الأسفل أصل وهو مما يهددون العكس وعن محمد رحمه الله
 أنه إذا دخل الأجر للكل حال الضيق للمنازل وعن أبي يوسف مثله ما
 دخل بغداد ولو خرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود إلى ملك
 الواعى عند أبي يوسف فيباع نقضه باذن القاضي وبصرف ثمنه إلى بعض

مطلب خراب المسجد وما
 حوله

المساجد ويعود الى ما سلكه اولى ورثته عنه محمد وذكر بعضهم ان قول
 أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد وهذا بناء على ما
 تقدم من اشتراط التسليم عند محمد ابتداء فكذا ويقام وعنده عن أبي يوسف
 رحمه الله مطلقا ومن بنى وباطا أو خانا أو حوضا أو حفر بئرا أو جعل أرضه
 سقاية أو مقبرة أو طريقا للمسلمين فعند أبي حنيفة لا يلزم ما لم يحكم به ما لم
 أو يعاقبه عنه على ما تقدم من أصله وعند أبي يوسف يلزم بمجرد القول ما
 تقدم من ان التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد بشرط التسليم وهو
 القول في الثمان والرباط والشرب من الحوض والاستقاء من البئر
 والسقاية والدفن في المقبرة بآذنه في الكل ويكتفي فيه بفعل واحد لعدم
 الكل كما تقدم في أول الفصول وفي قاضيان وقال محمد ان دفن فيها انسان
 فلا رجوع وكانها رواية عنه وجهها انه اعتبر ان يجمع الميراث والوصية
 ولو بنى مارستانا لتعالج فيه المرضى ووقف عليه أرضا لتفق غلته على ما
 يحتاج اليه المرضى والاطباء يجوز ان جعل آخره للمساكين ولو كان طريق
 العامة واسعا فبني فيه أهل محلة مسجد العامة وهو لا يضر بالمحلة قالوا
 لا بأس به وهو مروى عن أبي حنيفة ومحمد وجهها الله لأن الطريق للمسلمين
 والمسجد لهم أيضا ولو احتجج الى توسعته من الطريق أو توسعة الطريق منه
 ولا يضر فيها على الآخر يجوز لما قلنا وليس لأهل المحلة ان يدخلوا شيئا من
 الطريق في دورهم ولو لم يضر بالمحلة ولو ضاق المسجد على الناس وبجانبه
 أرض ملك لرجل تؤخذ منه بالقيمة كرهاد فعا للضرر العام ويجوز ان يخاص
 بأخذ القيمة ولو كانت وقفا على المسجد أو اذوا الزيادة فيه منها يجوز باذن
 القاضي ولو أراد قيم المسجد ان يبنى حوانيت في حرم المسجد دونائه قال
 القتيبي أبو الليث لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد سكنا ومسعى ولا يؤذن
 السلطان ان يقوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوانيت وقفا على المسجد
 أو ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان فقت عنوة وهو لا يضر بالناس يتفق
 أمرهما وان فقت صلحا لم يتفق لانها اذا فقت عنوة تصير ملكا للفقامين
 فينفذ أمرهما وإذا فقت صلحا تبقى على ملك ملا كهذا لا ينفذ أمرهما فيها
 ولو حول أهل المحلة باب المسجد من موضع الى موضع آخر جاز ولو اشترى

مطلب لمن لاهل المحلة ان
 يدخلوا شيئا من الطريق في
 دورهم

مطلب حول أهل المحلة باب
 المسجد جاز

رجل موضعه اوجعله طريقا للمسلمين واشهد على ذلك صخ وبشترط محروود
واحدمن الناس فيه باذنه على قول من يشترط القبض في الوقف قال في
فاضحيان وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على
قول أبي حنيفة يكون له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروى الحسن
عن أبي حنيفة انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما
سواه لان النبرش قبيح وحكى عن الحاكم المعروف بمهرويه انه قال وجدت
في النوادر عن أبي حنيفة انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد
وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين تطرقون فيها ولا يكون بناءها
ميراثا لورثته وقال انحصاف بعد ذكره اوقاف العمالية ومما يؤيد ذلك
ويصح به بناء المساجد فان الناس جميعا اجمعوا عليها ثم قال وكذلك بناء
الحمامات للسبيل وكذلك عمارة السقايات للمسلمين وكذلك بناء الدور في
الثغور والسبيل وكذلك بناء الدور بمكة ينزلها الحاج وكذلك رجل
جعل داره او بعضا طريقا للمسلمين وأخرجهم عن ملكه وابانه فليس له
الرجوع في ذلك ولا رده الى ملكه فهذه الاشياء كلها خارجة عن املاك
مالك الى المسبل التي جعلوها قفا فالوقوف مثلها وظاهر ان ما ذكره
انحصاف من جنس ما حكى عن الحاكم من وجده انه الرواية عن أبي حنيفة
فكانت عنه ثلاث روايات الرجوع الا في المسجد خاصة على ما قاله فاضحيان
من تسوية الكتاب الحج والرجوع الا في المسجد وموضع الدفن على رواية
الحسن والرجوع الا في ما وفيما ذكره الحاكم وانحصاف واقه أعلم رجل
قال جعلت بقرى هذه لدهن حراج المسجد ولم يرد عليه قال القتيبي اوجعه مقر
وجه الله تصيرا لطيرة وقفنا عليه اذا سلمها الى المتولي وعليه القنوى وليس له
ان يصرفها في غير الدهن وعن أبي حنيفة اذا جعل لأرضه وقفاً على المسجد
وسلم جاز ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جعل الارض مسجداً
او بمنزلة زيادة في المسجد رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق
المسلمين تسكاً موافيه والقنوى على انه يجوز وذكر الناطقي انه لا يجوز
ويكون ميرانعته وقد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في فصل ما يتوقف
جواز الوقف عليه وفي فاضحيان لو وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن او يؤم

في مسجد بعينه قال الشيخ الامام عبد الله بن ابي عمير هذا الوقف لانه قرية
وقفت لغيره من وقد يكون ذلك المؤذن والامام غنيا وقد يكون فقيرا فلا
يجوز وان كان المؤذن فقيرا ويجوز الصدقة على الفقير لكن الوقف على
هذا الوجه لا يجوز ايضا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف رقت هذا
المكان على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد او المحلة فاذا غرب المسجد
او المحلة تصرف الغلة الى الفقراء اما اذا حال وقتت على كل مؤذن فقير
فهو مجهول فلا يصح كالتو قال اوصيت بثلث مالي لواحد من عرض الناس
فانه لا يصح رجل اعطى دراهم في عمارة المسجد او مصالحة او نفقة قيل
بانه يصح ويتم بالقبض ولو اوصى بثلث ماله لاجمال البر يجوز امراج المسجد
منه ولا يزاد على سراج واحد ولو في رمضان لانه اسراف ولو اوصى لعمارة
المسجد قال ابو القاسم بصرف ما كان من البناء دون التزيين قبل ان يصرف
ذلك المال في المنارة قال ذلك من بناء المسجد وسئل ابو بكر البلخي عن
الوقف على المسجد ايجوز لهم ان يبنوا منارة من غلته قال ان كان ذلك من
مصلحته بان كان اجمع لهم فلا بأس به وان كان بحال تسمع الجيران الاذان
بغير منارة فلا يرى لهم ان يفعلوا ذلك ولو نقش اقيم المسجد من غلة الوقف
على عمارة كان ضامنا ولو قال اوصيت بثلث مالي للمسجد قال ابو يوسف
هو باطل حتى يقول على المسجد وقال محمد بن حاتم وذكرنا الطائي اذا وقف
ماله لاصلاح المساجد يجوز ان وقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطريق
او لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمساكين او شراء الاكناش لهم
لا يجوز وهو جائز في القنوى ولو جعل أرض صدقة موقوفة على مرمة
مسجد كذا وما يحتاج اليه وهي مثل تطيين سطحه وتاثير جيطانه وادخال
جذوع في سقفه او غن بواريه وزيت قنائه ذكرنا خصاف انه باطل لانه قد
تخرب المحلة فيسطل المسجد ولا يحتاج الى مرمة فان زاد على ذلك وقال فان
استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جائزا لانه مما يتايد ولو كانت الارض
وقف على عمارة المساجد او على مرمة المقابر جائزا لان ذلك مما لا ينقطع أرض
وقف على عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارة فهو للفقراء ما يحتاجت الغلة
والمسجد غير محتاج الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البلخي تجبس الغلة لانه

مطلب المنارة من بناء المسجد

مطلب وقف على مرمة المقابر
جائز

رجا يحدث المسجد حدث وتبصر الارض بحال لا تغفل وقال القتيبي ابو
 جعفر الجواب كما قال وعندى انه لو علم انه لو اجتمع من الغلة مائة دارما او
 احتاج المسجد والارض الى العمارة يمكن العمارة بها وبفضل تصرف
 الزيادة الى الفقراء على ما شرط الواقف مسجد انهم قد اجتمع من غلة
 الوقف على مر مئة ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الغلة في البناء لان
 الواقف وقف على الزمة ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والقوى على انه
 يجوز البناء بذلك الغلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري
 سلبا ليرتق به على السطح لكنهم واظفونه أو بعض من غلته اجرم بكنس
 السطح ويطرح عنه التلج ويخرج القرب المجتمع في المسجد قال ابو اصره
 ان يتدلى ما في تركه خراب المسجد ولو كان باب المسجد في مهب الريح
 فيصيب المطر بابا ويتل داخله والخارج منه ويشق على الناس دخوله قال
 القتيبي ابو جعفر يجوز ان يتخذوا له ظلة من غلة وقفه ان كان لا يضر اهل
 الطريق ولو بسط من ماله حصيرا في المسجد تغرب المسجد واستغنى عنها
 فانها تكون له ان كان حيا ولو رفته ان كان ميتا عند محمد رحمه الله وان
 بليت كان له ان يبنيها او يشتري بثمنها حصيرا اخرى وهكذا الحكم
 لو اشترى قنديل او نحو للمسجد واستغنى عنه وعند ابن يوسف يساع
 وبصرف غلته في سوا شئ المسجد وان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى
 مسجد آخر وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد عينه اذا
 استغنى عنه غراب ما حوله ولو كف رجل من مائة فاقتره الاسد فيكون
 الكفن للذي كفته لو حيا ولو رفته لوميتا واذا صار ديباج الكعبة خلتا
 بينه السلطان وبينه على امرها لان الولاية علم الله لا غيره ولو كان
 يحجب المسجد ما يضر بهما نطه ضررا ينافي اثار القسيم او اهل المسجد ان
 يتخذوا من ماله حصنا يجنبه ليعض الضرر عنه قالوا ان كان الوقف على
 مصالح المسجد يجوز له ذلك لان هذا من مصالحه وان كان على عمارة
 لا يجوز لان هذا ليس من العمارة ولو باع اهل المسجد حشيشه او جنازة
 صارت خلقه وفعالها غائب اختلوا فيه فقال بعضهم يجوز والاولى ان
 يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا بانه وهو الصحيح وليس لتولى

مطلب لو كان مهب الريح
 في باب المسجد

المسجدان بمحل سراج المسجد الى بيته ولو ادعى رجل في مسجد أو معة
حقا وقضى القاضي له على واحد من أهل المحلة بالينة كان ذلك قضاء على
جميعهم لأن واحد منهم مضمون عن الباقي وفي الخان لا يقضى حتى يحضر
القيم أو نائبه ولو اشترى شالمرة المسجد دون إذن القاضي قالوا لا يرجع
بقيته في مال المسجد ولو أدخل المتولى جذعا من ماله في الوقف جاز وله أن
يرجع بقيته في غلة الوقف رجل بنى مسجدا في سكة فاحتاج إلى العمارة
فنازع أهل السكة فيها كان الباني أولى بهم بعمارتها وأيسر لهم منازعتها فيها
وصك ذلك لو نازعوه في نصب الإمام والمؤذن كان ذلك إليه دونهم إلا إذا
عينوا رجلا أصلي عن عينه هو خليفته يكون تعيينه أولى ولا بأس أن يترك
سراج المسجد فيمن المغرب إلى وقت العشاء ولا يجوز أن يتركه كل الليل
إلا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى
الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه في كل الليل كما جرت
العادة به في زماننا ويجوز الدرس بسراج المسجد إن كان موضوعا فيه
للمصلاة وإن كان موضوعا فيه لالاملاء بان يفرغ القوم من الصلاة ويذهبوا
إلى بيوتهم وبقي السراج فيه قالوا لا بأس بأن يدرس بنوره إلى ثلث الليل لأنهم
لو أخوا الصلاة إلى ثلث الليل لا بأس به فلا يسل حقه بتجديدهم وفيما زاد
على الثلث ليس لهم تأخيرها فلا يكون له حق الدرس ولو أن قوما بنوا مسجدا
وفضل من خشبهم شيء قالوا يصرف القاضي ل في شأنه ولا يصرف إلى الدهن
والخضر هذا إذا سلوه إلى المتولى ليعني به المسجد ولا يكون القاضي لهم
يصنعون به ما شاؤوا ولو جمع مال لينة نقه في بناء المسجد فاتفق بعضهم في حاجته
ثم رذبه في نفقة المسجد لا يسه أن يفعل ذلك فإذا فعله وكان يعرف صاحبه
نعت له بدله أو أتاه به باتفق عوضه في المسجد وإن كان لا يعرفه رفع الأمر
إلى القاضي لأمره باتفاق بدله فيه وإن لم يمكنه الرفع إليه قالوا نرجوه
في الاستحسان الجواز إذا اتفق مشاهير المسجد ويخرج عن العهدة فيما
بينه وبين الله تعالى المذكرا إذا سأل للفقير شيئا واخلط ما أخذ به من بعض
ولم يكن الفقير أمرا بالسؤال والاخذ يكون ضامنا وإذا أقام به ذلك
للفقير يكون مقصدا فالنفسه من مال نفسه ولا تنقط عنهم الزكاة وإن تروها

مطلب في الكلام على
السراج

عند دفعهم اليه وان أمره بالسؤال له فأخذ المال وخط بعضه ببعض ودفعه اليه لايضمن لقيامه بقاءه بالامر ما ذوناله بالخطا وقسط الزكاة عن الدافع ان نواها وهذا بناء على ما تقر ومن ان خلط الوديعة اسم لئلا لها عند أبي حنيفة رضي الله عنه والله تعالى أعلم

* (فصل في ذكر أحكام تتعلق بالمقابر والربط) * لو اتخذ أهل قرية أرضا لهم مقبرة وقبر فيها أتم في فيها واحد منهم يتناول وضع الأبن وآلة الدفن وأجلس فيه من يحفظ الامتعة بغير رضا أهل القرية أو برضا بعضهم فقط لأبأس به ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان ولو احتاجوا اليه يرفع البناء ليدفن فيه ولو حفر لنفسه قبرا في مقبرة ان كان فيها سعة يستحب ان لا يدحش الذي - شر والاحزاب لغيره الدفن فيه وهو كمن يبط المصلى في المسجد أو تزل في الرباط ويحل في موضع منه علامة ويخرج الامر وجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول وإذا دفن الغير فيه قال أبو نصر رحمه الله لا يكره ذلك وقال الفقيه أبو الليث يكره لان الذي حفر لا يدري بأي أرض يموت وفي أي مكان يدفن مقبرة كانت للمشركين واندرست آثارهم وانخرجت العظام الباقية ودفن المساكن موتاهم فيها جازان موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنبئت واتخذت مسجدا ولو اتخذ رجل قطعة أرض مقبرة ودفن فيها ولده وهي غير صالحة للدفن فيها الغلبة الماء عليه أو رغبة الناس عن الدفن فيها فسادها لم تنصر مقبرة وجاز له بيعها وإذا باعها جاز له شترى ان يرفع الميت أو بأمر يرفعه منها ولو دفن في أرض رجل بغير اذنه لعالمك الامر بالاخراج منها وله الترك وتقوية الأرض وزرعها وإذا دفن الميت في مكان لا يجوز لاهله اخراج منه طائفة المدقة وقصرت الابذر وهو أن تكون الأرض مغهوبة ونحوه ولو حفر قبر في موضع يساح له الحفر فيه في غير ملكه قد دفن غيره فيه لا يبيش التبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون بين المقتنين وصراعاة الاما مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يساح لأهل المحلة الانتفاع بها قال أبو نصر رحمه الله لا يساح قيل له فان كان فيها شيش قال يحتمش منها ويخرج للدواب وهو أيسر من ارسال الدواب فيها ولو جعل أرضه مقبرة أو خانا للغة

ومسكاً قط الخراج عنه وقيل لابتساق الضيق هو الاول انهم رباط
 للعتيقة وقيل سكان فلما بنى أراد من كان ما كان به قبل الاندلس ان يسكن
 فيه قال أبو القاسم رحمه الله ان اندم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن
 هو أولى من غيره ولو لم يتغير ترتيبه بل استمر على حاله الا أنه زيد فيه أو نقص
 كان هو أولى بالسكنى من غيره ولو عرق قوم أرضاً مواتاً وشرب بها العشر
 فصارت عشر بنو يقرهم رباط فقال متوليه السلطان عشرها فاطلعه له
 جازو بصرفه الى الفقراء والمساكين ولا يصرفه في عمارته لقوله تعالى انما
 الصدقات للفقراء والمساكين ولو صرفه للفقراء ثم انهم استمروا في عمارته
 الرباط جازو كان ذلك حسناً رباط على بابة تنظره على خير عظيم خربت القنطرة
 ولا يمكن الوصول اليه الا بمجانرة النهر ولا يمكن الا بهل يجوز عمارتها
 بغيره قال الفقيه أبو جعفر ان كان الوقف على مصالح الرباط لا بأس به
 والا فلا يجوز متولى الرباط اذا صرف غلته في حاجته فقهه قرصاً قال
 الفقيه أبو جعفر لا ينبغي له ان يفسد ولو فعل ثم اتفق في الرباط مثله رجوت
 ان يبرأ وان أقرض الغنلة ليكون آخر زلها من الامساك عنده رجوت ان
 يسكن واسمها له ذلك وقد صرت رجول اوصى بثلاث مائة للرباط قال من
 يصرف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ان كان هناك دلالة انه أراد به
 المقيمين بصرف اليه - م - ولا يصرف الى عمارته رباط في طريق بعد استغنى
 عنه المارة ويجانبه رباط آخر تصرف غلته الى الرباط الثاني وهكذا حكم
 المسجد وهذا بناء على قول أبي يوسف ولو اشترى مهنماً في المسجد
 الحرام أو في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في مسجد آخر وقتاً ابداً
 قال محمد رحمه الله جازوقته وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل
 المسجد وغيرهم من المسلمين مباحته وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
 ان يرجع فيه ويكون لورثته بعد موته وبه أخذ هو واما أحكام المسجد
 فمطاب في باب المسجد من قاضيخان رحمه الله تعالى

مطاب استغنى عن المسجد
 ويؤتمن مسجد آخر تصرف
 غلته الى المسجد الثاني

باب الشهادة على اقرار الواقف بجهته من الارض الثلاثة ثم
 ظهورها ثم عاذاً كروا خلافاً للشاهدين فيما لم يدايه
 والرجوع عنها والشهادة على ذي اليد الواحد

لو شهد شاهدان على اقرار رجل انه جعل حصته من الارض القلاية وهي
 الثلث مثلا - وصددها صدقة موقوفة لله تعالى على وجوه سماها من البر
 فوجدت حصته منها أكثر مما ذكره كذا يكون المجموع وقتنا كالو اوصى بخصته
 منها ثم ظهرت أكثر مما هي بخلاف البيع فان العدة يقع على ما سمى فقط
 ولو جعل حصته من الارض القلاية وهي الثلث مثلا وقفها على اقوام باعياهم
 ثم من بعدهم على المساكين وشهد على اقراره بذلك شاهدان ثم وجدت حصته
 أكثر مما سمى الشهود وما ذكر في كتاب وقعه وصدقه الموقوف عليهم وقالوا
 انما قصد الواقف علينا وقف الثلث فقط ~~فكون جميع~~ حصته منها وقفا
 ولا عبة بتصدق الموقوف عليهم في حق الوقف بل في حقهم فتكون غلة
 الحصة التي ذكرها الواقف ا لهم وغلة ما زاد على المساكين ولو شهد أحدهما
 بالثلث والاخر بانصف قضى بالثلث المتفق عليه وهكذا الحكم فيما
 لو شهد أحدهما بالكل والاخر بانصف فانه يقضى بالمتفق عليه ولو شهد
 رجلان أو رجل واحد وأمر أن على شهادة رجلين أو رجل واحد وأمر أن يشهد
 أحدهما انهم ما اشهدا هما انه وقف بجميع أرضه وشهد الاخر انهم ما
 اشهدا هما انه وقف نصف أرضه قضى بالنصف المتفق عليه ولو شهد على
 رجل انه اقر بوقف أرضه القلاية وقال لم يحددها وحددها أحد الشاهدين
 دون الاخر فالشهادة باطلة لانهما لا يعلمان بماذا شهدا ولا يعلم القاضي بماذا
 يحكم الا ان تكون الارض مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فان الشهادة
 حينئذ تقبل ويقضى بوقفيتها ولو حددها الشاهدان بثلاثة حدود قبلت
 الشهادة ويقضى بكونها وقفا خلافا لفرجه الله ولو حددها بحددين
 لا تقبل اتفاقا ولو شهدا انه حددها الله او قال اني حدددتها او قال لم
 يحددها ولا كان علمها او قال ليس في ارضي بالبصرة مثلا - او قال لم تقبل
 شهادتهما ولو شهدا على الحدود وقال لا نعرفها قبلت الشهادة ويكف
 المدعي شاهدين على معرفته الحدود ولو شهدا واختلفا في زمانها او مكانها
 بان قال أحدهما اقر عندى بوقعه اياه في رجب سنة كذا وقال الاخر في
 رمضان منها او قال أحدهما اقر بذلك عندى في البصرة وقال الاخر في
 الكوفة قبلت الشهادة ولو اختلفا في مكان الوقف لم تقبل الشهادة لان

اختلافهما في مكانه يستلزم اختلاف الموقوف ضرورة ولم يعم على واحد
 منهما انصاب الشهادة بخلاف اختلافهما في زمانها أو مكانها أو قتها ولو شهد
 أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدع على المساكين
 أو على قوم بأعيانهم أبدا ما توالدوا ثم من بعدهم على المساكين وشهد
 الآخر أنه جعل نصفها وقفاً على المساكين لا تقبل إلا في قول أبي يوسف فإنها
 تقبل في نصفها بناءً على أصله من القول يجوز وقف المشاع ولو شهد أحدهما
 أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها
 صدقة موقوفة على قوم بأعيانهم أبدا ما توالدوا لم تقبل اتفاقاً لعدم تمام
 الشهادة على واحدة من الجهتين ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على
 المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على مساكين أهل بيته وقرابته أبداً
 ما توالدوا ثم من بعدهم على المساكين قبلت الشهادة سواء كانوا يحدسون أو لا
 يحدسون ويكون لمساكين القرابة ولو شهد أحدهما بوقف أرضه وقال أحدهما
 كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم إن
 خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفاً والافصا به ولو قال أحدهما وقفها
 في محنته وقال الآخر جعلها وقفاً بعد وفاته بطلت الشهادة وإن كانت تخرج
 من الثلث لأن الشاهد بانه وقفها بعد وفاته شهد بانه رصبة والشاهد بانه
 وقفها في محنته قد أمضى الوقف وهما مختلفان وكذلك لو شهد أحدهما أنه
 هجر الوقف وشهد الآخر أنه علقه بدخول الدار من لا فائتها لا تقبل ولو شهد
 بانه وقف حصته من هذه الدار ولم يسم لنا كيمت أن يطل قياساً وتقبل استحساناً
 ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
 وأبواب البر وقال الآخر لا ين السبيل ههنا وشهد الآخر أنه وقفها على الفقراء
 والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وقفاً على الفقراء والمساكين لأن الصدقة
 عليهم من أبواب البر ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء
 والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها عليهم وعلى فقراء قرابته قال الخصاص
 هذا يشبه أبواب البر من قبل أن الذي شهد بوقفها على الفقراء لم يشهد بجميع
 الغلة للفقراء والمساكين إنما شهد بوقفها على الفقراء لا على رجب لا لأوصى
 بثلث ماله للفقراء والمساكين ولو فقراء قرابته أنه ينظر إلى عدد فقراء قرابته

بها والارض وقف على حالها ولا فرق في المدي بين أن يكون مديدا الوقت
 لنفسه او متبرعا في الدعوى حق لو حضر رجل متبرع وقال للعالم ان هذا
 وقف ارضه القلانية على زيد بن عبد الله مادام حيا ثم من بعده على الساكنين
 وزيد بن علي ذلك والمدي عليه ويجهد الوقف واقام المدي شاهدين فشهدا
 بذلك وحكم القاضي بشمادتهم ما لم يزيد ثم رجعا ضمننا قيمتها للمقضى عليه وان
 يجهد زيد بن عبد الله كونهم اوقفا عليه حكم القاضي بوقفيتهما وتكون غلتهما
 للمساكين وهكذا الحكم لو شهدا عليه بانه جعل داره هذه مسجدا او ارضه
 هذه التي لا يشاء فيها مسجدا او مقبرة او جعل ملكه هذا خانة لميل أو حوضه
 هذا سقاية لامة او حكمه به القاضي ثم رجع الشهود فانهم يضمنون قيمة ذلك
 يوم القضاء ولو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها زيد
 ابن عمرو وعليا بنو واليه ويجهد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدي بينة ان
 زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم
 وقفها لان الانسان قد ينفق ما لا يملكه وقد يكون في يده بعد تداجيرة او امانة
 ونحو ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على آخر ان الارض التي في يده كانت
 في يد مورثه الى ان مات واقام على ذلك بينة فانهم انشغل وتكون ميراثه ولو
 شهدوا ان زيدا اقترعنا واشهدنا عليه انه وقف هذه الارض وقد اصبحتا
 وانما كانت في يده الى ان مات لا يصبر وقتنا لانهم شهدوا اقولا بالوقف ثم شهدوا
 بانها كانت في يده حتى مات وبين الشهادتين تناقض قال الخصاص فان
 قضينا بانهم اميراث لم تكن رقفا وان قضينا بانهم اوقف لم تكن ميراثا وأولى
 الامر ان يحكم بانهم اميراث بين ورثته ولا تكون وقفنا وهذا الحكم الذي
 ذكره الخصاص في قول من يشترط احضار الوقف اخر اوجه من يده وتسليمه الى
 المتولي واماعلى قول من لا يشترط ذلك فيه في ان يكون وقفا لعدم التناقض
 في الشهادة بالوقف والبقاء في اليد الى الموت والله اعلم ولو ادعى على آخر
 بان هذه الارض التي في يده وقف زيد بن عبد الله وذو اليه ويجهد ويقول هي
 ملكي ورثتها عنه او يقول أنا وصيه فيها او وكيله واقام المدي بينة على ذلك
 فتشهدت على اقراره بانه وقفها وانما كانت ملكه حين وقفها يتضي بوقفيتهما
 على الجهة التي قامت عليها البينة ويشترط لسامع البينة كون ذي اليد

مطلب المودع والمستأجر
والمرتمن والغاصب ليسوا
أشخاصاً بخلاف الوصي
والوكيل

خمساً بأن يدعى أنه وارث أو وصي أو وكيل بخلاف ما لو ادعى أنه مودع له
أو مستأجر مثله أو مرتمن أو غاصب فإنه لا يكون خمساً ولو جحد الوافق
بوقته أرضه فادعى عليه الموقوف عليه أو غيره تبرعاً من قبل المالكين وأقام
بينة على كونهما وقتاً يحكم القاضي بوقتيتهما ويجرحهما من بینه لظهور خيانتيه
وتصريح دعوى الوقف والتمساده به من غير بيان الواقف ذكره في فاضليان
والله أعلم

• (فصل في شهادة اثنين بالوقف طهه وشهادة آخرين لها وغيرها وألغيرها) •
لومات رجل حضر خصم وقال إن هذا المتوفى جعل أرضه هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته وهو صحيح وأقام على
ذلك شاهدين وحضر جماعة آخرون وقالوا إنه وقفها في حصته على الفقراء
والمساكين وعلى فقراء قرابته وأما فقراء قرابته وأما مواعلي ذلك
شاهدين يحكم القاضي بكونها وقتاً ثم إن ذكرت البيتان وقتاً فإن كان
وقت الشهادة للفقراء والمساكين مقدماً تكون الغلة كلها لهم بمجرد
التبوت الوقف لهم في زمن لا مراحم لهم فيه إلا أن يكون شرط التغيير
والتبديل والزيادة والنقص في أصل الوقف فيثبت تكون الغلة للفقراء
والمساكين وفقراء القرابة فإن كانوا عشرة مثلاً تقسم على اثني عشر سهماً
فيضرب للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب للفقراء القرابة بقدر
عدد هم وكلما زادوا أو نقصوا تتغير القسمة وإن كان وقت الشهادة
للفقراء القرابة أبشاً تقسم الغلة على نسبة ما ذكرنا في الصورة المذكورة من
غير احتياج إلى شرط تغيير وتبديل وزيادة ونقص لأن شهودهم قد شهدوا
للفقراء والمساكين أيضاً وإن لم تذكر البيتان وقتاً وكان عدد فقراء القرابة
عشرة مثلاً تكون الغلة على اثني عشر سهماً إذ قد أوجب شهود فقراء القرابة
لهم منها عشرة وللفقراء والمساكين سهمين وأوجب شهود الفقراء والمساكين
لهم الكل تقسم الغلة على اثنين وعشرين سهماً يضرب الفقراء والمساكين
في الكل المشهود لهم به وضرب فقراء القرابة بالعشرة المشهود لهم بها ثم
كلما زادوا أو نقصوا ياضرم سهم الفقراء والمساكين إلى عدد هم ويصير
الحاصل هو المسألة ويضرب للفقراء والمساكين في كلها ولهم فيها قدر

عددهم فلو صاروا اثني عشر تكون المسئلة من أربعة عشر فيضرب
 لهم منها بعددهم اثنا عشر وللفقراء مالا كين بالكل وهو أربعة عشر
 فتكون القسمة من ستة وعشرين ولو صاروا ثمانية تكون المسئلة من
 عشرة فيضرب لهم منها ثمانية وللفقراء مالا كين بالكل فتكون
 القسمة من ثمانية عشر وعلى هذا فقس هذا على ما رواه محمد بن الحسن في
 الجامع الصغير عن أبي حنيفة أنه يضرب للفقراء والمساكين بسهمين
 ويضرب لأمهات الأولاد بعددهن وهن ثلاثة أنفس فتقسم الغلة بينهم
 على خمسة أسهم وقال الحسن بن زياد للفقراء والمساكين سهم واحد فعلى
 هذا يجب أن يضرب للفقراء والمساكين بسهم واحد ويضرب للفقراء
 القرابة بعددهم ولو شهدت بنتان كما ذكرنا وشهدت بينة أخرى أنه وقفها
 على الفقراء والمساكين وعلى فقراء مواليه ولم يذكروا وقتا وكانت فقراء
 مواليه ثمانية مثلاً وفقراء قرابته عشرة مثلاً وضم إليهم سهماً للفقراء
 والمساكين فتكون المسئلة من عشرين بعدد السهام للفقراء القرابة
 خمسة أسداسها والفقراء الموالى أربعة أسداسها اذ على التقدير الأول
 وحده تكون المسئلة من اثني عشر للفقراء القرابة خمسة أسداسها والباقي
 للفقراء والمساكين وعلى التقدير الثاني فقط تكون من عشرة للفقراء الموالى
 أربعة أسداسها والباقي للفقراء والمساكين وعلى التقديرين تكون من
 عشرين وليس لها سدس صحيح فاحتجنا إلى عدد له خمس وسدس كلاهما
 صحيحان وهو الثلاثون فتجعل المسئلة منها فتضرب للفقراء والمساكين بكلها
 والفقراء القرابة بخمسة أسداسها وهي خمسة وعشرون وللفقراء الموالى
 بأربعة أسداسها وهي أربعة وعشرون فيكون مجموع السهام تسعة وسبعين
 فتقسم الغلة عليها ولو شهد اثنين أنه وقفها على الفقراء والمساكين وشهد
 اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى الفقراء من قرابته أيضاً وشهد
 اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى فقراء مواليه أيضاً ولم يذكروا
 وقتا وكان فقراء القرابة عشرة وفقراء الموالى ثمانية فتكون المسئلة من
 عشرين ثم تجعل من ثلاثين المذكورة في الأولى ثم يضرب للفقراء
 والمساكين بكلها والفقراء القرابة بخمسة أسداسها وهي خمسة وعشرون

واقفراء الموالى بمقتضى ما هو اثنا عشر لانهم ودهم باسمه وواقفريقين
 الاخرين معهم فقد اوجروا لهم منى العشرين فباخذون تلك النسبة
 منها ويخروج السهام سبعة وستون فتقسم الغلة عليهم يأخذ كل فريق
 ما اصابهم منه ولوشهد اثنان على اقرار رجل في حال صحتهم انه وقف أرضه
 على زيد ومن بعده على الساكنين وشهد آخران على اقراره في صحتهم انه
 وقفها على عمرو ومن بعده على الساكنين واحداهما أسبق يقضى بالسابقة
 ولو وقت احداهما دون الاخرى قضى بالمؤقة ولو لم يذكرا وقتا او ذكرا وقتا
 واحدا قضى بينهما الله انما له دم الاولوية ومن مات منهم اتقل نصيب لمن
 بقى لزوال المزاحم وهكذا حكم ما لو شهد آخران ثالث واقفا علم
 (فصل في الشهادة بالوقف بغيره لنفسه أو لوليه) * اذا شهد اثنان ان رجلا
 جعل أرضه وقفاً على ما اولى ولديه ما اولى ولداً أحدهما أو على انسابهما
 أو على لسانهما أو نساء أحدهما فالشهادة باطلة وهكذا حكم الشهادة لأبناء
 والجداد ولوشهد الاثنون ما اولى ولعدهما أو نطالعهما فالشهادة جائزة ولو
 شهد اباه وقفها على أهل بيتهما وعلى قوم آخرين أو شهد اعمامه وقفها
 على قرابته وهما من قرابته أو شهد اعمامه وقفها على نسبه وهما من نسبه
 فالشهادة باطلة ولوشهد اعمامه بانه جعل أرضه وقفاً على ما اولى قوم
 معلومين ولم أر يد ابطال شهادتهم ما قالوا اننا لا نقبل ما جعله لنا جازت شهادتهم
 وكانت حصصهم المساكين بخلاف ما لو شهد اباه لقرائب الواقف وهما من
 قرابته فان شهادتهم باطلة وان ردوا حصصهم الا انهم ما قد شهدوا بذلك
 لأولادهم ونسلهم ولو ردوا ولادهم لا تقبل أيضاً لبقاء الشهادة للنسل
 وهكذا الحكم لو شهد انه وقفها على فقراء قرابته وهما من قرابته ولكنهما
 كانا غنيين وقت الشهادة لانهما اذا افتقرا يصير لهما حصصه منه فكانا
 شاهدين لانفسهما والاصل ان الشهادة متى وقعت لهما أو لمن لا تقبل له
 شهادتهم ما لا أو احق لا كانت باطلة ولو شهد اباه جعلها وقفاً على الفقراء
 والمساكين وعلى فقراء جيرانه وهما من فقراء الجيران جازت شهادتهم ما
 والفرق بين فقراء القرابة وفقراء الجيران ان القرابة لا تزول ولا تنقطع
 والجيران اذا تحولوا تنقطع الجاورة وبزول عنهم اسم الجيران والنظر الى

مطلب النظر الى الجار يوم
 قسمة الغلة

الجار يوم قسمة الغلة وقد لا تكون الشهود حشدة ههنا واهكذا الحكم
في قراء المجدد القلاني أو قراء النفر القلاني أو السجن القلاني
والشهود منهم فاحتمال انقطاع الامم ههنا يصح للقبول واحتمال
الاستحقاق لنفسه أولن لا تقبل له شهادة يكتفى الرد هكذا ذكره هلال رحمه
الله وقال انصاف لو شهد بانه جعلها صدقة ووقفه عز وجل على
جيرانه وهما من جيرانه فالشهادة باطلة ولو شهد رجلان على شهادة رجلين
ان فلانا وقف أرضه على فقراء قرابته الفروع أو الاصول من القرابة
فالشهادة باطلة ولو ماتت الاصول القرابة ثم شهد الفروع الاجانب لا تقبل
أيضا الوقوع ههنا الاصول لانفسهم فلا تقبل أحياء كانوا أو أمواتا والله تعالى
أعلم
« فصل في غصب الوقف والدعوى به » لو غصب رجل ضبيعة موقوفة
لخاصة المصوب بمنه وأقام بينة قبلت بينته وترد اليه الضبيعة أجماعا أما
عند أبي يوسف فلا يثبت له نصيب وقفا قبل الاخراج الى المتولي فكان له ولاية
الاسترداد وعند أبي حنيفة ومحمد ان لم تصر وقف قبل التسليم الى المتولي
كان هذا أولى بها وقف على قراستولى عليه ظالم ولا يمكن انتزاعه منه
فادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف من الغاصب وصله
اليه فانكر المدعى عليه فأراد المدعى قبلته قال القاضي أبو جعفر له ذلك
فان نكل عن البين وأقامت عليه بينة يقضى عليه بغيره ثم يشتريها ضبيعة
ف تكون على سبيل الوقف الاول لان العقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل
لان البيع والتسليم استهلاك ولو باع أرضا ثم ادعى انه كان وقفها قبل
البيع فأراد تخليف المدعى عليه اس له ذلك عند الكل لان التخليف يعقد
ههنا الدعوى ودعواه لم تصح لكان التناقص وان أقام بينة على ما ادعى
اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينته لانه متناقص وقال بعضهم تقبل
لان التناقص وان منع ههنا الدعوى وان كان على قول القاضي أبي جعفر
الدعوى لا تشتط لقبول البينة على الوقف لانه حق الله تعالى وهو التصديق
بالغلة فلا يشتط فيه الدعوى كالتشهادة على الطلاق وعقوبة الامة الا انه
ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع ليعطى شيئا من الغلة

مطلب العقار يضمن بالبيع
والتسليم عند الكل
مطلب باع أرضا ثم ادعى
انه كان وقفها قبل البيع
لا تصح دعواه

فانه يجرى على الرسوم المؤجدة فيها استحسانا وما ليس له رسوم في دواوينهم
وتنازع اهل فيه حلوا في القياس على التثبت فمن برهن على شيء حكم له به
واذا حلوا على التثبت يصير حشريا وتبقى غلته في يد القاضي ولوان قاضيا
تولى بلدا فوجد في ديوان من كان قبله ذكرا وقاف وهي في ايدي امناء واهلها
رسوم في ديوانه فانه يعمل به استحسانا ولو تنازع فيه قوم وادعي كل
فريق انه وقفه فلان بن فلان علينا وليس لهم مئة فان كان للواقف ورثة
يرجع في البيان اليهم ويعمل بقواهم وان لم يكن الوقف في ايديهم بل كان في
يد امين القاضي الذي كان قبله والاحلوا على التثبت فان اصططوا على
أشده وليس لهم رسم في ديوان القاضي لم يعمل به يستحسن تنفيذهم وقسمه
غلته بينهم والا يصرف الى التذرع لانه بمنزلة الاقطعة لانه مال تعذر اصاله الى
مستحقه ولو انكر الورثة وقف مورثهم اياه وقالوا هو ميراث لنا كان ملكا
لهم ولو قالوا انما وقفه علينا وعلى اولادنا خاصة ثم من بعدنا على المساكين
قال الخصاص الوقف في ايدي القضاة ولا يجوز ان اقبل قولهم فيما ليس في
ايديهم ومجمل قوله هذا على ما ذكر في آخر هذا الفصل ولواق القاضي
رجل وقال اني كنت امينا لمن كان قبلك وفي يدي ضيعة كذا وهي وقف زيد
ابن عبد الله على جهة كذا فانه يرجع في امرها الى ورثة زيد فان ذكروا
جهة تخالف قوله لم يعمل بقولهم وان قالوا هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من
بعدنا على المساكين او قالوا ليست بوقف وانما هي ميراث لنا عنه عمل
بقواهم وقتنا وملكنا ولولم ينسب المقرر الوقف الى احد او نسب له ولكن ليس
للمسئوب اليه ورثة فحينئذ يعمل القاضي بقول الامين ما لم يثبت عنده
خلافه ورجوع القاضي الى قول الورثة ويأمنهم مقبلا اذا قبض
القاضي الوقف على انه كان ملك الرجل الذي يدعي المتنازعون فيه انه وقفه
واما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم ولم يقبضه على انه كان ملك الذي يدعون انه
وقفه فانه لا ينظر الى قول الورثة فيه وانما يرجع فيه الى ما وجد من رسمه
في ديوان القاضي الذي كان قبله ويعمل به هذا يحصل ما ذكره الخصاص
رحمه الله ولو شهد الشهود على وقف بالتسامع قال طاعة المشايخ ان كان

مشهوراً متقادماً فهو وقف هجرين الخطاب رضي الله عنه وما أشبهه به جازت
الشهادة بالتسامع وقال أبو بكر البلخي لا يجوز أن كان مشهوراً وما
الشهادة على شرائطه وجهاته فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنه
لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ
الإمام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى والله أعلم

*(باب وقف الرجل على نفسه ثم على أولاده ثم على
الفقراء والمساكين)*

لو قال رجل أرضي هذه صدقة موقوفة عليّ ورجل على أن لي غلام أبداً
ما عشت ثم من بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلي أبداً أو قال ثم من بعدى
على ولدي ونسلي أبداً ما تنسلوا ثم من بعدهم على المساكين يجوز على قول
أبي يوسف رحمه الله وهو قول أحمد وابن أبي ليلى وابن شبرمة والزهري وابن
سريج من أصحاب الشافعي وبه أخذ مشايخ بلخ وذكر الصدر الشهيد أن
الفتوى على قوله ترغيباً للناس في الوقف ولا يجوز على قياس قول محمد وبه
قال هلال وهو قول الشافعي ومالك وكذا لا يجوز وقفه على نفسه وقرع عليه
هلال فروعا كثيرة ولو قال صدقة موقوفة على نفسي قال الفقيه أبو جعفر
ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف وقال الخشاف يجوز قياساً على ما
أجاز أبو يوسف من استثناء الغلة لنفسه ولحمه ولا ولادة مادام حياً ومما
يقوى هذا القول ما روى أن محمد بن الحسن أجاز أن يقف الرجل على أمهات
أولاده ومدراته قال الفقيه أبو جعفر الوقف على أمهات أولاده بمنزلة
الوقف على نفسه لأن ما يكون لام الولد في حياته المولى يكون للمولى فلو جعله
على أمهات أولاده الموجود ممن ومن سيحدث في حياته وبعد وفاته مالم
يتزوجن جاز أماً على قول أبي يوسف فظاهر وأما على قول محمد فأنما أجاز
الوقف عليهن لأنه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موت الواقف لأنهن أجنبيات
وإذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شيء يجوز بيعاً ولا يجوز أصالة
ولو وقف أرضاً واستثنى لنفسه أن يأكل منها مادام حياً ثم مات وعنده من
غلة هذا الوقف ذريب أو معاليق فذلك كله مردود إلى الوقف ولو كان

عنده خبر من بذلك الوقت كان مبرائعه لانه ليس من الوقت حقيقة
ولا دخول الصنعة فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل ارضه وقفا عزم وجل
أبدا على ان يتفق غلظها على نفسه أبدا مادام حيا وعلى اولاده وحشيه فاذا
مات يكون لولده ونسله ثم من بعدهم على المساكين يصح ثم اذا استعملها
سنتين وثلاثي والمال قائم لم يتفق وتنازع فيه الورثة واهل الوقت يكون
مبرائعه لو رثته لان قوله على ان انفسه بمنزلة قوله على ان لي ان أغوله
واقفه اعلم

* (باب ذكر الوقت على اولاده واولاد اولاده ونسله
وعقبه ابد او الوقت المتقطع) *

لو قال ارضي هذه صدقة وقفه لله عز وجل ابد على ولدي كانت الغلة
لولده لمصلحة يستوي فيه الذكر والانثى لانه اسم مأخوذ من الولادة وهي
موجودة فيهما الا ان يقول على الذكر ومن ولدي فليقتل لا يدخل فيه
الاناث ثم تكون الغلة لاولاد الصلب ما بقي منهم احد فاذا انقضوا انصرف
الغلة الى المساكين ولا يصرف الى ولد الوقتي لاقتصاره على البطن الاول
ولا استحقاقه بدون شرط وان لم يكن له ولد لمصلحة وقت الوقت وله ولد ابن
كانت الغلة له لا يشاركه فيها من دونه من البطن ان قيامه مقام ولد الصلب
ولا يشمل ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن
محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد
البنات انما ينسبون الى آباؤهم لا الى آباء أمهاتهم ولو قال على بني ركان له
انسان او اكثر تكون الغلة كلها لهم وان كان له ابن واحد ينفق نصفها
والنصف الاخر لما كان لان اقل الجمع اثنان هنا كالوصية ولو قال
على بني زهنيون وبنات قال هلال تكون الغلة بينهم جميعا بالسوية لان
البنات اذا جعن مع البنين ذكر وابلغة التذكير وهو رواية عن ابي حنيفة
الارثي انه لو قال على اخوتي وله اخوة واخوات ان الغلة تكون لهم جميعا
لقوله تعالى فان كان له اخوة وانه يشمل الاناث وروي ابو يوسف عنه انه
قال في الوصية ان الثلث للبنين دون البنات الا في كل بنت يحسن ان يقال

مطلب قال على بني زهنيون
وربات على نخل الاناث

مطلب قال على بن ابي طالب
يكون لا غير

هذه المرأة من بني فلان فاذا نسب الى قبيلة شمل البين والبنات جميعا
في الروايات كلها ولو قال على بن ثوب بنات فقط او قال على بناتي وله بنون لا غير
تكون الغلة للمساكين ولا تسمى لهم ولو قال على بناتي وله بنات وبنون تكون
الغلة للبنات فقط لعدم شمول لفظ البنات البين ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل على الله كور من ولدي وعلى اولادهم فهي للذكور من
ولده لصلبه ولولده الذي كورانا كانوا اؤذ كورادون بنات الصلب فلا تعطى
البنات الصلبة وتعطى بنت اخيها ولو قال على ذكوري ولدي ذكوري ولد
ولدي يكون للذكور من ولده لصلبه وللذكور من ولده وتكون الذكور
من ولد البين والبنات في الغلة سواء ولا يدخل فيها انثى من ولده ولا ولد له
ولو قال على ولدي وعلى اولاد الله كور من ولدي يكون على ولده لصلبه
الذكور والاناث وعلى الذكور والاناث من ولد الذكور من ولده ويكونون
فيها سواء ولا يدخل ولد بنات الصلب ولو قال على ولدي وولدي الاناث
يكون للاناث من ولده دون ذكورهم وللاناث من ولد الذكور والاناث
وهن فيها سواء ولو قال على الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور من نسلي يكون
على الذكور من ولده لصلبه وعلى اولادهم من البين والبنات وعلى ولد كل
ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور او ولد الاناث ولا يدخل فيه الانثى
الصلبة ولو قال على ولدي وولدي ولدي وعليهم تكون الغلة بين اولاده
واولاد ابنته لانه سوى بينهم في الذكور ولدا يدخل ولدا البنت قال هلال يدخل
ولو قال على ولدي وولدي الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولدي
البين والبنات وقال علي الرازي لو وقف على ولده ثم ولد ولد يدخل فيه
الذكور والاناث من ولده فاذا انقرضوا فهو لولد ابن الوارث دون ولد بنته ولو
قال على اولادي واولادهم كان ذلك كله يدخل فيه ولد الابن وولد البنت
والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البين يتناول
اولاد البنات ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنوا على اولادنا يدخل
فيه اولاد البين واولاد البنات قال شمس الاقمة السر حبي رحمه الله لان
ولد الولد اسم من ولده وابنته ولده فمن ولدت بنته يكون ولد ولده حقيقة
بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ثم ولد البنت لا يدخل في الوقت في ظاهر

الرواية لأن اسم الولد يتناول ولده أصليه وانما يتناول ولداً الابن لانه ينسب اليه
 عرفاً ولو قال وقتت أرضي هذه على ولدي وقفاً وآخره للمساكين فسات ولده
 قال أبو القاسم تصرف الغلة الى المساكين ولو قال على ولدي ولو ولد ولدي
 قال تصرف الغلة الى ولده وولد ولده فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد تصرف الغلة
 للمساكين ولا تصرف الى البطن الثالث ولو ذكر بطوناً ثلاثة بان قال
 أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على ولدي وولد ولدي وولد ولده
 ولدي ثم من بعدهم على المساكين تصرف الغلة الى أولاده ابداناً تسلسلوا
 ولا تصرف الى المساكين ما بقي منهم أحد وان سفل لانه لما ذكر البطن
 الثالث فقد غشفت علق الحكم ببقاء الانتساب لا غير وهو موجود في حق
 من قرب وبه قد ولو قال على أولادي وأولاد أولادي يصرف الى أولاده
 وأولاد أولاده ابداناً تسلسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقياً
 وان سفل لأن اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط فيه
 ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تسلسلوا والاقترب والا بد في
 الغلة سواء فتقسم بينهم على عدد رؤسهم والانتفى مثل الذكر ويدخل في
 القسمة كل من ولد لاقبل من ستة أشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدخل فيها
 من ولد لاكثر منها الا ان يكون وقف على ولدته فماتت ثم جاءت امرأته أو أم
 ولده وولد لاقبل من سنتين فإنه يكون له حصته من تلك الغلة وكذلك لو طلق
 امرأته أو اعتق أم ولده فجاءت بولد فيما بينه وبين السنتين فإنه يكون اسوة
 سائر أولاده ولو كان له جارية يغشاها فجاءت بولد لاقبل من ستة أشهر من
 مجيء الغلة فادعاه ببيتته به ولا يشار له من كان قبله فيها لانها قد وجبت
 لهم فلا يصدر في انتقاص حق الذين وجبت لهم الغلة بمن لا يدرى أهو منهم
 أم لا ذكره هلال وكلما زادوا ونقصوا تتغير القسمة السابقة ولو ذكر
 البطن الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب أو قال على ولدي ثم من بعدهم
 على ولد ولدي ثم وثم أو قال بطناً بعد بطن لم ينفذ يسد أبداً به الوقف ولا
 يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في
 كل بطن حتى تنقضي البطون وتا الا ان يموت أحد من البطن الاعلى بعد
 طلوع الغلة فإنه يستحق سهمه من تلك الغلة ويكون ميراثاً عنه بين جميع

قوله وكون سهمه الى قوله
واللأخ النصف وشراعيه
بالنصفه التي يابديا أنه
زائد

ورثته ولاحق لمن مات منهم قبل طلوها ووقت وجود الغلة الوقت
الذي ينفذ الزرع فيه حيا وقال به ضم يوم يصير الزرع نمتة وما وكون
سهمه بين جميع ورثته فيما اذا وقف في زمان صحته واما اذا وقف في مرض
موته على ولده وولده وان سئل بطنا بعد بطن ثم مات منهم ام امرأه بعد
ما طاعت الغلة وتركت زواجا قال ابو يوسف لزوجه ان تصف سهمها
من الغلة ولا يعطى الاخ شيئا اذا كان من أهل الوقف لانه وصية فلا يأخذها
من وجهين وقال محمد هو ميراث وليس بوصية فلزوجه النصف والآخر
النصف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرض انهي على اولادهما ابداما تناسلا
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقرض احد الولدين
وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى
الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاده لان
مرأته شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض
البطن الاول فاذا مات احدهم ايصرف نصف الغلة الى الفقراء ولو وقف
على ولده وابس له ولدا صلبه وله ولدين فان الغلة تكون لولدا الابن فاذا حدث
للوامق بعد ذلك ولد صلبه تصرف الغلة اليه ولو وقف على ولده ونسله ابد
ما تناسلوا ثم بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين
فاذا حدث له ولد ترجع الغلة الى ولده ونسله ثم اذا انقرضوا تكون للمساكين
وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسله ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن
لزيدول ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسله وكذلك لو وقف على اقاربه المقربين
في بلدة كذا فاتقل منها كلهم تصرف الغلة الى الفقراء ثم تعود الغلة اليهم
بعودهم اليها وسيأتي منقطع البعض في باب الوقف على آله ولو قال على
ولدي وعلى أولادهم واولاد أولادهم ونسلاهم ابداما تناسلوا وكان له اولاد وقد
مات بعضهم عن اولاد قبل الوقف تكون على الاحياء واولادهم فقط ولا يدخل
معهم أولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الاحياء ومن سجدت دون
الاموات وقد نسب في اولاد الاحياء يوم الرقب بقوله وأولادهم يعود الضمير
اليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولده ولدي وعلى أولادهم ابداما تناسلوا
ثم من بعدهم على المساكين يدخل فيه ولدهم من مات قبله لتوله على ولدي وولد

ولدى وولد من مات قبله وولد له ولو قال بطننا بعد بطن للذكر مثل
 حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن الاعلى ذكر واثاث يكون بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين وان جاءت والبطن الاعلى ذكر ورقطة أو اثاث
 فقط ~~فكون بينهم بالسوية~~ من غير ان يفرض ذكر مع الاناث أو انثى مع
 الذكور بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لولد يزيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذا ذكر كورا فقط أو اثاثا فقط فانه يفرض مع الذكر انثى ومع الاناث
 ذكر ويقسم الثلث عليهم فما أصابهم أخذوه وما أصاب المضموم اليهم يرد الى
 ورثة الموصى والفرق ان ما يطل من الثلث يرجع ميراثا الى ورثة الموصى
 وما يطل من الوتر لا يرجع ميراثا وانما يكون للبطن الثاني وانه لاحق له
 مادام احد من البطن الاعلى باقيا فعلم به ان مراده بقوله للذكر مثل حظ
 الانثيين انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا امور الناس
 ومما يشبههم ان ترى انه لو قال على ولد فلان تقسم الغلة بينهم فاذا انقرضوا
 فهمى على المساكين ولم يكن لفلان الاولاد وان الغلة كلها تكون له
 بخلاف ما لو قال على بنى فلان ثم على المساكين ولم يكن له سوى ابن واحد فانه
 يستحق نصف الغلة والنصف الآخر للمساكين لان اقل الجمع هنا اثنان
 واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلافنا في الحكم ولو قال في حصته
 اوصى هذه صدقة موقوفة فله عز وجل ابداعلى ولدى ولدى وولد ولدى وولد ولدى
 ولدى وأولادهم ونسبهم ابداءا متساويا ومن بعدهم على المساكين ولم يقل
 بطننا بعد بطن وانما قال وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه من
 الغلة لولده وولد ولده ونسب له ابداءا متساويا يصح الوقف وتكون الغلة لجميع
 ولده وولد ولده ونسبهم بالسوية واذا مات بعض ولد الصليب من ولده نقل
 نصيبه الى ولده فتقسم الغلة على عدد الموجودين من اولاده واولاد اولاده
 وان سفلوا وعلى ولده الميت ما أصاب الميت بأخذ ولد من نصيبه
 لانه استحقه من وجهين بخلاف ما لو اوصى لرجل بأف درهم واوصى
 بثلاث ماله لقريبته وكان الرجل من قرابته فانه يستحق الاكبر من الانف ومما
 يشوب بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز ان يجمع بينهما
 ولو كانت المسئلة بجالها ولكن قال على ان يرد أب البطن الاعلى ثم بالذى يليه

مطلب قول الواهب للذكر
 مثل حظ الانثيين انما هو
 عند الاختلاط
 مطلب لو قال على ولد فلان
 الخ

مطلب اوصى لرجل بأف
 درهم وثلاث ماله لقريبته
 وكان الرجل من قرابته الخ

بطناً بعد بطن الى آخرهم وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه لولده
 وولد ولده ونسبه ابداً على ان يقدم البطن الاعلى ثم الذى يليه كذلك ابداً
 وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً
 الى أصل غلة هذه الصدقة ويجرى على أحكامها وشروطها تكون الغلة
 للبطن الاعلى الموجود يوم الوقف والحادث بعده ثم يكون لمن بعدهم بطناً بعد
 بطن فلو كانت أولاده أصليه عشرة مثلاً وقسمت الغلة عليهم سنين ثم مات
 بعضهم وترك ولداً او ولد ولداً وسفل قسمت على عدداً وأولاد أصليها
 أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الموق كان لأولادهم ونسبهم على ما شرط
 من تقديم بطن على بطن فإذا كانت أولاد الصاب كما فرضنا عشرة ومات
 منهم اثنان عن غير ولد تقسم الغلة على الثمانية الباقين ثم اذا مات
 اثنان آخران عن أولاد تقسم على الثمانية أيضاً فما أصاب الأسماء أخذوه
 وما أصاب الميتين كان لأولادهما على ما شرط ثم اذا مات اثنان آخران عن
 غير ولد ولا نسلاً تقسم الغلة على ستة أسهم على الاربعة الباقين وعلى الميتين
 عن أولادها أخذ كل سهم سهمه وبطل ما أصاب الميتين لا ولا هما وبسقط
 سهام الاربعة الذين ماتوا عن غير أولاد فانما زاع الاربعة الباقون من
 أولاد الصاب أولاد الميتين ثمانية سهمين الميتين آخر او قالوا انهم المذاذ ونسبكم
 لموتهم ما بعد موت ابيكم يقال لهم ان الواقف شرط ان من مات ولم يترك
 ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى أصل غلة الصدقة ويجرى على أحكامها
 وشروطها فيرد نصيب من مات عن غير ولد ولا نسلاً الى أصل الصدقة
 ويقسم على مستحقين او يعطى كل ذى حق حقه على بشرطه ولو قال
 وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه مردوداً الى
 ولدى أسبى وصورة الموت على حالة تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب ابوى
 الاولاد وهو الربع كالهم وما أصاب الميتين آخر وهو الربع أيضاً كالهم
 للاربعة الذين هم ولد أصاب على بشرطه ولو قال وكلما حدث الموت على
 أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه متاراجماً الى البطن الذى فوقه
 ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يذكر فيهم من يموت عن غير ولد
 ولا نسلاً شياً يكون نصيبه راجعاً الى أصل الغلة وجارياً بغير اهاو يكون لم

بمسحقة ولا يكون له سائر من مائة الأبعد انقراضهم لقوله على ولدى
ونسلهم أبداً وإذا كانت المسئلة بجهالها المقدم أو لومات اثنان من العشرة
عن غير ولد ثم مات اثنان آخران عن أولاد وكان أولاد أحدهما أربعة
مثلاً ثم مات من الأولاد الأربعة واحد عن ولد ومات آخر منهم عن غير ولد
تقسم الغلة على ثمانية كناية قدم فما أصاب الأحياء أخذوه وبدفع سهم كل من
الميتين إلى أولادهم ثم يقسم ما أصاب الأربعة بينهم أرباعاً ثم يرد الربع وهو
سهم الميت منهم عن غير ولد إلى أصل الغلة ويقسم على ثمانية اسمهم فما
أصاب أباهم من ذلك يقسم بين الاثنين الباقيين من الأربعة وبين أخيهم
الذي مات وترك ولداً اثناً فما أصاب الميتين يأخذانه وما أصاب الميت
يكون لولده ولومات أحد من البطن الثاني قبل الاستحقاق عن ولد كالمات
المسحوق بعمره مثلاً من البطن الثاني عن ولده بكر وعن أخوة ثم مات أبوه من
البطن وأخوه الأعلى يكون نصيبه لأولاده فقط ولا يستحق بكرشياً لأن نصيبه
من نصيب أبيه عمرو وأنه مات قبل الاستحقاق فلا يستحق بكرشياً ما بقي أحد
من البطن الثاني لكونه ذكر البطلون مترتبة فإذا انقرض البطن الثاني
يشارك بكر البطن الثالث لكونه منه فلو مات أولاده العشرة عن عشرة
أولاده مثلاً وقد كان له ولدان ماتا قبل الوقف عن ولدين مثلاً تنقض القسمة
التي كانت على عدد البطن الأول وتصبح من اثني عشر على عدد رؤس البطن
الثاني ولم يعد له بقوله وكلما حدث الموت على أحد منهم أثقل نصيبه إلى ولده
وولد ولده الخ بعوت العشرة له خول بعضهم في الغلة بنفسه بلا واسطة أبيه بل
بقول الواقف على ولدى وولد ولدى وانما لم يستحقوا مع أولاد الصلب لترتيب
البطلون وإذا صارت الغلة للبطن الثاني ومات منهم أحد عن ولد أو نسل
تقل نصيبه إليه إلا بذلك الشرط وهكذا الحكم في كل بطن إلى أن تنفسي
لبطلون موتاً فأنظر إن ما يمكن أن يدخل بنفسه لا يحمل بذلك الشرط وما لم
يكن يعمل به فلو مات جميع البطن الثاني عن أولاد بعضهم عن واحد وبعضهم
عن اثنين وبعضهم عن ستة مثلاً تقسم الغلة على عدد رؤس البطن الثالث
لسوية بالغاميل فلو وهكذا الحكم في كل بطن إلى أن تنفسي البطلون ولو
لأنه في هذه صدقة ووقفه لله عز وجل على ولدى أصلي ماداموا أحياء

يخبري عليهم ولا يخرج عنهم شيئا من غيرهم حتى تنقضوا فإذا انقضوا
 تكون الغلة لولد ولدى وأولادهم ونسبهم أبدا ما أنساوا ثم من بعدهم
 على المساكين وكلما حدث الموت على أحد من ولدى الصبي كان نصيبه لولده
 ثم من بعده لولده ثم لولد ولد أبدا ما أنساوا وكل من مات من ولدى أو ولد ولدى
 عن غيره كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقت وجار ياجراه كان الوقت جازما
 ونصرف غلته فيما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصبي يقتل نصيبه
 إلى ولده على ما شرطت من أن تقاله إلى ولد ولده واتسح به قوله لا يخرج عنهم
 شيئا من الخ لكونه متأخرا من نسبا ولو وقف على ولده ونسبه أبدا ما أنساوا
 ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين فإذا حدث
 له ولد ترجع الغلة إلى ولده ونسبه ثم إذا انقضوا تكون الغلة للمساكين
 وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسبه ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن
 له ولد ثم حدث له ولد ذلك ولد وقف ولو قال على عتي تكون الغلة لولده
 وولد ولده أبدا ما أنساوا من أولاده الذي كور دون الأناث إلا أن تكون
 أزواج الأناث من ولد ولده الذي كور فكل من يرجع نسبه إلى الواقف بالآباء
 فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير الذي كور من ذلك الواقف فليس من
 عقبه ولو قال على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسبه لعقبه أبدا ما أنساوا على
 أن يبدؤا بزيد وبالطعن الأعلى معه ثم ثم كذلك حتى تنتهي البطون وكلما
 حدث الموت على أحد منهم وله ولد كان نصيبه من الغلة لولد ولده ونسبه
 بينهم على قدر ميراثهم منه وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا كان
 نصيبه منهم مردودا إلى أصل غلة الوقت وجار ياجره على أحكامه وأشرطه ثم
 من بعدهم للثراء والمساكين صح وتقسم الغلة بين زيد وأولاده من البطون
 الأعلى على عددهم فلو كانت الأولاد خمسة بين وابنتين كانت القسمة على
 غانية لكل واحد منهم سهم فإذا مات زيد ولم يترك غيرهم من الورثة أو مات
 أحد أولاده ولم يترك غيرهم من الورثة يسقط سهمه وتقسم الغلة على سبعة
 فلو ترك زيد زوجة وابنتين أيضا كان سهمه بين جميع ورثته على قدر ميراثهم
 منه وتأخذ أولاده من وجهين وهو جازر بخلاف الوصية كما تقدم يسأل
 أنا تقسم الغلة على غانية فياخذ كل واحد من أولاده سهمه ثم يقسم سهم

مطلب تفسير العقب وهو
 ولد الواقف وولد ولده أبدا
 ذكر كان أو أنثى

أيهم بينهم وبين بقية ورثته على قدر ميراثهم منه فلو ماتت زوجة زيد
 أو أبواه أو أحدهما مات الغلة إذا ماتت على ثمانية كما تقدم ودفع إلى كل
 واحد منهم ثم قدم سهمهم زيد بين أولاده وبين من بقي من زوجته أو أبويه
 وسقط سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو مات بعد موت زيد بعض ولده عن ولد
 ورثته آخر أيضاً فإنه يشتم سهمه الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم
 وتسقط حصته من سهم أبيه لترتيب الوافق الباقون وسهمه هو باقي النص
 على بقائه ما بقي له ولد ويكون ذلك الساقط إن بقي من ولد زيد وبقية ورثته
 على قدر ميراثهم منه فلو مات بعض ولد زيد في حياة زيد عن ولد ذكر وزوجة
 وأم مع أخوته فتجب الام إلى السدس والزوجة إلى الثمن بحسب نقصان
 وتجب الأخيرة بحسب حرمان فالأيتوم شيء من سهمه ويكون لامه وأبيه
 من سهمه على اعتبار السدس وزوجته منه على اعتبار الثمن والباقي لابنه
 ثم إذا زال الحاسب لا يعود المخرم إلى الاستحقاق ولا يكمل للام الثلث ولا
 الزوجة الربع لأن العبرة بالاستحقاق كاملاً أو ناقصاً أو المخرمان بالكلية
 وقت موت المورث ولو مات بعض ولد زيد بعد موت زيد عن بنت وأم وزوجة
 مع أخوته لا تجب أخوته بمافيه سهمهم بين ورثته على مقدار ميراثهم
 منه ولو مات عن ابن وزوجة وأخذت الزوجة على نسبة الثمن ثم مات الابن
 بعد ذلك بسقراطية على نسبة ألفي فتأخذ ويرد الباقي إلى أصل غلة الوقف
 ولو كان آخر أولاد زيد متبناً من زوج وبنت يأخذ الزوج الربع والبنت
 النصف ثم يرد الباقي على البنت وإذا ماتت البنت يرثهمها إلى أصل الغلة
 ولا يكمل لزوجها النصف لأنها لا تملكه كالميتة فتدبر لما شرطه الوقف ولو
 كان زيد أولاد متبناً قبل الوقف عن أولاد دخلوا في البطن الثاني وهو
 أولاد من كان موجوداً وقت الوقف والتوجيه كما تقدم في الصورة الأولى
 من الأولاد العشرة وما دام زيد حياً شارك كل بطن إلى أن يموت ولو مات
 آخر أولاده عن امرأة مثلاً فلا شيء لها من الوقف لا تراض نسل زيد وقد
 علق الوقف استحقاق ورثته بما لو مات ولد زيد ونسله عن ولد ولم يوجد
 ولو قال الوقف وكل ما حدث الموت على أحد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل
 وكان له ولد تكون الغلة لورثته من مات منهم سواء كان له ولد أو لم يكن

ومن مات منهم ولا وراثته كان سهمهم واجعا الى أصل غلبة الوقف ولومات
ونزل الابن وفي يد أحدهما مائة مائة يزعم انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر
يقول هي وقف علينا قال الفقيه أبو جعفر القول قول الذي يدعي انها وقف
عليه ما لان مائة مائة كانت في يديهما وقال غيره القول قول ذي اليد

والاول أصح

• فصل فيما لو شرط في الوقف على أولاد من انتقل من أذنيات الى مذهب
الاعتزال فهو خارج أو لا كغيره من الشروط • لو وقف على ولد وولد له
وعقبه أبدا ما تسلسلوا ثم من بعدهم على المساكين بشرط في عقدته وقته من
انتقل منهم من الأثبات وما زال مذهب الاعتزال فهو خارج صح الوقف
ويخرج منه بخروجه ولو كان الواقف من المعتزلة بشرط عكس هذا
الشرط حمل بشرطه وهكذا المسك في سائر المذاهب ولو ارتد بخرج أيضا
وان لم يكن الكفر مذهباً مختلفاً فيه لان مذهب أهل الأثبات الاسلام
والقول بشرائع الاسلام في خروج عنه فقد ترك الاسلام وشروطه والأثبات
من شرائعه ولو رجع الى الأثبات بعد ما خرج منه لا يرجع اليه لوف
الان يكون الواقف شرطاً ان من رجع الى الأثبات رجع حقه بخلاف
ما لو وقف على من يسكن ببلد امن فقراء قرابته فانتقل منها بعضهم وسكن
الكوفة ثم عاد اليها سكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حاله يوم
فسخه غلب الوقف الا ترى انه لو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم فقراء
وأغنياء تكون الغلبة للفقراء ثم لو اذنترا الأغنياء واستغنى الفقراء تكون
الغلبة لمن افتقر دون من استغنى ولو لم يتطور الى حالهم يوم الفسخ لم يعمل
دفع الغلبة الى الأغنياء دون الفقراء وان لا يبيعوا كما يكونه خلاف شرط الواقف
ولو كان بعض قرابته ساكنين بالكوفة وقت الوقف ثم انتقل وسكن ببلد
استغنى من الغلبة ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الامن خرج منها
فانه لا يعود حقه اذا عاد لانه استغنى الموصوف بهم هذه الصفة فلا بد من
تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وأتوا الفقراء ثم اراد
أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يجوزون عن نزل هذا الوقف قال
الفقيه أبو بكر البلخي ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم

مطلب وقف على أقاربه
المقيمين في البلدة الامن خرج
منها

فان ولد منهم واحد منهم يدور معهم أينما أرادوا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من اتقى منهم من تلك البلدة انقطعت وطبقته من الوقت ويعطى من كان مقيما بها وان لم يبق أحد منهم مقيما بها تصرف الغلة الى الفقراء قال الفقهاء أبو الليث فان رجعا الى البلدة وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل ولو وقف على من تزوج من قرابته تكون لمن تزوج وكذا لو وقف على من أسلم من قرابته تكون لمن أسلم ومن من خلق مسلما ولو قال وقف على أولادى أصلي ماداموا صغارا فإذا بلغوا قطعت الغلة عنهم وكانت لزيد مادام - يا فإذا مات ردت الى أولادى أصلي ثم من بعدهم لأولادهم ونسلهم أبدا ثم على المساكين أو قال على ولدى عشر سنين ثم تكون لزيد مادام حيا ثم من بعده ترد الى ولدى وإنه أبدا ثم على المساكين صح الوقف ويجزى على ما شرطه ولو وقف على الأصغر من ولده تكون الغلة لمن كان صغيرا من ولده يوم الوقف ولا يكون لمن يحدث له من الولد شيئا منها لان الصغير وان كان زولا لكن يزول ولا يولد ولا يولد له وقد كانت كراهة بزيادة اسم المولى بخلاف المهر وسكنى بغيره إذا قام ما يحتمل ان يعود بعد الزوال فلا يكونان بمنزلة اسم المولى فتعتبر النفقة وقت وجود الغلة ولو قال على الأكابر من ولدى كان للأكبر منهم يوم الوقف ولو قال على أولادى الدوران أو العمة بيان كان لهم خاصة دون غيرهم لانه على الاستحسان فيوصف لا ينقل عنه صاحبه فصار بمنزلة الاسم فيه تبر ذلك الوصف في يوم الوقف لا يوم الغلة وهكذا الحكم لو شرط هذه الشروط في كل وقف عاين ان أقاربه او من الجانب والله اعلم

(باب الوقف على أهل بيته وآله وجنسه وقت منقطع البعض)

أهل بيت الرجل وآله وجنسه واحد وهو كل من يناسبه بأبائه الى أقصى أولادى الاسلام وهو الذى أدرك الاسلام أسلم أو لم يولد لم فكل من يناسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته والقربة والارحام والانساب كل من يناسبه الى أقصى أب له فى الاسلام من قبل أبيه وإلى أقصى أب له فى الاسلام من قبل أمه فكل من كان من هؤلاء فهو قرابته ما خلا أبويه وولد له لم يناسبه فانه لا يناسبه قرابة

بغير القرابة

فيكون

فيكون ولدوله وأجداده وجداته داخلين في القرابة وسواء أتى مافي ولد
 الولد والجد من الخلاف في انفصل الاتي فلو قال أرضي هذه صدقة
 وقوفة لله عز وجل أبدا على أهل بيتي فإذا انقضى وانتهى وقف على
 المساكين تكون الغلة لتفقروا ولا تغنيهم من أهل بيته ويدخل فيه أبوه
 وأبواؤه وإن علا ولد له ولد له ولد له وإن سفل والذكور والانات
 والصغار والأكابر والاحرار والعبيد فيه سواء والذي فيه كالمسلم ولا يدخل
 فيه هو ولا الأب الذي أدرك الإسلام ولا الاناث من قبله إذا كان آباؤهم
 من قوم آخرين وإن كان آباؤهم من يناسبه إلى جده الذي أدرك الإسلام
 فمهم من أهل بيته وعلى هذا التفصيل أولاد عماته وأولاد أخواته ولو قبله
 بفقره أهل بيته تقيدهم ويعتبر الغنى والفقر وقت وجود الغلة فمن
 استغنى قبل ذلك حرم ومن افتقر رزق ولو تأخر صرف الغلة لعارض مدة
 سنين فافتقر الغنى واستغنى الفقير بشارك المنتقمين القسمة الفقير وقت
 وجود الغلة بخلاف ما لو تأخرت لمانع فحدث له جماعة من أهل بيته فأنهم
 انما يشاركون من كان قباهم فيما باقى من الغلة بعده وجودهم لأفعال كان
 موجودا قبلهم ولو استغنى كل أهل بيته تصرف الغلة إلى المساكين
 وإن افتقروا فهو دأبهم ولو وقت المرأة على أهل بيتها لا يدخل فيه ولها
 ولأولادها إلا أن يكون زوجها أو أمها من أهل بيتها ولو قال أرضي هذه
 صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أهل بيتي أو على قرابتي ومن بعدهم على
 المساكين يصح الوقف وتكون الغلة لأهل بيته دون قرابته ولو قالهم في
 الوجهين جميعا بخلاف القرابة فأنهم يدخلون في حال إرادة القرابة دون
 إرادة أهل البيت ولا يعمون بالشك ولو قال على عمي وأولاده أو على أهل
 بيتي ومن بعدهم على المساكين يصح أيضا الاستعفاق عنه وأولاده الوقف في
 الوجهين جميعا أما بأنفسهم وأما بما ينتمون من أهل البيت ثم يضم إليهم بقية
 أهل البيت وتنقسم الغلة على عدد رؤسهم ويعطى إمامه وأولاده ما أصابهم
 ولائقي البقية أهل البيت لبعوتهم في حال وسقوطهم في حال ويكون ما أصابهم
 للمساكين بخلاف ما لو قال على زيد أو على عمرو ثم على المساكين فإنه لا يصح
 وقدة تقدم توجيهه في باب الوقف الباطل والله اعلم

(فصل في الوقف على قرابته أو أرحامه أو أنسابه أو عياله أو أهله أو أقرب
 الناس إليه) لو قال ارثني هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي
 أو قال على أرحامي أو أنسابي أو رعي أو ذي نسب متى فإذا انقضى ما فهمي
 على المسكين جازا الوقف وتصرف غلقه إلى قرابته الموقوفين يوم الوقف
 وإلى من يحدث من قرابته أبدا ولا يدخل فيه أبواه ولا أولاده لصداقه
 وتدخل فيه أئنافته وإن عفا والجداد والجارات من قبل الآباء
 والأعمهات وإن علوا ويدخل فيه المخالم وغيرهم من أولاد الإناث وإن
 بعدوا وهذا عندهما وعند أبي حنيفة ثم المخرصة والأقرب فالأقرب
 للاستحقاق وليس ابن الابن والجد من القرابة عند أبي حنيفة وإبي يوسف
 فلا يدخلان وعند محمد ومنا مينا قد خالان وفي الزباني ويدخل فيه الجد
 والجدعة وولد الزنا في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وإبي يوسف أنهم لا يدخلون
 ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وكان له قرابة من قبل أبيه فقط وأخرى
 من قبل أمه فقط ~~كان~~ الوقف بين الفريقين نصفين سواء تساوى العدد
 واختلاف ويكون نصف كل فريق بينهم بالسوية لأن مراده أن تكون
 الغلة اقربا به من الجهتين جميعا لأن يجتمع القرابتان معاً في واحد ولو قال
 على ذوى قرابتي لا يكون ذوى القرابة أقل من اثنين عند أبي حنيفة
 وعندهما يطابق على الواحد أيضاً فإذا كان له عمان وخالان تكون الغلة
 للعم من وكذلك الحكم لو كان له عم وعمعة وخالان وإذا كان له عم واحد
 وأخوال وخالات يكون النصف للعم والنصف للأخوال والخالات
 على عددهم وهذا كله في قول أبي حنيفة وفي قولهما تكون الغلة بين الأعمام
 والعمات والأخوال والخالات على عددهم ولو قال على أخوتي وله ثلاثة
 أخوة مفرقين تكون الغلة بينهم قال الأصناف وهذا من الجهة على أبي حنيفة
 في العمين والخالين ولو قال على قرابتي دخل فيه كل قريب للصغيرا كان
 أو كبيراً ذكر أو أنثى مسلماً أو ذمياً حراً أو عبداً والرد والقبول إلى العبد
 دون السيد فان رد العبد وقبل السيد بطل وبالعكس صح وتكون الغلة
 للسيد فإذا اعتق تنقل إليه ولو قال على عيالي يدخل فيه كل من كان
 في ثقته ولو لم يكن ذارحم محرم منه ولو قال على أهلي قال أصحابنا في

القياس تكون الغلة لزوجه خاصة ولكن يستحسن ان تكون لكل
من يعول في منزله من الاسرار دون العبيد ولو كان له زوجتان في بلدتين
يدخل في الوقف كل من يعول في منزله مع المراتين ولو قال على اخوتي فاذا
اتقروا فهي على اخوتي من قبل ابي وكان له اخوة مفرقون كان الوقف
عليهم جميعا ثم تكون من بعدهم على المساكين لانه يستفصل ان تكون
عليهم ومن بعدهم وهم على اخوته لايه وهم من جلة الاخوة الموقوف عليهم
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على اقرب الناس مني او قال
الى ومن بعدهم على المساكين تصرف الغلة لاقرب الناس منه فلو كان له
ولد وابوان تكون الغلة لولده ذكرا كان او انثى لانه اقرب اليه من ابويه
ثم من بعدهم تكون الغلة للمساكين دون ابويه لانه وقف هكذا ولم يقل
للاقرب فالاقرب ولو كان له ابوان كانت الغلة بينهما نصفين ومن مات
منهما اتقل نصيبه للمساكين لعدم جعله نصيب من مات منهم بل بقي ولو كان
له أم واخوة تكون الغلة لأمه دون اخوته لكونها اقرب اليه منهم ولو كان
له أم وجد لاب كانت الغلة لأمه ولو كان له جد لاب واخوة تكون الغلة
للجد على قول من يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الاخر تكون الغلة للاخوة
لان من ارتكض مع الواقف في رحم او خرج معه من صلب كان اقرب اليه
من كان بينه وبين الواقف حائل ولو كان له اب وابن ابن تمكن الغلة لايه
دون نافلة ان يكون الاب اقرب اليه منه ولو كان له بنت بنت وابن ابن
تكون الغلة لبنت البنت لانها اقرب اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه
بواسطتين وان كان الميراث لهدونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث
ولو قال على اقرب قرابة معني وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف
اذ يقال لهم قرابة

(فصل في بيان الاقرب من قرابته) لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله
عز وجل ابدا على اهل بيته على ان يسدوا باقرهم الى نسبها او حسان يعطى من
الغلة ما يكفيهم لطعامهم وكسوتهم في كل سنة ثم يعطى من ياله في القرب كذلك
وهكذا حتى تنتهي البطون ثم ما فضل عنهم يصرف للمساكين كان الوقف
صحيا وتصرف غلته على ما شرطه فلو كان له اخوان واخوات احدهما

لا بويه والآخر لا يهيدأبن لا بويه ثم بن لا يه وحكم أولادهما حكمهما
 ولو كان أحدهما ألياه والآخر لا يه يهيدأبن لا يه عند أبي حنيفة ومن
 أبي يوسف ومحمد هما سواء لانه قد ارتكض مع الاخ لام في بطن الام ومع الاخ
 لاب في صلب الاب ولو اجتمع ثلاثة من الاخوة والاخوات متفرقين يجرى
 الخلاف والثاني والثالث ان فضل عن الاول بن من الغلة وحكم الفروع
 حكم أصولهم اذا اجتمعوا متفرقين ولو كان له ثلاثة اعمام وعمات
 متفرقين او ثلاثة اخوال وخالات كذلك كان من لا بوين أولى من لاب
 وانحال او انحال لا بوين أولى من العم لام أو لاب كهكسه والعم او العمه لا بوين
 مقدم على الخال او انحال لا بوين على قول أبي حنيفة وعلى القول الآخرهما
 سواء ومن لا بيه منهم ما أولى من لام في قول أبي حنيفة وفي قولهما هما سواء
 وحكم الفروع اذا اجتمعوا متفرقين حكمهم الاصول وعند أبي يوسف ومحمد
 قرابته من جهة أبيه وقرابته من جهة أمه سواء ذكر أو أنثى او اناثا
 او مختلطين ويقدم الاقرب فالاقرب منهم على بشرط الواقف ولو كان له أخ
 لاب وألام وابن أخ لا بوين يقدم أخوه على ابن أخيه لا بويه وابن الاخ لاب
 مقدم على ابن ابن الاخ لا بوين ولو كان له عم لا بوين وأخ لام كان الاخ
 مقدما وأولاد الاخوة ولو لام وان بعدوا يقدمون على الاعمام والعمات
 ولو لا بوين فلا يعطى ولدا الجدة حتى يفرغ ولدا الاب اعطاء وهكذا كلما ارتفع
 الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يفرغ هو ونسبه اعطاء أو موتا ولو كان له
 جد لام وابنة أخ لام كان الجد عند أبي حنيفة أولى وعندهما بنت الاخ
 من الام أولى ولو كان له بنت أخ لا بوين أو لاب وجد لام كان الجد عند
 أبي حنيفة أولى وعند أبي يوسف بنت الاخ أولى وبنت البنت مقدمة على
 الجد أبي الام وبنت البنت مقدمة على بنت الابن وبنت البنت كابن
 البنت اتحدت الام واختلفت وبنت العمه مقدمة على عمه وأبيه ولو لا بويه
 وخاله مقدمة على بنت عم أبيه وبنت خاله مقدمة على خاله أبيه قال
 النصارى فان ترك عم او عمه وخالا وخالة فعلى مذهب أبي حنيفة ان نصف
 الغلة لعم والنصف الباقي بين العمه والخال والخالة اثلاثا وعلى قول أبي
 يوسف ومحمد الغلة بينهم جميعا بالبوية وان ترك عمه وخالا وخالة فالغلة بينهم

جميعا القولين وينبغي ان يحل العلم في الصورة انقول على انه لا يوين
 والبواقي لاب اولام وفي الثانية على ان الكل لاب اولام جلالا لمطلق على
 ما ذكره هو وغيره مفصلا من تقديم ذى الابوين من الجهتين على ذى الاب
 منهما ومن تقديم الامم ذى الاب على ذى الام واقفه أعلم
 * (فصل في اثبات قوم مشاركة القرائب فيما وقف عليهم) * لوقال اردنى
 هذه صدقة موقوفة على قرايتى من جهة ابي ومن جهة امى كان الوقف
 عليهم جميعا وتقسيم الغلة بينهم على عددهم يستوى فيها الغنى والفقر فلو
 جاء قوم الى القاضي وقالوا نحن من قرابة الواقف وجميعهم المعروفون من
 قرابته بأمرهم القاضي باثبات قرايتهم منه بالينة والخصم في ذلك وصى
 الواقف او هو ان كان موجودا ولو كان له قرائب معروفون ثم اعترف
 بقرائب آخرين لا يسرى اقراؤه عليهم الا ان تكون صدقة صدقة الوقف
 ولو لم يكن له وصى اقام القاضي للوقف قسما ويجعله خصما لمن يدعى انه قرابة
 الواقف ولو اضطر المدعى وارث الواقف وادى عليه لا يكون خصما الا ان
 يكون قسما على الوقف لانه خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الوارث
 فكان الامر فيه الى القاضي اعموم ولايته ويشترط لقبول شهادة الشهود
 ان يشهدوا ويقرروا القرابة فاذا شهدوا بانه اخوه لا بد ان يشهدوا بانه
 لا بويه ولا بويه اولامه لان القاضي لو قبله اقبل ذلك انضى له ينسب مجهول
 ولا ينبغي له ذلك وكذلك في العلم والخمال وابن العلم وابن الخمال فاذا ثبت كونه
 قريبا وشهدوا انهم لا يعلمون للواقف قرائب غير هؤلاء قسمت الغلة حينئذ
 بينهم على عددهم فالوقف القاضي ان يسأل الشهود انهم لا يعلمون له قرائب
 غيرهم أمرهم بأعانة البينة فان لم يتقدموا على من شهد لهم بذلك وطال الامر
 يستحسن أن تفرق له له عليهم وياخذ منهم كفلا بغير دفع اليهم فان اقام
 مدعى القرابة شاهدين شهدا بان القاضي الثلاثي شهد لهم انه قضى له اديانه
 قريب فلان الواقف ولم يقصر شيئا يستحسن اجازتها وحملها على النصرة
 ولو كان الاوصياء جماعة يكتبون بالدعوى على واحد منهم ولو حكم القاضي
 لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر ابنته واقام بينة انه ابن المحكوم له كفاه ذلك
 لاستحقاق الوقف والمرأة وابنتها والجد ولدوله وان حمل كالرجل وانيه

في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الواقف وفسر الشهود
قرايته لا يويه ثم جاء آخر وأقام بينة أنه أخو المقضي له من أبيه قضى له بها
كذلك ولو فسر واقرايته بأنه لا يويه وأقام الآخر بينة أنه أخو المنيب لا يويه
قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة الأعم ولو قضى لرجل بأنه عدم الواقف
أو خاله مثلاً وفسر واحاله ثم حضر رجل وأدعى عليه أنه قرابة الميت وأقام
على ذلك بينة يقبلها القاضي أن كان المقضي له أخذ من الوقف شيئاً والأفلا
لعدم كونه خصماً وهذا استحسان وفي القياس يقبل مطلقاً وإن شهد ابن
الواقف لرجل بأنه قرابة الواقف وفسرها قبلت الشهادة ودخل في الوقف
ولو شهد رجلان عن صحته قرابته مامن الواقف لرجل أنه قرابته وفسرها
قبلت أن عدلاً ودخل معهم في الوقف وإن لم يقبلها القاضي لعدم ظهور
عدالتهم ما جاز له شهوده أن يشارك الشاهدين فيما يوجب مامن القسمة
مؤخذة عنهم بزمعهما ولو شهد القرابة بعضهم لبعض بأن شهد ثلثان لثنتين
بالقرابة وشهد المشهود لهما للشاهدين بالقرابة لا تقبل الشهادة والله أعلم
(فصل في الوقف على فقراء قرابته وكيفية إثباته وما يتعلق بذلك) ولو وقف
رجل أرضه على الفقراء من قرابته أو على من افتقر منهم فثبت لرجل قرابته
منه وفقره ودخل في الوقف وقال محمد لو قال على من افتقر من قرابتي تكون
الغلة لمن كان غنياً ثم افتقر وثلبا فيه اشتراط تقديم الغنى ولو قال على من
احتاج من قرابتي فهي لكل من يكون محتاجاً وقت وجود الغلة سواء كان
غنياً ثم احتاج أو كان محتاجاً من الأصل ومثله المسكين والفقير ولو وقف
على فقراء قرابته وكان فيهم يوم مجيء الغلة فقيراً فسقطت أو مات قبل أخذ
حصته منها كان له حصته الثبوت المالك له وقت مجيئها ولو ولد امرأة قرابته
بعد مجيئها لأقل من ستة أشهر لا يستحق منها شيئاً لأن مسخها هو الفقير من
قرابته والحمل لا يعد فقيراً إذا انقصر الحاجة وهو غير محتاج إلى شيء فصار
بغزلة الغنى من قرابته وقت مجيئها بخلاف ما لو وقف على ولده أو وقف على
قرابته بخاتم المرأة أو ولد لأقل من ستة أشهر من يوم مجيئها فإنه يستحق حصته
منها تبعاً لغيره الاستحقاق بالنسب ذكره هلال رحمه الله وإذا وقفها على فقراء
قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى حانت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد من

كل غلة تصابيا استحقوا الكل ان دفعت اليهم الغلتان معا واللا يستحقون
 الثانية اصبر ورتهم اغنيا بقبض الاولى الا اذا قصصه وكذلك لو وقف رجل
 على الفقراء من ولد زيد بن عبد الله ووقف آخر على الفقراء منهم ايضا فجات
 غلة الوقفين استحقوا الكل ان دفعت الغلتان اليهم معا مطلقا والا فان كان
 الموقوف اليهم اول انصايات تصابيا لا يستحقون الغلة الاخرى وتكون للمساكين
 وان كان اقل من نصاب استحقوا الاخرى ايضا ولو قال كل من الوقفين
 على ولد زيد على كل فقير منهم قوته من غلة هذا الوقف فجات الغلتان معا
 استحق كل فقير من غلة كل وقف قوتا وان جات احداهما قبل الاخرى
 واخذ منها كل واحد منهم قوته ثم جات الاخرى لا يستحقون منها قوتا آخر
 فان كانوا قد اتوا بعض ما اخذوه من الاولى اخذوا من الثانية قوتا آخر
 وهكذا الحكم في وقف الرجل الواحد ارضين بعتدين بخلاف ما لو وقف
 ارضين بوقف واحد على هذا الوجه فانه لا يستحق كل فقير غيرة واحد ثم
 الفقير الذي يجوز له الدخول في الوقف على الفقراء هو الذي يجوز له اخذ
 الزكاة على ما بين في موضعه من كتاب الزكاة وكيفية اثبات الفقراء ان
 يشهدوا انه فقير لا يعلمون له مالا ولا عرضا يخرج بملكه اياه عن حال الفقر فاذا
 شهدوا له ~~كذلك~~ كذا دخل في الوقف واحتمل ان له مالا ولا يعلمون به لا يضرب في
 شهادتهم لانه ليس عليهم ان يعلموا الغيب وانما عليهم ان يشهدوا بما يظهر
 لهم من امره كاثبات القاضي فتر المديون ولو كان ثبت الفقر ولدغى يجب
 نفقته عليه لا يدخل في الوقف واذا لم يعلم الثاني ان له ولدا حلت له ايسر له
 احد يجب نفقته عليه فان دخل فيه والا فلا وسبب في تمام الفروع فيما
 يديه فان شهد له رجلان بالفقر بهما جات الغلة لا يدخل فيه وانما يدخل فيه
 يحدث منها بعد الشهادة الا ان يشهد له في وقت ويسند فقره الى زمن
 سابق فانه يقتضى له بالاستحقاق من مبدا الزمن الاول وان طال دور رجل ايسر
 من قرابة الواقف ولكن اولاده من قرابته يجوز له ان يثبت فقرهم وقرابتهم
 منه اذا كانوا صغارا واما الكبار العقل الاقاليم اثبات قرابتهم منهم وفقرهم
 ووصى ابيهم في ذلك كايهم ولو لم يكن لهم وصى وكان لهم أم يجوز له ان ذلك
 ولو لم يكن لهم أم وكانوا في حجر ائبيهم يجوز له ان يثبت ذلك استنادا وكذا

لهم والنجال وهو تظهير القبط في قبول الملة الطاهرة وإذا اثبت فقرهم
 وقرايتهم وكانوا في حال عجزهم وأحالهم يدفع اليه ما صار لهم من الغلة ان كان
 موضعها ويؤمن بانفاقها عليهم والاندفع الى أمين ويؤمن بانفقةها عليهم
 وإذا اثبت القريب فقره بالنسبة الى وقف قريبه زيد مثلا ثبت فقره في حق كل
 وقف من أقاربه على قدر الاقارب ويستمر مستحقة الى ان يثبت انه استغنى
 طالت المدة أو قصرت في التماس وفي الاستحسان يكلف شهودا على فقره في
 هذه المدة ان طالت فلو قال بعض أهل الوقت لانه اني ان هذا أصاب ما لا
 صار به غنيا وطلبوا منه ان يحلفه على ذلك يحلفه بالله ما هو اليوم غني عن
 الدخول معهم في الوقت ولا يحلفه انه ما أصاب ما لا صار به غنيا لاحتمال انه
 أصابه ثم انقصر وإذا مات القاضي المذنب للفقر والقراية أو عزل تكفنه
 اقامة بيعة عند القاضي الثاني ان الاول أثبت فقره وقرايته من الواقف ولو
 تعارضت بيعة الفقير والغني تقدم بيعة الغني لانها مشقة ولو طلب ما عاونه عن
 مدة ماضية وهو غني وقت الطلب وقال انما استغنى عن الاثبات لا يعطى شيئا مما
 مضى ما لم يتم بيعة على ما قال من حدوث الاستغناء وهذا استحسان وفي
 القياس ينبغي ان يكون القول قوله والله أعلم

(فصل في الوقف على الصلحاء من فقراء قرايته أو الاقرب فالاقرب أو
 الاحوج فالاحوج منهم) * لو قال أرشى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 أبدأ على الصلحاء من فقراء قرايتي ثم من بعدهم على المساكين صح الوقف
 واستحق غلته من فقراء قرايته من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا
 صاحب روية وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قابل
 الشرب ليس بمعاقر لا يبيد ولا ينادم عليه الرجال ولا غدا للمعصيات ولا معروف
 بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله أهل العفاف والخير والقسط
 ومن كان أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العفاف
 ولو قال على قرايتي الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على المساكين تصرف الغلة
 كلها الاقرب فالاقرب من قرايته واحدا كان أو أكثر بينهم بالسوية وإذا
 مات الاقرب انتقل الوقف الى من يليه وهكذا كلما انقضى بطن ينتقل
 الى من يليه الى آخر البطون فإذا لم يبق منهم أحد تكون الغلة للمسكين

وهكذا الحكم لو قال تعطى غلته لا قرب الناس الى نسبها أو رجلا الا قرب
فالا قرب أو قال الادنى فالادنى قال الحسن في وجعل أوصى بثلاث ماله
للا حوج فالأحوج من قرابته وكان في قرابته من غلته مائة درهم مثلا وفيهم
من غلته أقل منها انه يعطى ذو الاقل الى ان يصير مائة ثم يقسم الباقي بينهم
جميعا بالنسبة قال الخصاص رحمه الله والوقف عندى بمنزلة الوصية ولو قال
على ان يبدأ بالاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي فيعطى من الغلة ما يغنيه
يعطى الا قرب منهم مائتي درهم ثم الذي يليه كذلك الى آخر البطون وان فضل
شيء يكون بينهم وان قصرت الغلة يبدأ بالبطن الاعلى فيعطى كل واحد نصيبا ثم
ثم كذلك الى ان تنتهي الغلة صح الوقف وتصرف الغلة على ما شرط ولو قال
على ان يبدأ بقر بهم الى نسبها أو رجلا فيعطى من غلته هذا الوقف في كل سنة
ألف درهم ثم يعطى من يليه في كل سنة تسعة مائة درهم ثم من يليه في كل سنة
ثمانمائة درهم وعلى نسبة هذا النقص الى آخر البطون يصرف البطن الاعلى
ألف ثم ثم على ما شرط الى ان تنتهي الغلة ثم يعمر من لم يفضل له شيء ومنهما
زاد من الغلة عما قال الواقف يكون للمساكين لاستثناء الاقارب ما سمى اياه
ولو قال على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب يبدأ بقر بهم اليه بطنا فيعطى كل
واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحسان
وفي القياس تعطى الغلة كلها للبطن الا قرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى
يقرب الا قرب ذكره هلال ولو جعل أرضه وقفاً على فقراء قرابته ثم من
بدهم على المساكين وكان له أحارب فقراء وأقارب أغنياء وللا غنياء اولاد
لا صلاحهم بكار وصغار ذكور وبنات والكل فقراء تعطى الغلة لا حارب
الفقراء ولا اولاد الاغنياء الذكور والبنات والبنات الكبار المتأخرين على الكسب دون
الزنى والصغار والبنات الكبار اقرب من فقراءهم على آياتهم فلا يدخلون فيه
ومثله لو كان الاب فقيرا وابنه غني ولو كان للاب الكبار الفقراء اولاد
صغار فقراء لا يعطون شيئا من الوقف لوجوب نفقتهم على جدهم ذكره الخصاص
وهلال وهكذا الحكم في المرأة الموصرة اذا كان لها اولاد بكار وصغار فقراء
وهم أحارب الوقف ولو كان للواقف قرابة فقيرة وزوجها غني لا يفرش
لها شيء من غلة الوقف لغناها بغني زوجها ولو بالعكس يفرش له لعدم غناه

بغناها ولو كان له قرابة فقيرة ولها أخ وابن أخ أو خال وممر تدخل في
الوقف وإن كان يرضيها النفقة عليهم والاصل أن الصغير إنما يعد غنيا
بغنى أبويه أو جديهما من جهة أبويه فقط وإن الرجل الفقير والمرأة الفقيرة
انما يعدان غنيين بغنى فروعهما أو زوجهما فقط ولا يعد الفقير غنيا بغنى
غيرهم من القرائب قال الخصاص وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله ثم قال
الصواب عندى وباتقه التوفيق أنه يجب أن يعطى هؤلاء وإن كان يرضى
لهم النفقة على أصلهم تلزمه نفقتهم لأنهم قالوا إن للرجل أن يأخذ من
الزكاة إذا كان له منزل وخدام ومتاع بيت لأفضل فيه ثم قال ولا أقول إن
فقيراً يكون غنياً بغنى غيره والنبي صلى الله عليه وسلم يقول كل ذي مال أحق
بماله من الناس أجمعين ورد هلال بما حصله إن أمر الناس على خلافه لانا
رأينا الناس لم يجوزوا في كلاءهم أن يقولوا أولاد الاغنياء من الفقراء
ويضيقونهم إلى غنى آبائهم فكان الغنى عندهم على ذلك وتجوز وصاياهم
على ذلك ووقفهم على معانيهم التي ترضى انهم أرادوها واقه أعلم
(فصل في وقف دار على سكنى أولاده ثم على المساكين وبيان من عليه
المرتبة) لو قال رجل داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على
بني كذا ولدى ولدى ونسلي أبدأ ما تناسلوا ثم من بعدهم تكون غلما
لهم ما كان صرح الوقف ويكون سكناهم الأولاد وأولاد أولادهم ما بقي منهم أحد
ولولم يبق منهم غير واحد أو أراد أن يؤجرها وما فضل عنه منها ليس له ذلك
وانما له السكنى فقط ولو كثرت أولاد الواقف وضافت الدار عليهم ليس لهم
أن يؤجروها وانما تنقص سكناهم على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له
من سكناها وتكون لمن بقي منهم فلو كانوا ذكورا وانما أراد كل من الرجال
والنساء أن يسكنوا معهم نسائهم وأزواجهم معهن وحشهم جاز لهم ذلك
إن كانت الدار ذات مقاصير وجوز يغلق على كل واحد قباب وإن كانت
داراً واحدة لا يمكن أن تقسم بينهم لا يسكنها إلا من جعل لهم الواقف السكنى
دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء ولو جعل سكنى داره لبناته دون
الذكور كانت لبناته لصلبه فقط ولو كان له ابن أزواج كان الحكم فيهم
كالقدمية ولوهم سكناً لبناته وبنات أولاده وإن سفلان كانت السكنى

ليس له وقف عليهم للسكنى
أن يؤجروا وعند الشافعي
له أن يؤجر

لكل أنى من ولده وولد ولده ونسبه ايدا بقسم سكناها بينهن على عددهن ومن
 مات منهن سقط حقها وكذلك من تزوج منهن وهوجت مع زوجها فان
 طلقها او مات عنها او عادت عاده في السكنى ولو شرط ان من تزوج منهن
 فلا سكنى له اسقط حق من تزوج منهن ثم لا يعود حقها بكونه او طلقها
 الا ان يشترط ان من مات زوجها او طلقها عاده في السكنى وعلى هذا
 لو كان مكان البنات أمهات اولاد ولو شرط تقديم بطن على بطن كان كما
 شرط ولو شرط سكناها بعد انقراضهن او تزوجهن للذكور من اولاده
 وأولاد اولاده أبدأ ما ناسلوا كان كما شرط ولو جعل سكنى داره لولدته من
 بعده لم جل بعينه ليس لولده وللمن بعده ان يسكن غيره فيها الا بطريق المعارية
 دون الاجارة لأن المعارية لا توجب حق الله مستعبر وهو بمنزلة ضيف اضافته
 بخلاف الاجارة فانها توجب حق الله مستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز وهي
 نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره ولو جعل سكناها لواحد بعد
 واحد تكون ممرتها واصلاحها على من بدأ به الواقع بالسكنى ويقال له
 رهما مرة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابه او يلزمه ازيد من ذلك ولو وزر
 الاول حيطانها او أدخل جند وعافى سقنها بدلا عما نكسرت منها ثم مات
 وانتقلت الدار الى الثاني يكون ذلك لورثته الاول ويقال للثاني ان شئت
 فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا لك والاثوبير ويدفع اليهم قيمة ذلك من
 الاجرة ثم يعود سكناها اليك ولو انتم دمت وقال الاول أنا بنيت واسكنها كان
 لذلك واذا مات يكون البناء لورثته ويقال لهم ارفعوا بناءكم عن الدار
 وشذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها ان ما رتب له لا يمكن تخليصه او قبضه
 الا بضرر بخلاف البناء فان كاه لهم فلم يأخذ ولمس للثاني ان يملك البناء
 بقيمة بدون رضاهم ولو جعلهم الاول ارضين سطوحها ثم مات لا ترجع
 ورثته بشئ لأن ما لا يمكن أخذ عينه هو حكم الهالك الا ترى ان رجلا
 لو اشترى دار ارضين سطوحها وجعلهم اثم اسفخت ليس له ان يرجع بقيمة
 ذلك وانما يرجع بثلث الدار وبما يمكن هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبيعا
 على البائع ان يكونه مغرورا ولو امتنع من له السكنى من ممرتها أجزاها
 القاضي ورعها من أجزائها ثم اذا استغنت ترد الى من له السكنى وهكذا

الحكم اذا صارت للمساكين قوبر وترحم من غلتها وما فضل منها يكون لهم ولوا متع أحد الموقوفين على سم من الترميم في الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ما يشريه لو دفع من عنده ثم بعد ذلك يرد اليه نصيبه ولو حال جعلت سكاها لزيد مدة حياته ان شاء مسكنها وادشا أجرها واخذ غلتها ولها ان يجعل سكاها لمن شاء من الثامن يفعل ذلك كلما يراه واذا مات زيد ومن جعل له زيد السكنى قوبر وتكون غلتم للمساكين صح وكان لزيد ان يجعل سكاها اقوم بعد قومه وليس له ان يتقوض لغيره ما قوض اليه الا بشرط منه له عند الوقف ولو كانت الموقوف عليهم مرتين جعل التقويض المذكور لواحد منهم بعينه اختص به ولو جعل سكاها لرجل معين ثم من بعده لبناته أو أمهات أو لاده صح والله أعلم

(باب الوقف على العلوية أو المتعين في بغداد أو المدرسة القلائية)

اذا وقف على المتعين فان كان على متعلق بالعدة بعينها كبيع عدد امثلا وكان بعضهم يختلف الى الذنهاء لكنه يشغل بكتب العلم فما يحتاج اليه لا يحرم وظيفته لانه نوع علم وان كان لا يشغل اصلا لا يستحق شيئا فان خرج منها مسيرة ثلاثة أيام بطاقت وظيفته لانه مسافر وان خرج الى مادونها فان مكث خمسة عشر يوما فكذلك لانهم امدن طويلا وان مكث أقل منها فان خرج لشيء له منه بد كما تنزه يحرم وان كان لما لا بد له منه كطالب القوت لا يحرم لانها مدة يسيرة تشغلها بما لا بد منه وان كان الوقف على سكا كفي مدرسة بعينها لا يستحق الامن صح بين السكنى والنفقة لان السكنى مشروطة لفقار والنفقة مشروطة لدلالة وعرفا والسكنى لا يتحقق فيها الا بان يارى الى بيت من بيوتها مع اقامته وآلات السكنى فان كان يتفقه فيها انما راي بيت خارجا للتراسة لا يحرم لانه لا يخل بالشرطين وان قصر في النفقة ثم ادا واشتغل يشغل آخر فان كان يحال بعد من مئة مائة المدرسة ورزق والاحرم ولو وقف على العلوية الساكنين يعلم مثلا وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يعقب عن البلدية أو نحو ذلك قال النفقة أو بكر البلي من غاب عنهم ولم يسع مسكنه ولم يخدم سكا آخر فهو من سكان بلع ولا تبطل وظيفته ولا نفقته قال ودلت المسئلة على جواز الوقف على نفق هاشم كالتجوز الوصية لهم

ولا يجوز صرف الزكاة اليه - م هكذا قاله القاضي الامام ابو زيد الدبوسي
رحم الله

« (باب الوقف على قوم بتمديد بعض على بعض أو على رجلين
ويجعل لكل واحد منهم ما عينا أو على ورثة ثلاث) »

لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على زيد وعمر وما عاشا ومن
بعدهما على المساكين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل
سنة ألف درهم ويعطى عمر وقوته لسنة ومهما فضل كان بينهم انصافا بين الجميع اياها أو لا
بقوله على زيد وعمر ولو لم يرده عليه لكان الكل بينهم - ما انصافا فافضل في
البعض عمل به نفسه فان لم تق الغلة بما قال يتقدم زيد ثم ان فضل عنه شيء
يدفع الى عمر والافلا شيء له وان جاءت الغلة بعد موت زيد وكانت ثلاثة
آلاف مثالا وقوت عمر وهدل أنما مثالا يدفع اليه ألفا وقوته ثم خمسة مائة
أخرى تنكمله النصف الغلة كالوكان زيد وما وفضل من الغلة شيء والباقي
للمساكين ولو مات عمر وورثي زيد كان الحكم كذلك ياخذ النصف خمسة مائة
والباقي للمساكين ولو لم يجع بينهم - ما أو لا بان قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل أبدأ على زيد فيعطى من الغلة ألفا ثم يعطى عمر وقوته
لسنة بخاتم الغلة ثلاثة آلاف وكان قوت عمر وهدل أنما مثالا يعطى كل
واحد منهم ما ألفا والاف الاخرى للمساكين - ما اتبعه ما لكل واحد منهم ما اقدر
معينا ولو قال على زيد وعمر ويكره بدأ بزيد فتكون الغلة له أبدأ ما عاش
ثم عمر وكذلك ثم بكر كذلك - ينشئ ذوقه على ما قال من تقديم بعض على
بعض ثم اذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل أبدأ على زيد وعمر وما عاشا لزيد من غلاتي في كل سنة ألف
درهم ولعمر وما - فان بخاتم الغلة الفات قسم بينهم ما استساها لزيد خمسة
اسداس لغيره بكل الآف واخمس سدس لغيره بمائةين ولو قال لزيد
نصفه واخمس وثلاثا وتسع الغلة على سبعة منهم لزيد ثلاثة واخمس وأربعة
ولو قال لزيد نصفه واخمس وثلاثا تسع الغلة على اثني عشر منهم ما سبعة منها
لزيد وخمسة لعمر ولان صاحب النصف يأخذ ستة منهم من اثني عشر

وصاحب الثلث يأخذ منها أربعة وسبق سهمان لم يقبل الواصف فيه ما شيا
 فيكونان بينهما نصفين وانما كانا بينهما ولم يكونا له ما كين بمصلحة كل
 الغلة له ما في أول كلامه ولو انقصر على ذلك لكانت كلها بينهما انصافا
 ولكن لما فصل عليه أيضا الا ترى انه لو قال تجرى غلتي في كل سنة على
 فلان وفلان لفلان من ذلك الثلث وسكت عن فلان الآخر أن الباقي
 يكون له أصله قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثالث ولو قال تجرى غلتي
 في كل سنة على زيد وعمرو وزيد من ذلك مائة درهم وسكت عن الباقي يكون
 زيد مائة في كل سنة ويكون الباقي منها للعمرو فان جاءت الغلة مائة فقط
 كانت لزيد ولا شيء للعمرو ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
 على ورثته زيد ومن بعدهم على المساكين صح فان كان له جماعة من الورثة
 تكون الغلة بينهم على عددهم الزوجة والابن كذلك فلو نزلوا بالموت الى
 واحد أو صك كان واحدا من الاجساد استحق النصف والنصف الآخر
 للمساكين ولو قال على ورثة فلان على قدر ميراثهم منه وكان فلان حيا فلا
 شيء لهم وتكون الغلة له ما كين لانهم لا يسمون ورثته الا بعد موته ولأنهم
 قد يمتنون قبله فلا يكونون ورثته فان مات عن ورثته ترجع الغلة اليهم على
 قدر ميراثهم منه ولو كانت عائلة فاستحقاقهم على نسبته كما لو ترك اخنتين
 لابوين وأختين لام وبجدة ومن مات منهم تكون حصته للمساكين ولا ترد
 الى من بقي لاستلزامه خلاف الشرط وانه لا يجوز فلو مات عن أم وأخوين
 يكون نصيب كل من اثنين عشر للام سهمان واكمل أخ خمسة فتقبل غلة
 الوقف كذلك ولا تنفرد القصة بعوت احد الاخوين الى الاثلاث لكونه
 خلاف ميراثهم من ورثتهم ولو قال على زيد وعلى ورثته عمرو وعلى قدر
 ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بين زيد وعمرو وعلى
 عددهم فاذا كانت ورثة عمرو ابنتين وابنتين قسمت الغلة على خمسة أسهم زيد
 منها سهم واربعة لورثة عمرو ثم تقسم بينهم على قدر ميراثهم منه للذكر مثل
 حظ الانثيين فان حدث للعمرو بعد موته ولد كان حيا دخل مع الورثة في
 الغلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يراد الى من بقي لما قلنا من
 الاستلزام ولو قال بين زيد وعمرو ورثة عمرو على قدر ميراثهم منه استحق زيد

مطلب قال بين زيد وعمرو
 عمرو يكون لزيد النصف
 ولورثة عمرو النصف

النصف وورثة عمرو والنصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه ولو قال
 على زيد وورثة عمرو ولم يذكر قوله على قدر ميراثهم منه قطعت الغلة على زيد
 وورثة عمرو وعلى عددهم فإذا مات أحد من ورثة عمرو بسقط سهمه وتقسم
 الغلة على زيد ومن بقى من الورثة ولا ينفصل نصيبه إلى المأسا كن لعدم المنافع
 من الانتقال إليهم ههنا وإذا مات زيد انتقل حصته للمأسا كن لا إليهم
 لانفرادهم عنهم بما وقف عليه ولو قال على زيد وعمرو ونسب له ليس لولده زيد من
 الغلة شيء وانما هي لزيد وعمرو وله عمرو لأضافة الوالد إليه ولو قال على ولد
 زيد ومن بعدهم على المأسا كن تكون الغلة لولد زيد ولو كان واحدا ومهما
 حدث زيد من الولد دخل في الوقت ومن مات منهم يصير سهمه إلى بقى
 لا للمأسا كن لانه انما جعل لهم بمدة ولزيد فإذا انقضوا تصير الغلة
 للمأسا كن ولو قال على ولد زيد وهم عمرو وبكر وشاذل ومن بعدهم على
 المأسا كن فذكر ثلاثة مثلا تكون الغلة لهم فقط ولا شيء لمن عداهم من ولد
 ومن مات منهم يكون نصيبه للمأسا كن لانه لما عدهم صار كل واحد منهم
 منفردا عن غيره بما وقف عليه فتكون بعده للمأسا كن ولو قال على زيد
 وعمرو وبكر أبدا ما عاشوا ومن مات منهم عن ولد له له أو ولد له وان زل كان
 نصيبه لولده تكون الغلة بينهم ومن مات منهم عن ولد فانتقل ما كان يخصه إلى
 ولده وولد له أبدا ولو قال وكل من مات من أهل هذه الصدقة وترك وارثا
 كان نصيبه من الورثة على قدر ميراثهم منه مثل كل ورثة فلو مات عن
 بنت وابنة وأخوات كلهم لآل من الأولاد يكون نصف حصته لبنته
 والنصف الآخر بين أخوته لاذ كر مثل حظ الأنثيين ولو جعل أرضه صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ولدى بكر ومن مات منهم ما عن ولد
 انتقل نصيبه إليه وان مات عن غير وارث كان نصيبه مردودا إلى الباقي
 منهم ما جاز الوقت فلو مات أحد منهم أو لم يترك سوى أخيه لارتد إليه نصيبه بل
 يكون للمأسا كن باقونه عن وارث ولو لم يكن أحد منهم عن يرث الآخر ومات
 أحدهم عن غير وارث انتقل نصيبه إلى الآخر والله أعلم

• (فصل في الوقف على قوم على أن يفضل أو يخص أو يحرم من شأهم -
 أو يدخلهم من شأهم في إن يشعه أو يعطيه لمن شأهم من الناس) •

مطلب قال على ولد زيد ثم
 على المأسا كن وكانوا عددا
 الخ

أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل من شئت منهم
ومات قبل أن يفضل بعضهم على بعض كانت الغلة بينهم على السوية لعدم
انصال التفضيل بأحد منهم فان قال قضت فلانا قضت له كل الغلة لم تصح
لأنه تخصيص وليس بتفضيل ولا بد أن يعطى لكل واحد منهم شيئاً ثم يرضى
شأنهم بما شئ من قليل أو كثيراً مطلقاً أو مدة معينة ولو زاد وقال على بني
فلان ونسأهم وفضل واحد منهم لا ولده ونسأ له أبداً ما تناسلوا جاز وكان ذلك
له وإنه له أبداً وليس له الرجوع فيه لأن التفضيل يلحق بأصل الوقف
بسبب اشتراطه فيه ولو فضل واحد انصف غلة سنة مثلاً جاز وتكون أسوة
شركائه فيما بعده ثم بعده ودم مشيئة التفضيل اليه ولو قال قضت
فلانا على أخوتي نصف الغلة وكانوا ثلاثة استحق المفضل ثلثها وأخواتها
لأن النصف صار له بالتفضيل والنصف الآخر يقسم بينهم اثلاثاً لتساويهم
فيه فيكون لكل سدس والنصف مع السدس ثلثان ولو قال استأشأ
أن أعطي لبني فلان شيئاً من الغلة وأعطيتها غيرهم بطلت مشيئته في التفضيل
وصارت بينهم جميعاً لأنه لم يعمل لنفسه مشيئة غيرهم وإذا قال لست أشاء أن
أعطي ولد فلان ونسأ له فقد بطل مشيئته التي شرطها في التفضيل لا ترى
أن رجلاً لو قال أوصيت بثلث مالي لبني فلان على أن لا وصي أن يفضل بعضهم
على بعض فقال الوصي لست أرى أن أعطي أحد منهم من هذا الثلث شيئاً
أن مشيئته قد بطلت وصار الثلث بينهم سواء قال الوقف كذلك وإذا عطاهما
وأبطلها صار كأنه لم يشرطها في أصل العقد ولو قال على أن لي أن أخص
غلامي بن شئت منهم جاز له أن يخصصها بأحد منهم مطلقاً أو مدة معينة
وبواحد بعده واحد وجاهز له التفضيل أيضاً وليس له الرجوع بعد ذلك
وإذا أخصها بأحد منهم ثم مات قبل الواقف عادت مشيئته لأنه إنما أخص
الرجل بغلته أحياته فتقطع مشيئته في الاختصاص حياته فإذا مات الرجل
فخشيئته في الاختصاص على حالها قال هلال وهذا عند من يمتزلة الذي قال
قد أختصمت بغلة هذه السنة فلانا فإذا انقضت السنة عادت مشيئته في
الاختصاص وإن مات بعده تكون الغلة بين من بقي منهم ولو قال على أن لي
أن أكرم أو أخرج من شئت منهم ثم مات قبل ذلك تكون الغلة بينهم جميعاً

وان أخرج واحدا منهم أو أخرجهم الا واحدا منهم مطلقا أو مدة معلومة
صح وليس له حرمان الجميع قياسا واذا مات من بقي منهم أو أخرجهم كلهم
بناء على الاستحسان تكون الغلة للمساكين وليس له ان يعيدها اليهم لانه
لما حررهم غلتها أبدا فقد خرجت من ان تكون لهم وانقطعت مشيئته
فيها وصارت للمساكين ولان يرد لها عن ذلك لان فعله - حصل عن مشيئته
مشروطة في عقد الوقف فكان له لم يسم أحد من أولئك ولو قال أخرجت
فلانا من غلتها فان كان فيها غلة موجودة وقت الاخراج خرج منها فقط
والا كان خارجا أبدا والتخصيص كذلك ولو قال أخرجت فلانا وفلانا أو قال
أخرجت فلانا بل فلانا أو قال بل فلانا صار أخرجين ولو قال أخرجت
فلانا أو فلانا خرج أحدهما والبيان اليه وله اخراجهما الباقية مشيئته
فيهما وليس له ابقاؤهما لخروج أحدهما لا بد منه ويجبر على البيان فان
مات قبله تقسم الغلة على عدد من لم يخرجهم ويضرب لهما باسم واحد
ويقال لهما ان اصططعا كان لكلا والا فهو موقوف أبدا الى ان تصططعا
وكذلك لو قال خصصت لفلانا أو فلانا أبدا له ان يبين من خصه بها وان
مات بلا بيان كانت لهما كما وصفنا ولو قال على ان ادخل معهم من شئت
جازه ان يدخل معهم من شاء ولو غنيا وليس له ان يخرج منهم احدا لعدم
شرطه اياه وله ذلك مطلقا ومدة معينة ولو قال ادخل فلانا بل فلانا صار
داخلين ولو قال ادخل فلانا أو فلانا دخل أحدهما وليس له حرمانهما
فيجبر على البيان وحكم الموت بلا بيان كما تقدم ولو قال اوصى هذه
صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان أعطى غلتها لمن شئت منهم ثم
جعل لواحد منهم كلها او بعضها مطلقا او مدة معينة او رتبهم فيها واحدا بعد
واحد أو فضل بعضهم على بعض جاز وليس له تغيير ما فعل ولو جعلها لواحد
منهم مدة قصت او مطلقا ماتت عادت مشيئته وان قال لا أنشأ من أجهلها
لهم بطلت مشيئته وكانت بينهم بالسوية ولو قال وضعتها في غيرهم كان
قوله باطلا وهي بينهم قياسا وفي الاستحسان مشيئته باقية فيهم ولو مات
بني فلان كلهم قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا من الغلة بطلت مشيئته لم يقبده
اياها بهم وصارت للمساكين ولو مات الواقف قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا

كانت الغلة ينتسب بالسوية لانتقاعها بموته ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبدى على ان انا اعطى غلتها لم شئت من بني فلان صح
 الوقف والشرط وله ان يجعل غلتها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لاشاء
 ان اعطى غلتها لاحد منهم. ولكني اعطى الغيرهم تبطل مشيئته في اعطائهم
 ولا مشيئته في الاعطاء الغير لتصح تكون الغلة للمساكين وكذلك ان
 مات قبل ان يشاءها لهم تكوّن للمساكين لانه لما قال صدقة موقوفة لله عز
 وجل أبدى ثم قال على ان انا اعطى غلتها لم شئت من بني فلان كانت وقفا
 جائزا وكانت على المساكين غير ان له ان شاء في الغلة ومشيئته في صرفها عن
 المساكين الى بني فلان خاصة فان صرفها اليهم جاز وان شاء غيرهم او مات قبل
 ان يوجد منه مشيئة كانت للمساكين لذكرا وايهاهم في صدق الوقف
 وانما قوله على ان اعطى غلتها لم شئت من بني فلان ثانيا فان استثناهما صح والا
 فالوقف للمساكين ولو شاءهم ثم مات منهم أحد جاز له صرف حصته الى من
 شاء منهم دون غيرهم وان ابطال مشيئته في حصته كانت للمساكين
 ولو شاءها لهم ولاولادهم بصفته مشيئته لهم دون اولادهم لعدم اشتراطها له
 في اولادهم فاذا انقرضوا تكون الغلة للمساكين دون القروع ولو قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة على ان للقيم ان يعطى غلتها لمن شاء من الناس جاز له
 ان يصرفها الى الفقراء والاعنياء ولومن ولده أو ولد الواقف ولو قال جعلتها
 للاعنياء يبطل الوقف كما تقدم ولو شاءها لنفسه لا يجوز والوقف ومشيئته
 بجالهما لان الاعطاء يستلزم معطى له والانسان لا يعطى نفسه ولانه يراد
 بمن شئت غيره كقولها رجب الابان يزوجه ابن شاة ليس له ان يزوجه ابن
 نفسه فاذا قال جعلتها فلان ما عاش جاز وليس له ان يحولها عنه الى غيره
 لانه بمشيئته اياه صار كأنه اشترط له في عقد الوقف فلا يقي له ما دام خيا فاذا
 مات عادت مشيئته ولو جعل لزيد غلة سنة مثلا بطلت مشيئته فيها وهي على
 حالها فيما بعد السنة وكذلك ان جعلهم فيما لو شاء بعض الغلة لزيد ولو لم
 يجمها لاحد حتى مات تكون للمساكين ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة على ان فلان ان يضع غلته ما أحب شاء جاز له ما يوزن الاعطاء وجاز له
 وضعها في نفسه ولو كلها مطلقا ومدة معينة لانه يمكن ان يكون الانسان

واضعاً عند نفسه كما لو قال مات سالى الى فلان بكمه حيث شافته يجوز له
وضعه في نفقه

• (باب الوفاق على الموالى) •

لو قال رجل حر لاصـل ارضى هذه صدقة ووقفة لله عز وجل على موالى ثم
من بعدهم على المساكين صح وتكون الغلة لكل من اعتقه الوفاق واسـكل
من ادركه العتق به الوفاق حتى يدخل فيه المعتق بعد موته من مدبره
وامهات اولاده والموسى بشرائهم وعتقهم والقبض على المذكور والاثاث
سواء والخائفين الوفاق كالوفاق لاصـدق المولى على الكل ويدخل فيه
اولاد مواليه لانهم موالى اذ ليس لهم مولى غيره الا من كان من اولاد
موايـات له وآبائهم موالى لغيره ولا يدخل موالى مواليه اقسط من هو مولى
بولايتهم منه ولا مولى الموالاة مع مولى العتاقة ولا مع اولادهم ولو لم يكن له
سوى مولى الموالاة استحق حينئذ استعسانا ولو مات أبو الوفاق وابنه
أو أخوه وله موالى وورث ولهم لا يدخون مع مواليه فيه ولا مع اولادهم
بعد موت آبائهم ولو كان له موالى موالى ولا يسه موالى قد ورث
ولا هم تكون الغلة او الى مواليه دون موالى آيـه ولو لم يكن له موالى
وله موالى الاب قال أبو يوسف تعلى الغلة للموالى الاب وبه أخذ هـلال
رحمـه الله وهو استعسان ولو قال على موالى واولادهم ونسـلهم دخل فى
الوفاق عند اولاد بنات مواليه ولو لم يرجع ولاؤهم اليه او كانوا من العرب
لشـؤن النسل المذكور والاثاث ولو قال على موالى الذين وليت نعتهم
تكون الغلة لكل من اعتقه وإن بناته العتق من جهته لا غير فلا يدخل
اولادهم فيه لانهم ليسوا بمن ولي نعتهم وانما صاروا موالى بالجر ولا يدخل
مـشـترك الولاة فيه اعدم خلوص ولائـه ولو قال على موالى وموالى أبى
أو أهل بـقى كان كما شرط ويدخل فيه موالى ابنه وآيـه دون موالى أخواله
الا ان يكونوا من أهل بيته حينئذ تدخل مواليهـم ولو قال على موالى وله
موال اعتقهم او والاهـم وله موال اعتقه ولا يستحق أحد منهم شـأـن الغلة
وتكون للمساكين كما لا تصح الوصية لهم لعدم جواز عموم المشترك ولا لاعد
بعينه لعدم جواز الترجيح بالامـرـح ولو زوج الواقف عبده بـمـرقة فـمات

منه بولد ثم اعتق عبده ودخل الولد مع أبيه في الوقف وكذلك لو زوج معتقه
 بعد الغيبة بغير إقامته بولد يدخل في الوقف مادام أبوه عبدا فإذا اعتق يطل
 حقه منه لا يخرج راولا لأنه أنى مولى أبيه وهكذا الحكم لو زوجها بغير الأصل
 بغير إقامته بولد فغاه ولا عنها وقطع الثاني نسبة عنه يدخل الولد في الوقف
 ومتى ما كذب نفسه سقط حق الولد منه ولو اشترى معتق الواقف أمة مع
 رجل آخر ثم جاءت بولد فادعى بولد ما دخل الولد في الوقف الثبوت نسبة منه
 ولو وقف على موالى زيد ومن بعدهم على المساكين فأقر زيدان ومقتاحا هذا
 مولاه وصلة على عتقه ليدخل في الوقف لأن الولاء بمنزلة النسب ولو قال
 على موالى وموالى موالى دخل مع مواليه موالى مواليه فقط ولا يدخل من
 بعدهم في الوقف ولو وقف على مواليه وله مولات فقط كانت كل الغلة
 لهن لما ذكره محمد في السير حوى طباب الأمان مواليه وله مولات ليس لهن
 رجل دخل جميعا في الأمان روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن مطرف
 عن الشعبي رحمه الله أنه قال لا ولأه إلا الذي نعمة وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان
 الباقر رحمهم الله والله أعلم

* فصل في الوقف على أمهات أولاده ومدرسه ومكانته وعماليكه * لو قال
 أرحني هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على أمهات أولادي أو قال على
 مدرستي جازا الوقف حتى عند محمد بن الحسن أيضا في المنهور عنه وقد وضعه
 في كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطاً قال فيه ألف لانة كذا ولانة كذا
 وكذا في كل نسراً وفي كل سنة في مائة فلان وبعد وفاته وكذلك في مدرسته
 وشرط لهن مثل الذي شرطه لأمهات أولاده وقال بعض فقهاء أهل البصرة
 لا يجوز الوقف على أمهات أولاده بناء على عدم جواز الوقف على النفس
 وقد بناء فيما قدم فلو كان بعض أمهات أولاده عنده والبعض قد
 تزوجهن والبعض أعتهن تكون الغلة لمن عنده وللمزوجات دون
 المعتقات وإن مات المولى لانهن صرن مولات له ويدخل فيه من يحدث
 له من أمهات الأولاد بعد الوقف قال بشر بن الوليد رحمه الله سمعت أبا يوسف
 يقول في رجل أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاده وله أمهات أولاد عنده وأمهات
 أولاد قد أعتهن في حصته وأمهات أولاد قد أعتهن في مرضه القياس في

هذا على وجهين أحدهما ان يكون الثلث لامهات اولاده الا ان لم يكن
اعتقهن ويعتقن بعونه دون من كان اعتقهن في حياته والشأن أن يكون
الثلث لهن جميعا لانه يقال لها بعدد اعتق أم ولد فلان ويقال لها أم ولد فلان
ويكون صادقا في الاطلاق وبسبب هذا ابن مهيبة فقد انترق اسم أم
الولد وأم المهيبة وان كنت أم ولدا اعتقت واحسن هذا كله عندنا
واقه أعلم ان يكون لامهات اولاده الا ان يعتقن بعونه وان كان قد اعتق
كل امهات اولاده في حياته كانت غلة الوقف لهن جميعا واقه أعلم ولو وقف
على امهات اولاد زيد أو على مديراته كان حكمهن كحكم وقفه على امهات
اولاده ولو قال على سالم أو لزيد ومن بعده على المساكين جاز الوقف
وتكون الغلة تبعا للمعادام في مال زيد فهي له واذا باء فثمة معه الى
مشرته لان الوقف عليه الاثر ان قبول الوقف وردة اليه لا الى غيره
فلهذا الحكم الواقع بطل الوقف عن سالي الكاكية وصارت الغلة لأمها كين حتى
لو باءه الواقف لا يعود الوقف لانه بطل كونه وقفا عليه من حين الوقف
وصار للمساكين ولو اشتراه الواقف مع رجل آخر بطل وقفه من الوقف
به در حصة الواقف منه وكانت للمساكين فاذا اعتق يكون له من الغلة بقدر
حصة ميريك الواقف والباقي لأمها كين وهذا بناء على القول بعدم جواز
الوقف على النفس قال في الكافي ولو شرط الغلة لأمه أو لغيره فهو
كاشترائها انه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على
قول أبي يوسف ولو وقف على فلانة أم ولد لزيد أو على فلانة مديرة بكر وعلى
فلانة مكاتبه عرو ومن بعدهم على المساكين تكون الغلة بينهم انلا ما
لها أصاب المديرة وأم الولد كان لأمها وما أصاب المكاتبه كان لها دون
الولي فلو عجزت وردت الى الرق بأخذ مسددا حصتها ولو أدت فعتقت
صارت حصتها مال كاليها وهكذا الحكم اذا عتقت المديرة وأم الولد جوت
سليدها واقه تعالى أعلم

مطلب شرط الغلة لأمهات
أو غيرها كاشترائها
لنفسه

(باب الوقف على امرأة غير أم ولد أو على زيد مائة مائة مائة من

بهداها الى غيره ثم من بعده على المساكين)

لو قال ارشى هذه صدقة ووقفه لله عز وجل أبدا عن فقره جاز

بعدهم على المساكن صبح الوقت وتكون الغلة على قول أبي حنيفة لأفقر
 الملاصة دار له أو الساكن هو فيها التخصيص الجار بالامتداد في الأوصاف
 لجيرانه بثلاث ماله والوقف مثلها أو به قال زفر وتكون لجميع السكان في الدور
 الملاصة له الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة
 فيها سواء بعد الأبواب وقربها سواء ولا يعلو القسيم بمعاذون بهض بل
 يقسمها على عدد رؤسهم وعلى قولهما تكون الغلة للجيران الذين يجمعهم محلة
 واحدة أقوله عليه السلام لأصلاة الجار المسجد إلا في المسجد وقسم بين يجمع
 الثلاثة الوسط من الأصوات وبقوله في مسجدين صغيرين متقاربين
 لا يخرجهم من أن يكونوا أهل محلة واحدة بخلاف ما إذا كانا كبيرين وثما عد
 ما بينهما فإنه يسير أهل كل مسجد جيران على حدة والامصار التي فيها القتال
 أن قال على فقر الجيران من بيتي فلان ونسبهم إلى أب قريب كالفخذ
 أو البيت يعطى العرب منهم دون الموالى والسكان وإلى قبيلة فكذلك في
 القياس وفي الاستحسان تكون الغلة لتلك القبيلة من العرب والموالى
 والسكان إذا كانوا فقراء لأن معنى كلام الناس على هذا عرفاني وصاياهم
 فيعمل به ويترك القياس ذكره لال رحمه الله ومن انتقل من جوار أو واقف
 أو استغنى سقط سهمه والعبرة للاستحقاق وعدمه بالمجاورة يوم قسمة الغلة
 فمن كان في ذلك الوقت جارا وقفه يرا الاستحقاق والأفلا وقت يجزى الغلة إذ لو
 اعتبر وقت حجبها لربما أعطى الأغنياء منهم وأنه خلاف الشرط ولو انتقل
 الواقف إلى محلة أو بلدة أخرى وانحدر فيها إدارة الإقامة انتقل الوقف معه
 وكانت الغلة لجيرانه وقت القسمة وهكذا كلما انتقل منتقل الوقف معه
 ويسقط مقر على مجاوره وقت موته ولا يفتقر عنهم وإن انتقل ورثته منها
 أو باعوها ولو خرج مسافرا فمات في سفره قبل أن يفتقر سكن في بلد تكون
 الغلة لجيران داره التي سافر منها ولو كان له داران وله في كل منهما
 أهل تكون الغلة لجيران الدارين جميعا سواء كاتفاق محلتين أو ببلدين
 أو مات في أحدهما ولو مرض الواقف فمات وله واحد فأخذه إلى محلة
 أخرى فمات عندهم تكون الغلة لجيرانه الأولين وليس بهذا كاتقاله
 عنهم وإنما هو بمنزلة الزيادة لهم ولو كان له أحوه وأحوال فقراء وهم من

جبرانه استحقوا أيتا بخلاف اولاده واولادهم وبنو به وبنده وامرأته ومن
 مثلهم فانهم لا يسمون جبرانا عرفا وعدم اعطاء ولد الولد والجد استحقاق
 وفي القياس يعطون ولو كان ساكنا في دار له فزوج امرأته وانتقل الى بيتها
 ثم وقف على جبرانه تكون الغلة لجبران دار امرأته درن جبرانه الذين كان
 بين اظهروهم وهكذا حكم وقف المرأة ولو كان للواقف جبران ولو احدهم
 منزل آخر في محلة اخرى فانه يستحق من الغلة ولا يبطل حقه به وهدم منزله
 ولو ادعى كل من اهل محلتين انهم جبران الواقف كان الميمان في ذلك الى
 الواقف ان كان حيا والا كقهرهم القاضي اقامة البيعة على دعواهم فمن
 برهن منهم قضى له بالغلة وان برهنوا قضى به الاثريين لجبرانه كان جبرا
 لهم بان كان له بيتان في محلتين عند الوقف ومن ادعى الاستحقاق لانه قهر
 والجار وكانا مجعولين او احدهما كاف البيعة عليهما او على مجعوليهما
 ولو وقف على زينة عرسه بن ثم مدها على وجوه مما صرف الغلة الى
 زينة المدة المقصورة ثم بعد ذلك انصرف في الوجوه التي ذكرها الواقف وكذلك
 لو اوصى بفلان رجل بعينه أيام حياته واوصى ان تكون وقفها بعد موت
 ذلك الرجل على وجوه مما وكنت تخرج من الثالث لزم الورثة تنفيذ
 الوصية ثم الوقف بعد موت الموصي له ولو اوصى بفلان الرجل عشرين بعد
 موته وليس له وارث سوى ولد واحد فالولد وقف هذه الضبعة بعد المدة
 المذكورة على المساكين جاز الوقف بخلاف ما لو قال رجل وقف ارضي هذه
 بعشرة تقضى على المساكين فانه لا يصح لعدم كونه ميتا نارا لعله لم

• (باب الوقف في أبواب البر من الصدقة والاجاب
 عنه او الغزو وما اشبهه)

لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا انصرف غلاته في كل سنة الى
 الفقراء والمساكين او قال في ختان ايتاهم او كسوتهم وكسوة اراهم
 او قال في اصلاح الفناطر والمسور بمصره فلا او قال يشتري بالغلة اكبسة
 وثياب ويكسي بها فقراء المسلمين او قال على فقراء أهل الدجج القسلا في
 في البلاد القسلا في او قال في كنارات ايعاني وفي زكاة كانت على او قال في
 فذاه ديني او قال يبيع عني عشرين جع او قال يفرز بالغلة عشرين غزوات ثم يدها

تكون الغلة للمساكين جميع الوقف ووجب صرف غلته على ما شرطه الواقف
ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وسائر سبل
الصدقات ووجوه البر والغلة تقسم الغلة على ثمانية أسهم أن جعل الفقراء
والمساكين بسهم واحد كما هو قول الجليلين واختاره لال وعلى تسعة
أن جعله لاسمهمين كما هو رواية محمد بن أبي حنيفة فيجعل لهما سهم أو
سهمان ويسقط سهمان العالمين عليهما والمؤلفة فلو جعل ويجعل لكل نوع من
الرفاق وما بعده سهمهم ولو وجوه البر والمؤلفة ثلاثة أسهم ولو ذكر معهم فقراء
قريبته مثلاً يؤخذ عدد رؤسهم فيضرم إلى الثمانية أو التسعة فما بلغ تقسم الغلة
عليه وليس للفقير أن يزيد بعض هذه الوجوه على بعض بل يقسمها عليهم بالسوية
لكونه ملحقاً بالوصية دون الزكاة ولو قال هي صدقة موقوفة في أبواب البر
فاحتاج ولده أو ولادته أو قريبته يصرف اليهم من الغلة لأن الصدقة
عليهم من أبواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج
ولده فإنه يدفع اليهم من الغلة لأنه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه
وسلم لا يقبل الله صدقة ورجم محتاجة فيكون ولده وقريبته أحق ولكن
لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع لغيره وإن كان يجعل قاض بل على وجه
الاستصحاب والافضلية ولو عزل القاضى أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجزئ به
عليه وإن طال له عدم كون فعل الأول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط
وحكم ورثته حكمه إن كانوا أقارب الواقف وكذلك جيران الواقف
إن كانوا فقراء ينبغى للقاضى أو القسم أن يعطيهم من الغلة ما يراه ولو كان
على الواقف دين لا يوفى دينه من غلة هذا الوقف ولولا تقديم المولى
كتقديم الأقارب والجيران ولو وصى أن يجعل داره صدقة موقوفة بعد
وفاته على المساكين جاز أن يصرف من غلته على الفقراء من أولاده وليس هذا
بوصية لهم وإنما هو صدقة للفقراء بخلاف ما لو وصى بثلث ماله للفقراء فإنه
لا يعطى ولده أصلياً منه ولو قال بعض فقهاء أهل البصرة لا يعطى أحد
من يرث الواقف شيئاً من الغلة فجعله وصية وهي لا تصح لو ارت وأتاه أعلم

*(باب الوقف على قوم على أنه إن احتاج قريبته

يرث الوقف اليهم)*

لو جعل أرضه وقفاً على زيد وولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين
على أنه إن احتاج قرابته يرد الوقف إليهم مع ويتحقق القلة زيداً وولاده
ومعنى احتياج بعض قرابته يرد الوقف إليهم ولا يشترط في رده إليهم احتياج كلهم
لأنه قصد بالرد إلى قرابته المحتاج منهم لا احتياج جميعهم بخلاف ما لو قال إن
احتاج ولد بكر بن عبد الله يرد الوقف من زيد وولده إلى عمرو فإنه لا يرد إلى
عمرو إلا بعد احتياج جميع ولد بكر لأنه لم يقصد بالرد الحاجة وإنما قصد ردها
إلى عمرو ومحتاجاً كان أو غنياً وصار بمنزلة قوله جعلت أرضي هذه صدقة
موقوفة على المساكين مادام ولد زيد حياً فإذا مات ارتد الغلة إلى عمرو فإنها
لا ترد إليه ما بقي منهم أحد وهكذا الحكم لو وقفها على جهة معينة ثم قال
فإن احتاج ولدي أو ولدي ولدي أو مولى ترد إليهم واحتاج البعض منهم فقط
فإنهم ترد إليهم وإذا استغنوا قطع عنهم وترجع إلى ما كانت عليه ولو ادعى
قرابته الفقر والحاجة أو أنكر الموقوف عليهم دعواهم إن أثبتوه استحقوا
الوقف والأفلا ولو وقفها على النفس أو المساكين أو في الحج عنه في كل
سنة أبداً على أنه إن احتاج جده أو نسله يرد الغلة إليهم فاحتاج البعض منهم فقط
استحقوا الغلة كلها والله تعالى أعلم

• (باب وقف أرضين على جهتين واشتراط التفقة من غلة أحدهما
على الأخرى أو تنكيل ما سعى للموقوف عليه أحدهما
من الأخرى) •

لو وقف أرضه على زيد ونسله وعقبه ووقف أرضاً أخرى على وجود سماتها
وعلى أن يبقى من غلتها على الأرض الأخرى في عمارتها وإصلاحها من قبل
شرط أن يكون من غلة أحدهما لا يزيد في كل سنة ألف درهم ولعمرو في كل
سنة خمسمائة درهم وليكر بعد ذلك ما يبقى من غلتها في كل سنة أربع مائة
درهم فإن لم يبق من غلتها ما يغطي بكر أربع مائة درهم تم له الأربع مائة من
غلة الأرض الأخرى ثم يصرّف ما بقي من غلتها في وجود البراءة صرف غلة
الأرضين على ما شرط فإن لم يزل ليكر شيء من غلة الأرض التي شرط لها منها
الأربع مائة تغطي كلها من غلة الأرض الأخرى وإن صدر منه يذخر تم له
من الأرض الأخرى كما لو وقف أرضين وقال يعطى زيد من غلة هاتين

الأرضين التي درهم ومائة يسلف بصرف في كذا فأخرجت أحدهما القارورة
مثلا ولم يخرج الأرض الأخرى شيئا فإنه يعطى زيدا ألف كلها من غلة هذه
الأرض وليس المراد أن يعطى من غلة كل أرض خمسمائة بل المقصود أن
يعطى القائم ما أو من أحدهما ولو قلل ينفق على أرض كذا الموقوفة من
غلة هذه الأرض ما يحتاج إليه ويعطى فلان كذا وفلان كذا تقسم الغلة
على القوم المسلمين وعلى ما يحتاج إليه لتفقة تلك الأرض فيضرب لها بذلك
نصاب التفقة جعل أعمارها والباقي لمن سعى واقعه أعلم

«باب الوفاء على المتأخر والأرامل والأيتام واليتيمات والأبكار»

لوجعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أدا على المتأخر سم واستحق الغلة
كل من مات أبوه ولم يبلغ الحلق كذا كان أو اتى بشرط كونه فقيرا الآن فقدمه
بالوقف عليهم النقرأ منهم فقط ولتوفيه تعالى وأصلوا انما غنم من شئ فإن الله
جسم الخ وقد خص بهم المتأخر بالقرأ منهم فكذلك ههنا ومن احتمل
أوصاف منع منها القول النبي عليه السلام لا يتم بعد البلوغ هذا إذا اطلق
اليتامى وأما إذا قال على يتامى بن فلان أبا فان كانوا يصحون تكون الغلة
لهم جودين وقت الوقف سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو محتاطين بلعلاياه
لايتام معينين وإن كانوا لا يصحون تكون لكل بيتهم منهم سواء كان
موجودا وقت الوقف أو وجد بعده بشرط كونه فقيرا اذ هو حينئذ بمنزلة فقير
إياه للمساكين وإذا خصه بآيتام بن فلان شيئا أن يؤكده بقوله على الفقراء
منهم دون الأغنياء وإذا لم يبق فيهم بيتهم كان للمساكين ثم إذا حدث فيهم يتامى
يعود إليهم لا يبق فيهم لاحد من «ولو وقفها على الفقراء من يتامى أهل بيته
الموجودين ومن سيحدث فإذا انقرضوا واستغنوا تكون الغلة للمساكين
وكما حدث فيهم يتامى تعود إليهم ثم إذا لم يبق منهم أحد واستغنوا كان
للمساكين مع الوقف وعمل به على ما شرطه ولو جعلها صدقة موقوفة
عز وجل أبا بنجري غلته على يتامى قرأته من قبل أبيه وأمه فان كانوا
يصحون يوم الوقف استحقها كل من كان موجودا يومئذ غنيا كان أو فقيرا
ويشاورهم كل من يحدث منهم بعد ذلك من المتأخر سواء كانوا فقراء
أو أغنياء إذا كانوا يصحون ومن بلغ منهم فقط حقه وإن كانوا لا يصحون

مطلب كون الماسة متفناه
انقرض احكاما لا انقرض
الحقيقي في صرف الوقف
الى نجلي التفرص

يوم الوقف ولا يصح من يحدث منهم بعده تكون الغلة للفقراء منهم دون
الاغنياء وللقيم ان يعطيهم من شاء منهم ثم متى ما صاروا يحصون تشاركتهم
الاغنياء فيها ولوقيدهم بالانقراء استحقها الفقراء منهم دون الاغنياء
ويشارك الحادث بعد الوقف الموجود قبله فيها ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل أبدا على ارامل بني فلان ثم من بعدهم على المساكن صح
الوقف واستحق الغلة الارامل يوم الوقف والحادثات بعده سواء كن يحصين
اولا يحصين وهي للفقيرات منهن دون الغنيات قياسا له على الوصية بثلاث ماله
لارامل بني فلان فانه للفقيرات منهن دون الغنيات سواء كن يحصين
اولا يحصين فان كن يحصين تكون الغلة يثنون بالسوية وان كن لا يحصين
أعطى القيم الغلة لمن شاء منهن وينبغي للواقف ان يؤكده بقوله للفقيرات
منهن دون الغنيات وهكذا الحكم لو قال لارامل أهـ لبيتي اوقال لارامل
أقاربى وينبغي ان يؤكده كما تقدم في البيت اى والارملة كل امرأتات
عنها زوجها او طلقها اذ ما بلغت مبلغ النساء دخل بها او لم يدخل بها لم تكن
ساخت وقت طلاقها او موت زوجها لا تدخل في الوقف لان اسم البيت لم يزل
عنه ابعد فلا تكون قيمة وارلة في وقت واحد ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله عز وجل أبدا على أياى قرايى أو قال أياى بني فلان فان
يحصين يصح الوقف وتجري غلته عليهن وان كن لا يحصين لا يصح عليهن لانا
لا ندري لمن تعطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات لكونه بمنزلة قوله
جعلتم اوقفا على بني شيان او بني قيم وبوقيم اوشيبان أكثر من ان يحصوا
فلا يصح الوقف عليهن وانما يكون للمساكين هكذا ذكره الخصاص ولم يذكر
الفرق بين الارملة والايم وما بعدهما وهو محل تأمل والايم كل امرأة جومعت
بنكاح أو سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بلغت مبلغ النساء او لم تبلغ
ومن لها زوج ليست بايم اقول التي صلى الله عليه وسلم الايم أحقر بنفسها
من وليها والبكر تستأمر واحتج أصحابنا على دخول الصغيرة التي جومعت
ولا زوج لها بقول عمر رضي الله عنه لما أراد ان يهاجر يامعشر قريش من
احببكم ان تتأيم امرأتة فليطلق هذا الوادى فماتت منهم أحد فهذا
يدل على ان الايم هي التي قد ايت من زوجها بعد الجماع وهي مثل الاعزب

من الرجال الا ان اعزب يطلق على الذي لم يجامع قط وعلى الذي لازوجه له ولا جارية يجامعها واما الايم فانه لا يطلق على المرأة الا بعد الجماع ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على كل ثيب من قرايتي أو قال من بني فلان ثم من بعدهن على المساكين صاع الوقف ثم ان كن يحصين يكون لكل من كان موجودا من يوم الوقف ولكل من يحدث بعده وان كن لا يحصين تكون الغلة للمساكين لانه لا يدري ان تعطى الغلة لدخول الغنيات مع الفقيرات ثم ان صرن يحصين وقت القسمة ترجع الغلة اليهن والا فلا وهكذا يدور الاستحقاق وعدمه على الاحصاء وعدمه في وقت قسمة كل غلة والشيب كل امرأة تجوزعت ولو بحرام والزوج والبلوغ والغنى وعدمهم في كونها ثيبا امواة ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على كل بكر من قرايتي أو قال من بني فلان ومن بعدهن على المساكين فان كن يحصين يجوز الوقف عليهن وتكون الغلة لهن ما بقي منهن أحد ويستوى فيهما من كان موجودا من يوم الوقف ومن يحدث بعدهما ابدأ وان كن لا يحصين فالوقف عليهن باطل ويكون للمساكين والبكر كل امرأة لم تجامع يشكاح ولا بغيرة وان كان لها زوج والصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة سواء وزوال عدوتهم ببعض أو كله لا يضر بهما من حكم الابكار اذا البكر هي التي لم يتفكرها الرجال ولم يجامع والله أعلم

(باب أوقاف اهل الذمة والصائفة والزادقة والمستامين)

الاصـل في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف عليه قرية عندنا وعندهم يصح وقفه والوقف عليه وما كان قرية عندنا فقط أو عندهم فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه فلو قال دحييم وديا كان أو نصرانيا أو مجوسيا ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ابدأ ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين صاع الوقف وتكون الغلة لولده ونسله ومن بعدهم تكون لمن عصى من المساكين وان عصى مساكين المسلمين لان هذا مما يقترب به اهل الذمة في دينهم الى الله تعالى وان لم يعين مساكين المسلمين يجوز صرف الغلة لمساكين اهل دينه ومساكين المسلمين وغيرهم ولو كان الواقف نصرانيا مثلا وقال على مساكين اهل الذمة جاز صرفها لمساكين

اليهود واليهوس لكونهم من مساكين أهل الذمة ولو عين مساكين أهل
دينه فعموا ولا يجوز صرفها لغيرهم فان فرقها القسيم في غيرهم يكون ضامنا
لما فرق لخالقة الشرط وان كان أهل الذمة له واحدة تعين الوقت عين بعينه
الوقت الاتري ان المسلم لو خص بوقفه بفقراء غير ان لا يكون لغيرهم من
الفقراء فيه حق ولو جعل داره يعة أو كنيسة أو بيتا دارا ووقفها وأرضا
له على ما ذكر اوعلى القسيسين أو الرهبان وأشهد على أنه أخرجهما عن ملكه
للوجه الذى سمى في حال محته لا يجوز ويكون باطلا وهى كسائر أمواله
نزلت عنه بعقمونه وكذا الوجه لداره مسجد المسلمين أو وصى بان يبيع
عنه يكون الوقف باطلا لكونه ليس مما يتقرب به أهل الذمة الى الله تعالى
ولو اوصى الذى ان تبنى داره مسجد القوم بأعيانهم وأهل محله بأعيانهم
جاز استحسانا لكونه وصية لقوم بأعيانهم وكذلك يصح الايصاء بمال لرجل
بعينه ليبيع به لكونه وصية لمعين ثم ان شاعج بذلك وان شاع ترك ولو وقف
أرضه على الرهبان الذين في يعة كذا أو على القاعين بها كان باطلا بخلاف
مال ووقفها على فقراء يعة كذا فانه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها
على مصالح يعة كذا من عمارة وممرمة وإسراج وإذا خربت واستغنى عنها
تكون الغلة لإسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف
وتكون الغلة للإسراج أو للفقراء والمساكين ولا ينطق على اليعة منها شيء
ولو أنهدمت يعة أو كنيسة من كتائبهم القديمة جاز لهم ان يبنوها في ذلك
الموضع كما كانت وان قالوا فحولوا الى موضع آخر لم يمكنوا منه بل يبنوها
في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويعنون عن الزيادة عليه فقولوا يجوز
إعادتها دون الوقف على مصالحها وظاهره مشكك لان المنع عن الأدنى
يستلزم المنع عن الأعلى والجواب انه لما أقرهم علماء الامام نقد عهد لهم
بالإعادة عند الانهدام بخلاف الوقف فانه انشاء فعل فلا يجوز الأعلى ما ذكر
من أصل الباب ولو وقفها على أن يجوز بها الغزاة فان كان في غزو قوم
مخالفين لمذهبهم وجعل آخره للمساكين صح الوقف وكان للمساكين وان
كان في غزو قوم مخالفين لأهل دينه وكان أهل دينه مما يتقربون بغزوهم
جاز عليهم ولو وقفها في أبواب البع كانت الغلة للمساكين دون عمارة البيع

والكتائب ونحوها معلومين أبواب البر عندهم فقط ولو وقفها على أكتاف
موتاهم وحرق قبورهم منع وصرفت غلته فيما ذكر ولو وقفها على فقراء
جيرانه صرفت الغلة إلى كل فقير من جيرانه مسلما كان أو ذميا ولو وقف
داره على أن يسكنها الفقراء من أهل دينه فإذا استغنوا عن سكنها صرفت
غلته للفقراء صم و كان على ما شرطه وكذلك لو عين غلته للأقوام معينين
أو لأهل بيته أو لقربائه أو لوالديه أو لفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فاته
يصح ويدخل فيه من أهل بيته وقربائه كل من يناسبه إلى أقصى أب له أدرك
الإسلام كالمسلمين لأن من يناسبه إلى هذا الأب معروف قيدخل ولده
لكونه ولم يعرف ويستحق الغلة من كان موجودا وقت الوقف ومن
يوجد بعده أيضا من القرابة ولو وقفها على ولده ونسله وصفيه أبدا على أن من
أسلم منهم فهو خارج عن الوقف كان كمال ولو كان نصرا أو عال من
القول من دين النصرانية إلى غيره فهو خارج عنه فأسلم بعضهم وتهود بعضهم
وتجسس بعضهم نرجوا من الوقف ولو وقف الذي أرضه ثم عهد الوقفية
وشهد عليه أثنان من أهل دينه أو من غير أهل دينه وهما عدلان في دينهما
أو مسلمان على شهادة مسلمين على أقرانه بالوقف جازت الشهادة ولو شهد
ذميان عند القاضي على شهادة مسلمين على أقران بذلك لا يجوز لعدم جواز
شهادة أهل الذمة على المسلمين وهذه شهادة منهم على المسلمين على ما عندهم من
الشهادة ولو شرط في وقفه الزيادة والثقة والادخال والإخراج أو استثنى
الغلة لنفسه وغير ذلك جاز كالمسلمين ووقف نسائهم موصية وفسادا
كوقف رجالهم وإسلامه بعد الوقف مما يزيدنا كيدا وأما الصابئة فهم
عند أبي حنيفة بمنزلة أهل الذمة توضع عليهم الجزية وتجرى عليهم أحكامهم
وقال غيره إن كانوا ذرية ممن يقول ما يملك الأدهر فهو ضئف من
الزيادة والتعقيق وإن اختلف فيهم لفظي لأن كلا أبياب فيهم عالج
عندهم أنهم عليه وأما الزنادقة فقد اختلف أصحابنا في الذي الذي يتردد
فقال بعضهم يتردد على ما اختار من ذلك ونضع الجزية عليه لأننا لو ذهبنا تأخذه
بالرجوع إلى الذي كان عليه فأنما نرده من كفر إلى كفر وإنه لا يجوز وقال
بعضهم لا يتردد عليها وأما الخوارج المستأمن فيجوز لهم الوقف ما يجوز للذمي

ثم لا يطل برجوعه الى داره ولا بجوته عندنا ولا بالماله اياه قبل عودته الى داره
ولا برجوعه اليها ما يمان ولوا وصى بكل ماله صح لان وريثه كالوفا
بالقسمة السان لا تقطاع حكمنا عنهم

• (فصل في اقرار الذي يارض في يد طان مسلما او ذميا وقفها على وجوه ستمها
وقفها اليه) • لو اقر ذمي في حصته ان هذه الارض التي في يده وقفها رجل
مسلم في ابواب البر او قال في بناء المساجد او في كنفان الموق او قال غير ذلك
عما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى صح اقراره على الوجه الذي اقر به ان
المسلم وقفها عليه وصرفت غلته فيه ولو اقر في حصته ان رجلا مسلما وقفها
على البيع والكفايس وما اشبه ذلك مما لا يتقرب به المسلمون الى الله تعالى
يطل اقراره وتكون الارض كلها لبيت المال ولو اقر في مرضه الذي مات
فيه ان رجلا مسلما كالله في الارض وقفها وسلمها اليه فان كانت تخرج
من ثلث ماله فقد اقراره بها على وريثه وان لم تخرج من الثلث كان مقداره
ثلث ماله نافذا من الارض التي اقراره وقف ثم تنظر الى الجهة التي اقرار
المسلم وقفها عليها فان كانت عما يتقرب به المسلمون الى الله تعالى نفس ذلك
المقدار على الوجه الذي ذكره وكان وقفها والا كان لبيت المال ولو اقر في
حصته ان ذميا وقفها وسلمها اليه يصح اقراره فيه ان ذكر وجهه ويجوز الوقف
عليه والايطل اقراره وتكون كلها لبيت المال لكونه لم يسم لها مالكا
ولو اقر بذلك في مرضه وذكر جهة لا يصح الوقف عليها يخرج منها مقداره
ثلث ماله فيه يكون لبيت المال والباقي لورثته ولو اقر ان مسلما او نصرانيا
وقفها وهما مالكان لها يوم الوقف كان التفصيل والحكم في هذا الاقرار
كالتفصيل والحكم المذكورين فيما لو اقر بان الواقف لها واحد ولو ان مسلما
وذميا في يده ما ارض فافر المسلم بان مالها وقفها فان ذكر وجهها
لا يتقرب بها المسلمون الى الله تعالى كان اقراره باطلا ويخرج النصف من يده
فيكون لبيت المال ان كان اقراره في حصته وان كان في مرضه لم يتقد
اقراره على وريثه في النصف الذي في يده وانما يتقد في مقداره ثلثه فقط وعلى
هذا التفصيل اقرار الذي فيها في يده من النصف والله تعالى أعلم

• (باب الارتداد بعد الوقف) •

لو وقف رجل مسلم أرضاً على المساكين أو في الحج عنه في كل سنة أو الغزو عنه أو في كفان الموتى أو حفر القبور وما أشبه ذلك مما يتقرب به إلى الله تعالى ثم ارتد وقتل أو مات على ردة بطل وقفه وصار ميراثاً عنه لم يوطء عليه بها والوقف قربة إلى الله تعالى فلا تبقى معها وإن عاد إلى الإسلام لا يعود إلى الوقفية بمجرد العود فإن مات قبل أن يحسد فيه الوقفية كان ميراثاً عنه ولو جهلها أو فاعل ولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين ثم ارتد بعد ذلك عن الإسلام فمات أو قتل عليها بطل الوقف وترجع ميراثاً فإن قتل كيف يطل الوقف وقد جعله على قوم بأعيانهم قلنا قد يهل آخره للمساكين وذلك قربة إلى الله تعالى فلما بطل ما يتقرب به إلى الله تعالى بطل الباقي لأنه لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكأنه وقف ولم يجعل آخره للمساكين وإذا لم يكن آخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يجيز إلا جعل آخره لهم وكذلك لو وقف على أهل بيته أو على قرابته أو على مواله أو على بني فلان أبداً ثم من بعدهم على المساكين فإنه يطل بعونه حرماً ولو وقف وهو مرتد كان وقفه باطلاً لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجيز تصرفه في المال الذي في يده حتى لو قتل على ردة أو مات عليها يـكون جميع تصرفاته في ماله باطلاً والمحفوظ عن أبي يوسف بيعه وشرائه واستجاره ونحوه جائز قال النشاف ولم ير عنه فيما يتقرب به إلى الله تعالى شيء نعرفه وقال الأثرى أنه لو وصى بعقوبته أو وصى بجمع أو بعصرة أو وصى للمساكين بشيء إن ذلك باطل لا يجوز لأنه لا يملك من ماله شيئاً بعده وانه فكيف يجوز وصيته بجمع أو بغزو أو بصدقة وهو كافر بالذي يتقرب إليه بذلك تسأل الله الشاهد في الدين والموت على الإسلام حياء النبي محمد عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله وأصحابه الأئمة العظام البررة الكرام والحمد لله على التمام

❦ قال المؤلف رحمه الله ❦

وقد وقع القرع من قبره على وجه التوضيح والتصريح في يوم الخميس خامس عشر المحرم الحرام سنة خمس وتسعمائة على يد جامعته أبا هب بن موسى ابن أبي بكر بن الشيخ علي الطرايطي الحنفي نزى في القاهرة المحروسة وحسبنا الله وتم الوكيل ثم المولى وتم النصير غفرانك ربنا واليك المصير

ثم كتبت بعد هذه التقدمة نصيحتين أخريين والحمد لله وحده

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل
إلى الله بالعلماء القازوق إبراهيم عبد القهار المدسوق خادم تصحيح كتيب
العلوم بدار الطباعة الكبرى المصرية ما أعانه الله على هذه الصناعة طاقرا
بكل أمنية مرضية. ثم يعون المنزه عما يليق من الأوصاف طبع كتاب
الأسعاف في الأوقاف مصححا على أصل المؤلف المنزه عن تعارض المحرف
بالطباعة الكبرى المصرية ذات المحاسن البهية المتوفرة دواي مجدها
المشرقة كواكب سعدا في ظل من تعطرت الأنواء بأفئته ووافق جميل
سعيد حسن طريقته رب المعارف المشهورة والعوارف المشكورة
والشديرة الجليل الجليل جناب العز بن الحديوي السعيد لا زال بمعاينة
المجاله الكرام وأشباله العظام القحطام مشغولا بطبعه بإدارة رب القطانة
سعادة حسين بك ناظر الطباعة والكاغذ خانه وإدارة وكيله السالك

بإذنه بيله من عليه أخلاقه تثنى حضرة محمد افندي حسني

وملاحظة ذي السعي الجعدي حضرة أبي العنين افندي

وكان تمام طبعه القديم المثال في أواخر شوال

سنة اثنين وثلاثين ومائتين وألف من هجرة

من خلقه الله على أكمل وصف

صلى الله وسلم عليه

وآله وكل منتم

اليه